جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان/ كلية التربية

قسم الجغرافيا

تحليل جغرافي سياسي للمشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية

رسالة تقدم بها الطالب

علي ماجد والي علي

الى مجلس كلية التربية في جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافيا

اشراف الأستاذ الدكتور

هاشم كاظم صبيخي

1447هـ **2026م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ

صدق الله العلي العظيم

سورة المائدة الآية (2)

إقرار المشرف

اشــهد ان اعداد هذه الرســالة الموســومة (تحليل جغرافي ســياســي للمشـكلات الحدودية بين الســـودان ودول جواره غير العربية) التي قدمها الطالب(علي ماجد والي علي) قد جرت تحت إشرافي في جامعة ميسان كلية التربية قسم الجغرافية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافية.

التوقيع:

المشرف: أ.د هاشم كاظم صبيخي

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

م.د هديل هشام عبد الأمير

رئيس قسم الجغرافيا

/ / 2026

إقرار المقوم العلمي (الاول)

اشـــهد ان الرســـالة الموســـومة (تحليـــل جغرافـــي سياســـي للمشـــكلات الحدوديـــة بـــين الســـودان ودول جـــواره غيـــر العربيـــة) التـــي تقـــدم بهـــا الطالـــب (علـــي ماجـــد والـــي علـــي) فـــي جامعـــة ميســـان كليـــة التربيـــة قـــد قومـــت علميـــاً مـــن قبلي ووجدتها صالحة للمناقشة

التوقيع

المقوم العلمي

الدرجة العلمية

التاريخ

إقرار المقوم العلمي (الثاني)

اشـــهد ان الرســـالة الموســـومة (تحليـــل جغرافـــي سياســـي للمشـــكلات الحدوديـــة بـــين الســـودان ودول جـــواره غيـــر العربيـــة) التـــي تقـــدم بهـــا الطالـــب (علـــي ماجـــد والـــي علـــي) فـــي جامعـــة ميســـان كليـــة التربيـــة قـــد قومـــت علميـــاً مـــن قبلي ووجدتها صالحة للمناقشة

التوقيع

المقوم العلمي

الدرجة العلمية

التاريخ

إقرار المقوم اللغوي

اشهد باني قد قرات هذه الرسالة الموسومة (تحليل جغرافي سياسي للمشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية) التي تقدم بها الطالب (علي ماجد والي علي) وقد قمت بمراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية فوجدتها صالحة من الناحية اللغوية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة.

التوقيع

المقوم اللغوي

الدرجة العلمية

التاريخ

إقرار لجنة المناقشة

نشـــهد نحن أعضـــاء لجنة المناقشـــة باننا قد اطلعنا على رســـالة الطالب (علي ماجد والي علي) الموسـومة (تحليل جغرافي سـياسـي للمشـكلات الحدودية بين السـودان ودول جواره غير العربية) وناقشـناها في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونرى انها جديرة بالقبول وبتقدير ( )

التوقيع:

الاسم:أ.د داليا عبد الجبار شنيشل

رئيسا

/ / 2026

التوقيع:

الاسم :أ.م.دعمار شريف كاظم

عضوا:

/ / 2026

التوقيع:

الاسم:م.د فلاح دريول غامي

عضواً

/ / 2026

التوقيع:

الاسم :أ.د هاشم كاظم صبيخي

عضواً ومشرفاً

/ / 2026

صادق مجلس كلية التربية / جامعة ميسان على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د براق طالب شلش

عميد كلية التربية / جامعة ميسان

/ /2026

الاهداء

ـ اهدي هذا الجهد الى سيد البشرية ورسول الرحمة خاتم الأنبياء والمرسلين محمد الأمين عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم

ـ الى ابي العزيز طيب الله ثراه واسكنه فسيح جناته الى امي الغالية امد الله بعمرها ومَن علينا بالصحة والعافية لها

ـ والى اسرتي الكريمة وزوجتي العزيزة وابنائي حفظهم الله والى جميع الاخوة والاخوات والزملاء والأساتذة الافاضل التدريسين بالخصوص المشرف الأستاذ الدكتور هاشم كاظم

ـ والى جميع من أسهم في ذلك .

الشكر والعرفان

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله المبعوث رحمة للعالمين وعلى آلة وصحبة ومن سار على نهجه إلى يوم الدين...

أما بعد... لا يسعني في هذا المقام وقد أنهيت هذا البحث، إلاّ أن أتقدّم بعميق شكري وخالص تقديري وأمتناني لأساتذتي الكرام في كلية التربية جامعة ميسان جميعاً ومن دواعي سروري أن أبدأ بتسجيل عظيم شكري وامتناني الدائم إلى عمادة كلية التربية.

واتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى رئيسة قسم الجغرافية م.د(هديل هشام عبد الأمير).

كما أتقدّم بجزيل شكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور أ. د. هاشم كاظم صبيخي الذي منحني من غزير علمه ورفيع خلقه مما ساعدني على تخطي كل الصعوبات التي اعترضت سبيلي خلال مسيرة الرسالة وكان لتوجيهاته القيّمة وآرائه السديدة الفضل الأول في إخراج هذه الرسالة على هذا النحو، وفقه الله وجزاه عني كل خيرٍ وعرفان.

وأخيراً، أتقدّم بالشكر لكل من أسهم من قريبٍ أو بعيدٍ بجهدٍ أو أبدى ليَ الرأي أو المشورة أو التوصية ولِمَنْ فاتني أن أشكرهم، ألتمس منهم العذر وأسال الله أن يجزيهم عني خير الجزاء وأن يوفق الجميع لما يحبّه ويرضاه.

الباحث

المستخلص

يعد السودان من الدول العربية الافريقية ذات المساحات الواسعة المترامية الأطراف ومحاطة بدول عديدة متباينة من حيث المساحة والشكل والسكان، مما نتج عنه مشكلات عديدة بينه وبين جيرانه لأسباب كثيرة منها ما هو تاريخي اثناء حقبة الاستعمار نتيجة الترسيم غير الدقيق لمناطق الحدود كذلك الخلاف على الموارد الطبيعية فضلاً عن المشكلات السكانية الناتجة عن التباين الاثنوغرافي بين المجموعات السكانية المنتشرة عبر الحدود، لذلك اصبحت هذه المنطقة ذات ابعاد جيوسياسية هيأت الظروف لتدخلات خارجية الامر الذي اسفر عنه انفصال جزء منه اطلق عليه (دولة جنوب السودان) وبناء على تلك الأسباب برزت مشكلات عديدة بينه وبين الدول المجاورة لاسيما غير العربية منها مثل الهجرة والنزوح، وقضية الموارد الطبيعية وقضية المياه وحركة الجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود لذلك سلطت هذه الدراسة الضوء على تلك المشكلات وابعادها الجيوبولتيكية من اجل وضع الحلول الممكنة لها، وبناء على ذلك قسمت الدراسة الى أربعة فصول تطرق الفصل الأول منها الى حقائق جغرافية لدولة السودان بكافة ابعادها الطبيعية والبشرية بينما تناول الفصل الثاني الأسباب الرئيسية للمشكلات الحدودية في افريقيا في حين تطرق الفصل الثالث الى المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية ودرس الفصل الرابع دور الدول الإقليمية والعالمية في اثارة المشكلات الحدودية بين السودان وجواره الجغرافي مما اثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول مما ينذر بحدوث نزاعات مسلحة بين تلك الدول.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
الآية	ب
إقرار المشرف	ت
إقرار المقوم العلمي (الأول)	ث
إقرار المقوم العلمي (الثاني)	ج
إقرار المقوم اللغوي	ح
إقرار لجنة المناقشة	خ
الاهداء	د
الشكر والعرفان	ذ
المستخلص	ر
فهرس المحتويات	ز – ط
فهرس الجداول	ض
فهرس الخرائط	ط
المقدمة	9 – 2
الإطار النظري	2
أولاً: مشكلة الدراسة	3
ثانياً: فرضية الدراسة	3
ثالثاً: أهمية الدراسة	3
رابعاً: هدف الدراسة	3
خامساً: حدود منطقة الدراسة	4
سادساً: هيكلية الدراسة	6
سابعاً: الدراسات السابقة	6
ثامناً: منهجية الدراسة	9

الفصل الأول الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية لدولة السودان	**41 – 10**
المبحث الأول: الخصائص الطبيعية لدولة السودان	32 – 11
1- الموقع الجغرافي	11
2- المساحة	15
3- شكل الدولة	19
4- الحدود	19
5- المناخ والتضاريس	21
6- الموارد الطبيعية	23
المبحث الثاني: الخصائص البشرية لدولة السودان	41 – 32
اولاً: الخصائص السكانية لدولة السودان	32
1-حجم السكان	32
2-التركيب الاثني	33
3-التركيب اللغوي	34
4-العادات والتقاليد	35
5-التعدد العرقي	35
ثانياً: الخصائص الاقتصادية لدولة السودان	37
الفصل الثاني الأسباب الرئيسة للمشكلات الحدودية في افريقيا	**65 – 41**
تمهيد	42
أولاً: المظاهر التي تهدد امن الحدود في افريقيا	43
1- انتشار الجماعات الإرهابية عبر الحدود في افريقيا	44
2- تهريب الأسلحة غير شرعية عبر الحدود في افريقيا	48
3- الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر عبر الحدود في قارة افريقيا	51
4- تهريب المعادن والسلع عبر الحدود في قارة افريقيا	53
5- تطور ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في قارة افريقيا	55
ثانياً: اثر التركيب العرقي والاثني على المشكلات الحدودية في افريقيا	56

ثالثاً: اثر الموارد المائية على المشكلات الحدودية في قارة افريقيا	59
رابعاً: اثر وجود الموارد المعدنية في المناطق الحدودية في قارة افريقيا	61
الفصل الثالث المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية	**108 – 65**
المبحث الأول: المشكلات الحدودية بين السودان واثيوبيا وارتيريا	83 – 68
1- الأصول التاريخية للنزاع الحدودي بين السودان واثيوبيا	71
2- أسباب المشكلات الحدودي بين السودان و اثيوبيا	72
3- أسباب تتصل بتحديد الحدود الدولية	73
4- النزاع الحدودي على منطقة الفشقة بين السودان واثيوبيا	74
5- تاريخ الاطماع الاثيوبية على منطقة الفشقة	76
6- العوامل التي ادت الى تصاعد مشكلة الحدود	78
7- تنامي النزاع الحدودي بين السودان واثيوبيا	79
ثانيا: المشكلات السياسية بين السودان وارتيريا	81
1- المشكلات السياسية بين السودان وارتيريا	81
المبحث الثاني: المشكلات الحدودية بين السودان ودولة تشاد ودولة افريقيا الوسطى	95 – 83
أولاً: المشكلات الحدودية بين دولة السودان وتشاد	83
ثانياً: تاريخ النزاع الحدودي بين دولة السودان وتشاد	83
ثالثاً: تطور النزاع الحدودي بين السودان وتشاد	85
رابعاً: اهم المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان وتشاد	85
خامساً: أبرز المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان وتشاد	86
سادسا: المشكلات الحدودية بين السودان ودولة افريقيا الوسطى	89
سابعا: تاريخ النزاع الحدودي بين السودان ودولة أفريقيا الوسطى	89
ثامنا: المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان ودولة افريقيا الوسطى	91
المبحث الثالث: المشكلات الحدودية بين السودان وجنوب السودان	108 – 94
التمهيد	94
1- تاريخ النزاع بين السودان وجنوب السودان	94

2- اسباب النزاع الحدودي بين السودان وجنوبه	95
3- اهم المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان وجنوبه	97
4- الأسباب التاريخية للنزاع حول مدينة أبيي بين السودان وجنوبه	97
5- الأسباب الاقتصادية التي أدت الى انفصال الجنوب السوداني وتأثيرها على نزاع الحدود في مدينة ابيي	100
6- اهم المناطق الحدودية الاخرى المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان	100
7- التدخلات الإقليمية والدولية المؤثرة في النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان	102
8- أثر النزاع العرقي والاثني على المشكلات الحدودية بين السودان وجنوبه	103
9- الية النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان	104
10- دور النفط في النزاعات الحدودية بين شمال السودان وجنوبه	106
الفصل الرابع: دور الدول الإقليمية والعالمية في المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية وافاق المستقبل	**108 – 132**
المبحث الأول: دور الدول الإقليمية والعالمية في النزاعات الحدودية في قارة افريقيا	109 – 122
1- الإطار القانوني والدبلوماسي في فض النزاعات	109
2- تاريخ الاستعمار الأوربي في خلق النزاعات الحدودية الافريقية	109
3- التدخل الخارجي في تأجيج الصراعات الافريقية	111
4- أسباب التدخلات الدولية في افريقيا	112
5- الدور الأمريكي في النزاعات الحدودية بين الدول الافريقية	113
6- التدخل الصيني على الدول الافريقية	115
7- دور الكيان الصهيوني في انتشار النزاعات الدولية في افريقيا	119
8- الدور الاماراتي في حرب السودان	121
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات بين السودان ودول جواره غير العربية	122 – 132
التمهيد	122
1- مستقبل العلاقات بين السودان وجنوب السودان	124

2- مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية	125
3- مستقبل العلاقات السودانية التشادية	126
4- مستقبل العلاقات السودانية الارتيرية	127
5- مستقبل العلاقات السودانية مع دولة افريقيا الوسطى	128
الاستنتاجات والمقترحات	**131 – 133**
المصادر	134 – 151
Abstract	**A**

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1) مساحات دول الدراسة	17
جدول (2) اطوال الحدود البريه لدولة السودان مع دول الجوار	20
جدول (3) الاحداث الناتجة من التغيرات المناخية في السودان	23
جدول (4) اهم حقول النفط في السودان	31
جدول (5) المجموعات العرقية في السودان	34
جدول (6) تدفق الأسلحة النارية الى قارة افريقيا 2019	49
جدول (7) اعداد المهاجرين من والى بعض الدول الافريقية لسنة 2022م	53
جدول (8) أبرز المجموعات العرقية في قارة افريقيا	58
جدول (9) حجم المياه المتجددة في دول حوض النيل خلال العام	61
جدول (10) اهم المعادن لبعض الدول الافريقية ونوع المعادن التي تتواجد فيها	63
جدول (11) الاتفاقيات وتسويات الاتفاق الموقعة بين السودان و تشاد	86
جدول (12) أهم المواد الخام ونسبة تواجدها في افريقيا	115
جدول (13) القروض الصينية للدول الافريقية لسنة (2000- 2019)	117

فهرس الخرائط

ت	عنوان الخريطة	الصفحة
1	الموقع الفلكي لدولة السودان	5
2	موقع دولة السودان بالنسبة للدول المجاورة واليابس والماء	13
3	نهر النيل	26
4	التوزيع الجغرافي للمعادن في دولة السودان	28
5	منطقة الفشقة الحدودية بين السودان واثيوبيا	77
6	الحدود السودانية التشادية ومعبر أدرى	88
7	منطقة أبيي الحدودية بين دولة السودان وجنوب السودان	98
8	أهم حقول النفط في افريقيا	107

المقدمة

المقدمة

رسمت الكثير من الحدود البرية في العالم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، نتيجة تقاسم الدول الاستعمارية التي بلغت ذروتها في العقدين الأولين من القرن العشرين عندما تم الاتفاق على حدود النظام العالمي الجديد لما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي أرسى مبادئها مؤتمر باريس للسلام، عام 1919م وتتداخل العوامل التي أدت إلى ظهور الحدود، فمنها الجغرافي والتاريخي والسياسي ويبقى الاستعمار الأوروبي عاملاً رئيساً في ذلك وتسبب في أن تورث الدول المستعمرة معضلة الأزمات الحدودية نتيجة التقسيم الذي قامت به القوى الاستعمارية لأراضي الدول المستعمرة بشكل عشوائي أو متعمد بشكل تعسفي فكان أن فرضت عليها بذلك حدودًا لا تنسجم مع حقائق تاريخية، وهو ما كان أحد أسباب نزاعات دموية تفاوتت حدتها، وأفرزت بدورها مجموعة من الظواهر كالنزوح القسري إلى الدول المجاورة واللجوء والاقتتال وانتشار الميليشيات على طول الحدود التي أصبح معظمها مرتعا للأنشطة غير القانونية والأعمال الإجرامية كالتهريب والإرهاب وغيرها تتناول هذه الدراسة المشكلات الحدودية بين دولة السودان ودول الجوار غير العربية وتتبع المعطيات السياسية والعوامل التاريخية التي أدت الى حدوث تلك المشكلات وتداعياتها على السودان ودول جواره واوضحت الدراسة انه حتى بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية تبقى الحدود السودانية بوصفها موروثة عن الاستعمار عاملاً رئيسيا في نشوب الصراعات والنزاعات بين السودان ودول الجوار لاسيما تلك الحدود التي افرزت تقسيمات عرقية وقبلية كان لها الأثر الكبير في انتشار النزاعات في تلك المناطق الحدودية واثرت في دورها على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول المتجاورة تضمنت الدراسة أربعة فصول تناول الفصل الأول منها المقومات الطبيعية والبشرية لدولة السودان اما الفصل الثاني فقد تناول الأسباب الرئيسية للمشكلات الحدودية في افريقيا والفصل الثالث الذي ضم ثلاث مباحث فقد تناول بالتفصيل المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية اذ تناول المبحث الأول المشكلات الحدودية بين السودان واثيوبيا واهم مناطق الخلاف بينهما والمبحث الثاني تناول المشكلات والنزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان بعد انفصاله والمبحث الثالث تناول المشكلات الحدودية بين، السودان و تشاد وافريقيا الوسطى وارتيريا اما الفصل الرابع فقد تضمن مبحثين المبحث الأول، تناول دور الدول العالمية والإقليمية في النزاعات الحدودية في افريقيا والمبحث الثاني تناول مستقبل العلاقات بين السودان ودول جواره غير العربية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة الى تقصي الحقائق حول المشكلات الحدودية التي تدور حولها الدراسة والبحث وتتمثل المشكلة الرئيسة بالسؤال ما أسباب وطبيعة المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية ومن هذه المشكلة الرئيسة تتفرع عدة مشكلات وتساؤلات ثانوية لها علاقة بالمشكلة الرئيسة وتأتي هذه التساؤلات على النحو الاتي:

1- ما هي العوامل التي تؤدي الى حدوث نزاعات حدودية بين السودان ودول جواره غير العربية؟
2- هل هناك اثار مترتبة على هذه النزاعات تمس الامن الإقليمي؟
3- ما هي الاستراتيجيات الفعالة التي يمكن ان تتبعها الدول الإقليمية والدولية بين السودان ودول الجوار غير العربية؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

جاءت الفرضية على التساؤلات الواردة عن المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية.

1-هناك عوامل عديدة تؤدي الى حدوث نزاعات حدودية بين السودان ودول الجوار غير العربية.

2-هناك اثار مترتبة على النزاعات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية تمس الاستقرار الاقليمي

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال الرؤية العلمية والبحثية عن المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية ومعرفة أسبابها ونتائجها ومدى تأثيرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، واقتراح الحلول التي يمكن تطبيقها لتلافي المشكلات والنزاعات التي تؤثر على جميع القطاعات الأخرى مستقبلاً.

رابعاً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة الأسباب الحقيقية لمشكلات السودان الحدودية مع دول جواره الجغرافي غير العربية، وتأثير كونه من الدول ذات المساحات الكبيرة وتأثير تلك المشكلات على العلاقات بين تلك الدول ودور الجانب السياسي في حل تلك المشكلات.

خامساً: حدود منطقة الدراسة

تتضمن حدود منطقة الدراسة بعديين أساسيين في كل دراسة علمية وهما البعد المكاني أي الحدود المكانية يعني المساحة التي تشغلها منطقة الدراسة اما البعد الزماني أي المدة الزمنية التي تشير اليها الدراسة وهي كالآتي:

1- **الحدود المكانية:**

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من قارة افريقيا، اذ يمتد بين دائرتي عرض ْ30،22° شمالاً وبين خطي طول ْ22،38° شرقاً، تعد السودان من أكبر الدول مساحة بعد الجزائر في القارة الافريقية اذ تبلغ مساحتها قبل انفصال الجنوب عنها حوالي 2,505,813 كيلومترا مربعاً يحد دولة السودان من الشمال مصر وليبيا ومن الشرق اثيوبيا وارتيريا والبحر الأحمر، ومن الغرب تحدها دولة افريقيا الوسطى وتشاد، ومن جنوب السودان تحيط بها كل من اوغندا وكينيا والكونغو قبل، انفصال جنوب السودان سنة 2011م. خريطة (1).

2- **الحدود الزمانية:**

امتدت الحدود الزمانية لمنطقة الدراسة في المدة الزمنية الممتدة من سنة 2011م منذ انفصال الجنوب عن السودان، حتى سنة 2023م مع الإشارة الى الجوانب التاريخية منذ استقلال السودان عام 1956م حيثما اقتضت الدراسة ذلك.

خريطة (1) الموقع الفلكي لدولة السودان

المصدر:الباحث بالاعتماد على الاطلس الجغرافي للعالم https://google.com/searc، باستخدام برنامج ArcMap v_10.8

سادساً: هيكلية الدراسة:

تضمنت الدراسة أربعة فصول الفصل الأول تكون من مبحثين، المبحث الأول تضمن المقومات الطبيعية لدولة السودان اما المبحث الثاني فتمثل بالمقومات البشرية، والفصل الثاني تناول الأسباب الرئيسة للمشكلات الحدودية في افريقيا والفصل الثالث تضمن ثلاثة مباحث تناول المشكلات الحدودية بين السودان ودول الجوار غير العربية، الذي شمل خمسة دول وهي كل من اثيوبيا وارتيريا وجنوب السودان وتشاد وافريقيا الوسطى في حين تضمن الفصل الرابع مبحثين المبحث الأول تناول دور الدول الاقليمية والكبرى، في اثارة النزاعات في افريقيا والمبحث الثاني تناول مستقبل العلاقات بين السودان ودول جواره غير العربية فضلاً عن عدد من الجداول والخرائط والاستنتاجات والمقترحات والمصادر.

سابعاً: الدراسات السابقة:

لم تكن هذه الدراسة هي الأولى فقد تناول بعض الباحثين، دراسات مشابهه لها في أماكن مختلفة ومن اهم هذه الدراسات هي:

1- دراسة علي محمد حسين العامري[1]، نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي، بين القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية، تناولت هذه الدراسة المشكلات الحدودية في منطقة الخليج العربي واهتمت بالجذور التاريخية للمشكلات الحدودية في منطقة الخليج العربي، استنتجت الدراسة ان للمشكلات الحدودية لها ابعاد سياسية واقتصادية وتاريخية واجتماعية وتتخذ النزاعات الحدودية اشكال مختلفة منها نزاعات عسكرية وسياسية وقانونية، وأفضل تسوية للمشكلات الحدودية هي التسوية القانونية لحل المشكلات الحدودية.

2- دراسة لو كال، مريم[2]، النزاع الحدودي الإقليمي بين السودان وجنوب السودان حول منطقة أبيي، تناولت الدراسة الجذور التاريخية للنزاع الحدودي بين الدولتين، ودور الاستعمار البريطاني في هذه المشكلة الى جانب النفط الذي تتمتع به هذه المنطقة المتنازع عليها استنتجت الدراسة أسباب النزاع القبلي بين قبيلتي نقوك والمسيرية على الأرض، وتميز النزاع بانه اكثر دموية ادى الى وقوع اعداد كبيرة من

(1) علي محمد حسين العامري، نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي، بين القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية، بحث منشور، مركز الدراسات الاسيوية، 2013.

(2) مريم لو كال، النزاع الحدودي الإقليمي بين السودان وجنوب السودان حول منطقة أبيي نزاع متأزم وجهود أممية محدودة، بحث منشور، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، المجلد 16، العدد الثاني، 2021.

الضحايا لدرجة اعتبره مجلس الامن الدولي، نزاع يشكل تهديد للأمن والسلم بين الدولتين ما أدى الى ايفاد قوات اممية الى المنطقة.

3- زينب محمد ياسين[1] المشكلات الحدودية بين طاجاكستان وقيرغيزستان، توصلت الباحثة في هذه الدراسة الى ان مشكلة الصراع القائم بين الدولتين هي من نوع النزاع على الأراضي بالدرجة الأولى والنزاع من اجل المياه الذي هو جزء من الأرض المتنازع عليها، والذي بدوره يرتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاقتصادية وعدم إدارة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من قبل حكومات هذه الدول بشكل مثالي.

4- دراسة البشير معاد[2] ازمات الحدود في افريقيا نظرة على النزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار الأوروبي، تناولت الدراسة النزاعات والخلافات الحدودية في قارة افريقيا، وتتبعت العوامل التاريخية والسياسية التي افرزتها وتداعياتها على الدول الافريقية، واستنتجت هذه الدراسة، اذ تبقى الحدود الافريقية بوصفها موروثة عن الاستعمار عاملاً رئيساً في نشوب الصراعات والنزاعات بين دول القارة، لاسيما تلك الحدود التي افرزت تقسيما عرقيا كان اثره وخيما على التنمية الاقتصادية والسياسية في جميع انحاء افريقيا، واستخلصت الدراسة ان تعامل الوحدة الافريقية مع الحدود الاستعمارية يمثل عبئا على الاتحاد الافريقي، ودوامة مغلقة لم يستطع الاتحاد الخروج منها في ظل تقاعس القوى الاوربية المستعمرة في حل هذه المشكلات فضلاً عن انعدام الموارد المادية والمعرفة التقنية والإرادة السياسية لدول القارة الافريقية في ترسيم الحدود.

5- دراسة محمد عبد الرضا عبد جاسم 2009م[3] الحدود القطرية البحرينية، دراسة في الجغرافية السياسية تناولت الدراسة الحدود السياسية في الخليج العربي التي عدتها واحدة من اكثر الحدود تعقيدا لاسيما بين دولتي قطر والبحرين، اذ تتبعت الجذور التاريخية للخلاف الحدودي بينهما، وانعكاس ذلك على العلاقات على الصعيد الإقليمي والدولي وصولا الى عرض الملف الحدودي امام محكمة العدل الدولي، وتحديد عائدات المناطق الحدودية المتنازع عليها، وتميزت منطقة الدراسة

(1) زينب محمد ياسين، المشكلات الحدودية بين طاجاكستان وقير غستان، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية، 2022.

(2) البشير معاد، أزمات الحدود في افريقيا نظرة على النزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار الأوروبي، بحث منشور، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2023.

(3) محمد عبد الرضا عبد جاسم، الحدود القطرية البحرينية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2009.

بالخصائص الاقتصادية التي تتمتع بها لاسيما في مجال الطاقة اذ شكل عامل حاسم في تزايد الاهتمام البريطاني الأمريكي بشكل خاص والغربي بشكل عام فضلاً عن ذلك أظهرت الدراسة ضعف الموقف العربي في حسم الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الموروثة من الاستعمار، مما يبقي الباب مفتوح في المستقبل لتفعيل النزاع مرة أخرى على يد الاستعمار.

6- دراسة علي شتيوي والهادي دوش[1] النزاعات الحدودية واثرها على السلم والامن الافريقي، تناولت هذه الدراسة النزاعات الحدودية في القارة الافريقية، اذ أشارت الى دور الاستعمار الأوربي في رسم الحدود بشكل قسري دون الاستجابة الى التركيبة السكانية والجغرافية، مما جعل هذه الحدود تشكل بؤر للتوتر بين الدول المتجاورة التي بدورها تنعكس على قضية السلم والامن في افريقيا مع تفاقم المشكلات والنزاعات الحدودية وفشل الدول الافريقية في احتوائها بالطرق السلمية عبر الوساطة، والتحكم الدولي للانزلاق نحو العنف، مما أدى الى تهديد السلم والامن في افريقيا.

7- دراسة رياض بن عربية[2] مشكلة الحدود كمصدر تهديد للأمن الوطني الدول العربية انوذجا، تناولت الدراسة اهم القضايا المؤثرة باستقرار وسلامة الامن الوطني والإقليمي للمنطقة العربية التي تعاني منها بسبب الاستعمار والنزاعات التوسعية لبعض الدول، فضلاً عن مشكلات النزاعات الحدودية التي تشهدها بعض دول المنطقة، اذ استنتجت الدراسة ان هذه النزاعات تشكل احد اهم مصادر تهديد الامن الوطني والإقليمي العربي وان هذا الوضع المتأزم الناشئ عن تضارب المواقف والقضايا الخلافية، حول مشكلات الحدود أدى الى دخول بعض الأطراف المتنازعة حول المناطق الحدودية الى حروب وصراعات مباشرة لتسوية هذه القضايا الحدودية العالقة بينهما.

8- دراسة محمد فلاح عيفان[3] المشكلات الحدودية بين الدولة العثمانية وإيران حتى عام 1914م اذ استنتجت هذه الدراسة مشكلات الحدود احدى أبرز مدخلات الصراع بين الدول، والذي تناول فيها جذور المشكلات الحدودية بين الدولة العثمانية وإيران، والمعاهدات التي عقدت بين الصفوين والعثمانيين لحل

(1) شتيوي علي والهادي دوش النزاعات الحدودية وأثرها على السلم والامن الافريقي، بحث منشور، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 2021.

(2) رياض بن عربية مشكلة الحدود كمصدر تهديد للأمن الوطني الدول العربية انموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

(3) محمد فلاح عيفان المشكلات الحدودية بين الدولة العثمانية وإيران حتى عام 1914، بحث منشور، جامعة بغداد، كلية التربية ابن الرشد، 2018.

المشكلات الحدودية، استنتجت الدراسة بعد البحث والتقصي ان الدولتين كانتا على عداء أدى ذلك العداء لحدوث الكثير من المشكلات الحدودية، ومن ثم توقيع الكثير من الاتفاقيات بينهما.

ثامناً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، في تحليل ودراسة المشكلات الحدودية لدولة السودان ودول جوارها غير العربية، فضلاً عن تاريخ تلك المشكلات والأسباب التي ساهمت في نشوئها ومنهج تحليل القوة، الذي يدرس الظاهرة قيد الدراسة وتحليل معطياتها وتفسيرها اقتصاديا وسياسيا وامنيا، من اجل فهم أعمق للمشكلات والتحديات التي تواجه الحدود السودانية مع دول الجوار غير العربية، ورسم الصورة المستقبلية لتلك المشكلات فضلاً عن تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في السودان والمنهج الوظيفي الذي يعتمد على الوظيفة التي تؤديها الدولة وهي وظيفتان داخلية وخارجية تحقيق الامن والرفاهية وحماية الحدود.

الفصل الأول

الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية لدولة السودان

المبحث الأول: الخصائص الطبيعية لدولة السودان

المبحث الثاني: الخصائص البشرية لدولة السودان

المبحث الأول

الخصائص الطبيعية لدولة السودان

تمهيد

تتميز دولة السودان بسمات جغرافية تجعلها مختلفة عن باقي دول العالم في الجوانب الطبيعية، وتعد عناصر القوة التي تتمتع بها دولة السودان والأهمية الجيوسياسية من منظور جغرافي، التي تمثل كتلة جغرافية رئيسة ومتكاملة في منطقة شرق أفريقيا، بسبب المساحة التي تتمتع بها دولة السودان وهي ثاني أكبر دولة في أفريقيا بعد الجزائر والثالث في العالم العربي بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية، والسادس عشر على مستوى دول العالم، فضلاً عن حجم تأثير هذه الكتلة الحيوية الذي يتزايد على المستوى الإقليمي في منطقة شرق أفريقيا وما حولها من دول.[1] ومن اهم الخصائص الطبيعية ما يأتي:

1- الموقع الجغرافي

يعد الموقع الجغرافي عاملاً من العوامل التي توثر تأثيرا كبيراً في مدى مشاركة الدولة وتأثيرها في المجتمع الدولي اذ انه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهها الجيوسياسي مثال على ذلك الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه البحار تكون اكثر اتصالا بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة ومؤثرة مع الدول الأخرى[2] كما يعد الموقع من اهم الخصائص الطبيعة واحد اهم المكونات الأساسية للدولة، فضلاً عن ذلك تحدد الدولة سياستها الداخلية والخارجية، ولهذه الخاصية دور مهم في قوة الدولة واتجاهاتها السياسية وسلوكها اتجاه الدول الأخرى التي تحيط بها ومن اهم خصائص الموقع لدولة السودان.

أ- الموقع الفلكي

يعد الموقع الفلكي بالنسبة لدوائر العرض اهم منه بالنسبة لخطوط الطول، بسبب تأثيره على المناخ الذي بدوره يؤثر بشكل او باخر على مقدرة الانسان في بذل الجهد وتحديد المجهود البشري، كما يحدد الموقع الفلكي نوع المناخ السائد في تلك الدولة، فالدول العظمى تتمتع بصفة عامة بموقع متميز

(1) مهند النداوي، إسرائيل في حوض النيل دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص40.
(2) يوسف احمد الخزاعلة، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (2002-2015)، بحث منشور، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45 العدد 4 - 2018، ص89.

بالنسبة لدوائر العرض، اذ أنها تقع ضمن المنطقة المعتدلة اذ تساعد درجات الحرارة المعتدلة على العمل في كل فصل من السنة، اذ كانت الجهات المدارية التي تمتد من خط عرض °20 درجة الى خط عرض °30 درجة شمالاً من اكثر دول العالم تحضرا في الماضي والحاضر، فضلاً عن تأثير الظروف المناخية على نشاط الانسان الا ان التقدم العلمي والتقني الذي حققه الانسان، ساعده كثيرا في التغلب وتخطي الصعاب والمعوقات المناخية التي كانت في الماضي تقف حائلا دون تقدمه ونهوضه.

يشغل السودان ارضا تقدر مساحتها بحدود المليونين كيلومتر مربع قبل التقسيم أي ما يعادل 22% من مساحة الوطن العربي في قارة افريقيا واسيا، اذ يعد من أوسع دول قارة افريقيا مساحة، وتشغل هذه الأرض الجزء الشمالي الشرقي من قارة افريقيا التي تمتد بين دائرتي عرض °3.3–°22 شمالاً وبين خطي طول°38.3 درجة شرقاً[1].

اذ يتميز السودان بتنوع مناخي كبير بسبب كبر مساحة الدولة، التي تسود فيها الغابات الكثيفة نتيجة قربها من خط الاستواء، ويسود في اقصى الشمال المناخ الصحراوي الحار والجاف يليه المناخ شبه الصحراوي، ومن ثم السافانا الفقيرة ومن بعدها السافانا الغنية وعلى البحر الأحمر وجبل مرة يسود مناخ البحر المتوسط، اذ ساهم ذلك في تنوع الموارد وشجع على تدفق الاستثمار الاجنبي في المنطقة[2].خريطة (2) .

(1) علاء الدين التجاني، النظام الفدرالي في السودان وأثره على الهجرة الداخلية، أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، كلية التربية، 2006، ص29.

(2) صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، معارف الإسكندرية، 2002، ص61.

خريطة (2) موقع دولة السودان بالنسبة للدول المجاورة واليابس والماء

المصدر :الباحث بالاعتماد على الاطلس الجغرافي للعالم https://google.com/searc، وباستخدام برنامج ArcMap v_10.8

ب- موقع السودان بالنسبة لدول الجوار

يقع السودان في شمال شرق قارة افريقيا تحده من الشمال دولة مصر العربية ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الشرق البحر الأحمر وارتيريا واثيوبيا، ومن جهة الغرب تشاد وافريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان التي أعلنت انفصالها عام 2011م، تبلغ مساحة السودان 1800000كم^2 بهذه المساحة تأتي دولة السودان بالمرتبة الثانية لدول قارة افريقيا من حيث المساحة وفي المرتبة الثالثة لدول العالم العربي وطول الحدود البرية تبلغ 6780 كم، ومن المعروف كما ازداد عدد الدول المجاورة فان إمكانية حدوث مشكلات حدودية بينهما امر وارد بصورة كبيرة[1].

ت- الموقع بالنسبة لليابس والماء

يعد الموقع البحري للدولة ذات أهمية في تحديد طبيعة مصالحها والحالة الاقتصادية والسياسية التي تكون عليها، وتوصف الدول التي تقع على مسطحات مائية واسعة بانها دول بحرية اما التي لا تطل على مسطحات مائية فهي دول برية حبيسة، منذ ان عرف الانسان الملاحة لوحظ ان الدول العظمى هي دول بحرية سواء كان ذلك بصورة كبيرة، او على نطاق ضيق [2] وتظهر أهمية الموقع في تسهيل عملية التجارة الخارجية التي تسهلها الموانئ المزودة بأحدث الأدوات الفنية ووسائل النقل الحديثة من خلال سرعة تداول البضائع وتوزيعها بواسطة الشحن والتخزين والتوزيع باقل تكاليف، اذ ينشط حركة التجارة المحلية والخارجية، ومن ثم تسهيل حركة الصادرات والواردات وتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي [3] يشرف السودان على البحر الأحمر ويمتد طول الحدود البحرية على ساحل البحر الأحمر 670 كم بجبهة بحرية تقيم العلاقة بينه وبين سير الاحداث والتحركات في هذا الذراع المائي تعد هذه الذراع المائية، التي تمتد من الجنوب الى الشمال وتفسح الطريق لمحور حركة مرنة تعبر معظم نطاق الصحراء الحارة والصعوبات والتحديات التي تواجه المرور والنقل، فضلاً عن ذلك هذه الذراع تمثل حلقة مهمة من حلقات الوصل بين المحيط الهندي ومجموعة الدول من حوله وبين البحر المتوسط ومن

(1) سمير محمد علي حسين الرديسي، ديناما الجغرافيا ومالات الدولة السودانية، ط1، ارتيريا للنشر والتوزيع، الخرطوم 2024، ص35.

(2) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 2008، ص186.

(3) ريم محمد جمال الدين الخياط، دور النقل البحري في تنمية تجارة مصر الخارجية، كلية سياسة واقتصاد، جامعة السويس، المجلد الرابع عشر، العدد1، 2023، ص485.

ورائه المحيط الأطلسي الشمالي ومجموعة الدول الغنية، اذ اشترك البحر الأحمر مع البحر المتوسط والخليج العربي في صياغة واقع طبيعي اصيل ساند القيمة الفعلية المتزايدة لموقع الأرض العربية والسودان خصوصا في المركز والقلب الحاكم للعالم، اذ تعد النافذة التي يطل بها السودان على هذا الذراع المائي جعل منه دولة تتمتع بأهمية بحرية في الحاضر والمستقبل[1].

3- الموقع الاستراتيجي لدولة السودان

يعد الموقع الاستراتيجي عنصر القوة الذي تتمتع به دولة السودان والاهمية الجيوسياسية من منظور جغرافي اذ تمثل دولة السودان الكتلة الجغرافية الرئيسة المتكاملة في منطقة شرق افريقيا، اذ ما يزيد من اهمتها الجغرافية انها ثاني اكبر دولة في افريقيا بعد الجزائر، ان موقع السودان الجغرافي المهم الذي يعزز من دوره الاستراتيجي في المنطقة، فضلاً عن الثروات التي يمتلكها التي تعد مصدر مهم للنمو الاقتصادي والتنمية[2] مثل النفط والذهب والموانئ الاستراتيجية يجعل منه هدفا لأطراف داخلية وخارجية، اذ تناما الصراع على النفوذ في السودان بسبب موقعه الاستراتيجي بين الدول الثلاث العظمى (الولايات المتحدة وروسيا والصين) اذ باتت تنظر الى السودان بوصفه دولة تتمتع بموقع استراتيجي هام على الصعيدين الإقليمي والدولي وترى هذه الدول في الاراضي السودانية البوابة الشرقية للتوسع نحو افريقيا مما زاد هذا التنافس من حدة الصراعات والمشكلات التي يعاني منها السودان حالياً[3].

2- المساحة:

إن المساحة الكبيرة التي تشغلها دولة السودان، جعلت الكثير من الجغرافيين يصفونها بانها صورة عن افريقيا (مصغرة) فضلاً عن اتساع مساحة السودان أدى الى تنوع مناخي ونباتي فيها اثر على العديد من الجوانب، أهمها النشاط الاقتصادي فمناخ السودان يتراوح ما بين المناخ الصحراوي الجاف والمناخ الاستوائي الرطب، إضافة الى هذا التنوع في المناخ نجد على أراضي السودان يمر اهم مورد مائي في قارة أفريقيا، نهر النيل الامر الذي جعلها قبلة للهجرات من افريقيا وشبة الجزيرة العربية عبر فترات زمنية مختلفة، اذ لعبت المساحة الجغرافي للسودان دوراً مهما في صياغة علاقاته مع دول جواره منذ استقلاله

(1) صلاح الدين علي الشامي، مصدر سابق، ص28.

(2) إبراهيم احمد العدوي، يقظة السودان، ط2، القاهرة، الانجلو، 1979، ص161.

(3) يورونيوز، قيمة السودان الاستراتيجية، مركز افريقيا للدراسات الاستراتيجية، منشور على الرابط، https://arabic.euronews.com.

عام 1956م وحتى انفصال جنوب السودان عنها عام 2011م فضلاً عن ان حدود السودان لا تفصلها اية حواجز او موانع طبيعية مع جيرانها، اذ جعلها ذلك تتأثر بالأزمات القادمة من دول الجوار السوداني الامر الذي فرض عليها ان تنتهج كثير من الأحيان سياسات تتوافق مع مصالح جيرانها حفاظا على امنها[1] فضلاً عن ذلك ان لمساحة الدولة ميزة استراتيجية لاسيما وميزات اقتصادية عامة فالدولة ذات المساحة الكبيرة تتصف بميزات عسكرية تجعل من الصعب غزوها او اجتياحها، مثال على ذلك الصين التي حاربت العسكرية اليابانية خلال مدة الثلاثينات ونجحت بفعل عوامل مختلفة أهمها عامل المساحة، وخير مثال على ذلك صمود الاتحاد السوفيتي السابق بوجه غزو نابليون وهتلر بفضل مساحته وحجمه الكبير، ويمكن تقسيم المساحة في السودان الى قسمين قبل الانفصال وبعد الانفصال.

أ- مساحة دولة السودان قبل الانفصال:

يوصف السودان بانه افريقيا الصغرى بسبب اتساع مساحة الدولة وانتشار الموارد الطبيعية بشكل كبير جعل من أراضيه محط أطماع للدول الاستعمارية والكبرى[2] يعد السودان من اكبر الدول الافريقية من حيث المساحة بعد الجزائر اذ تصل مساحته كما مبين في جدول (1) وهو يشكل ثاني اكبر وحدة سياسية في دول العالم العربي, وقد أدى هذا الاتساع والامتداد الى تنوع المميزات الطبيعية والبشرية للسودان ومواجهة الصعوبات في تنمية هذه المساحة[3] في القارة الافريقية التي تبين مساحة السودان كما يطل السودان بجهة بحرية على ساحل البحر الأحمر شرقاً [4] اذ يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من قارة افريقيا تحده دولة مصر من الشمال ودولة ليبيا من الشمال الغربي ومن الغرب دولة تشاد وأفريقيا الوسطى واثيوبيا من الجنوب الشرقي ومن الشرق ارتيريا والبحر الأحمر ومن الجنوب كينيا واوغندا وزائير، قبل انفصال الجنوب من خلال حركات الانفصال التي سعت الى التقسيم مما جعل حدود السودان الجنوبية مقتصرة على دولة جنوب السودان تعد القوة الرئيسة المحركة للحركة الانفصالية في جنوب السودان بتطبيق استراتيجية فرق تسد لتأخير بين دول افريقيا وفي الوقت نفسه تفسح الطريق

(1) عائشة بو عشيبة، تأثير العامل الاثني على الوحدة الوطنية في افريقيا دراسة حال السودان، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص61.

(2) ماجد محي عبد العباس، التطورات السياسية في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى بدايات حكم البشير، بدون، ص12.

(3) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان، مركز الرصد للدراسات، 2006، ص12.

(4) مرتضى ضياء نوري الموسوي، الابعاد الجيوسياسية للعلاقات الصينية السودانية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ميسان، 2021، ص61.

للشركات الاجنبية، لاستخراج الموارد النفطية السودانية اذ يحتل السودان المرتبة السادسة في قائمة المصدرين للنفط الى الصين اذ يأتي 6% من نفط الصين من السودان وتسعى الولايات المتحدة الامريكية لمنح الاستقلال لمنطقة دارفور من خلال انشاء دولة مستقلة في الوسط والشمال، وتكون تحت إدارة أمريكية وموافقة مصرية اذ يسعى التآمر الأمريكي الى تقسيم السودان بهدف جعله خمسة دول متناحرة في ما بينها مستقبلا [1].

جدول (1) مساحات دول الدراسة

ت	اسم الدولة	المساحة كم^2	السنة
1-	السودان قبل الانفصال	2,505,813	2010
2-	السودان بعد الانفصال	1,800,000	2011
3-	ارتيريا	117,600	2020
4-	اثيوبيا	1,182,499	2024
5-	تشاد	1,284,000	2024
6-	افريقيا الوسطى	622,984	2025

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على نظم معلومات الجغرافية.

ب- **المساحة بعد انفصال جنوب السودان:**

يحتل السودان مساحة كبيرة من قارة افريقيا، اذ تتضمن هذه المساحة الكبيرة لدولة السودان إمكانيات كبيرة، ومتنوعة من المصادر الطبيعية التي تكفل الغنى والثراء للشعب السوداني، اذ كان من الضروري استبعاد مساحات واسعة, تتضمن الصحراء فان مساحة كبيرة لها إمكانيات ضخمة يمكن ان تبين هذه الإمكانيات بشكل نباتات متنوعة، تختلف ما بين الحشائش والاعشاب والأشجار والغابات، او تتمثل بصور تربات متنوعة من حيث التركيب الكيمياوي والميكانيكي ومن حيث قابلتها للإنتاج الزراعي، فضلاً عن تعدد الفرص المتاحة لكي ينتفع الانسان من هذه المساحة، وهناك إشارة الى ان مساحات هائلة من الأرض القابلة للزراعة من بين هذه الموارد وهذه المساحة يمكن الايفاء بحاجتها من مياه الري من النيل وروافده المتعددة فضلاً عن حجم المراعي التي يمكن ان تلعب دوراً هائلا في حساب الاقتصاد السوداني والدخل القومي، تعد السودان من اهم دول شمال شرق افريقيا تحدها من الشرق اثيوبيا وارتيريا ومن الشمال مصر وليبيا ومن الغرب تشاد وافريقيا الوسطى، ومن الجنوب دولة جنوب السودان المنفصلة

(1) سمير محمد علي حسين الرديسي، مصدر سابق، ص195.

عنها سنة 2011م اذ أصبحت كل من كينيا وزائر واوغندا دولاً غير مجاورة بعد التقسيم، يقسمها نهر النيل الى شطرين شرقي وغربي وتقع العاصمة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأزرق والأبيض، ويتوسط السودان حوض وادي النيل، بلغت مساحة السودان بعد الانفصال في شهر يوليو من عام 2011م 1800,000كم^2 اذ كانت دولة السودان من اكثر دول قارة افريقيا والعالم العربي مساحة قبل انفصال الجنوب عنه قدرها 2مليون كم^2 تقريبا [1] تعد الحدود الفاصلة بين دولة السودان وجنوب السودان التي قامت بعد استقلال جنوب السودان في سنة 2011م قامت على أساس الحدود الإدارية للمديريات الجنوبية (الاستوائية – بحر الغزال – أعالي النيل) لكل إقليم دولة حدود تفصله عن أقاليم الدول الأخرى المحيطة به وعند هذه الحدود تبدا سيادة الدولة صاحبة الإقليم، و ورائها تنتهي سيادتها وتبدا سيادة غيرها وفي ضوء هذا يمكن ان تكون الحدود حدودا طبيعية او حدود اصطناعية[2] تتميز الأراضي السودانية بسمات جغرافية تجعلها تختلف جوهريا عن باقي دول العالم في الجوانب الطبيعية[3] وتعد قضية الحدود بين السودان وجنوب السودان من اكثر قضايا الحدود تعقيدا منذ اتفاقية السلام الشامل عام 2005م التي رسمت الحدود اذ حدث النزاع على عدة مناطق حدودية ومراحل التفاوض حولها ومن اهم المناطق المتنازع عليها أبيي ودبة الفخار وجبل المقينص ومنطقة كاكا التجارية ومنطقة حفرة النحاس وكافيا كنجي ومنطقة 14 ميل سوف يتم تنولها بالتفصيل في الفصل الثالث فضلاً عن التأثير الذي احدثه الانفصال ونتج عنه مشكلات حدودية بين الدول في المجموعات السكانية على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان التي لا يمكن حلها عبر التحكيم او الاستفتاء او الترسيم، فنمط الحياة على الحدود والكثافة السكانية المرتبطة بها افرز تعقيد سوف يستمر مدة طويلة قد يتجاوز المئة عام القادمة الا في حال حدوث تحول جذري في نمط حياة المجتمعات على جانبي الحدود بين الدولتين، اذ يعد الحل الوحيد الذي يمكن ان يؤسس سلام دائم وثقة متبادلة بين قبائل المنطقة مستقبلاً[4].

(1) معاوية صبري رشاد، العلاقات الدولية السودانية التركية، أطروحة دكتوراه، ام درمان، 2018، ص63.

(2) درامي عبد الله، نشأة وتطور العلاقات العربية الافريقية ونموذج العلاقات بين السنغال والمملكة العربية السعودية، ط1، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 2000، ص344.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، جامعة بغداد، المكتبة الالكترونية العراقية، ط1، 2001، ص14.

(4) أسامة احمد عيدروس، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، المركز العربي للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 6، العدد 31، 2018، ص49.

3- شكل الدولة

تختلف مساحات الدول عن بعضها من حيث الشكل فضلاً عن ذلك تلك المساحات تتخذ اشكالا معينة لا تتطابق مع بعضها، على الرغم من تطور الأسلحة والفنون الحربية بدرجة كبيرة التي قلصت من أهمية شكل الدولة في الدفاع عن امنها وسيادتها وحدودها فان الشكل لايزال يمثل عاملاً من اهم العوامل التي تؤثر في العلاقات الخارجية والسياسية والاقتصادية للدولة وتطور الوحدات السياسية ومن خلال تعدد الاشكال يمكن ان يؤثر شكل الدولة على سلوكها وعلاقاتها الخارجية وعليه[1].

يمكن القول بان شكل السودان من النوع المكتنز او من نوع الدول المندمجة لذلك فان السودان يتميز بترابط اجزائه مع بعضها البعض اما اطوال الحدود التي تبلغ 7000كم فهي تتناسب مع طول البلاد وعرضها من حيث الحجم فان مساحة السودان الكبيرة التي تقارب 2مليون كم^2 يمكن ان يتسع لأكثر من 200 مليون نسمة اما بالنسبة للنظرة العسكرية فان هذه المساحة الواسعة يمكن ان تعطي لسودان إمكانية الدفاع بالعمق اذ يفرض على القوة الغازية قيوداً وصعوبات لوجستية وطول خطوط المواصلات التي تكون واهنة امام الهجمات والتدمير فضلاً عن ذلك يتيح لها التحرك بحرية في حال نقل القوات والمعدات العسكرية من كافة الاتجاهات [2]

وقد أدى هذا الامتداد والاتساع في الشكل والمساحة الى تنوع المميزات الطبيعية والبشرية للسودان وظهور صعوبات كثيرة في انماء المساحات الواسعة فيه التي تسكنها مجموعات بشرية متنوعة اذ نتج عن ذلك قلة الموارد الازمة وعدم توفر وسائل نقل، ساهمة في تفاقم العديد من المشاكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تطورت بدورها الى مشكلات سياسية عديدة من أهمها المشكلات الحدودية مع دول الجوار [3].

4- الحدود

لكل إقليم دولة حدود تفصلها عن أقاليم الدول الأخرى المحيطة بها وعند هذه الحدود تبدا سيادة الدولة صاحبة الإقليم، وتنتهي عند نهايتها وفي ضوء هذا،يمكن ان تكون هذه الحدود حدوداً طبيعية او

(1) امين محمد عبد الله، أصول الجغرافية السياسية، القاهرة، 1977، ص46.

(2) هاشم محمد البدري، التحليل الجيوبولتيكي، الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، الخرطوم، 2010، ص5.

(3) محمد محمود الصياد، السودان دراسة جغرافية، الجامعة العربية، القاهرة، 1975، ص48.

حدود اصطناعية [1]اذ يتميز موقع السودان الجغرافي وسواحله الممتدة على البحر الأحمر الذي تتيح له إقامة قواعد جوية وبحرية وهناك العديد من الدول المجاورة لدولة السودان التي تشترك معها بالحدود البرية وهي كل من تشاد وكينيا واثيوبيا و اوغندا ودولة افريقيا الوسطى ودولة الكونغو الديمقراطية وليبيا ومصر وارتيريا، أصبحت الدولة السودانية تفصلها حدودها مع سبعة دول بأطوال مختلفة كما موضح في الجدول (2) فضلاً عن التأثيرات الذي احدثه الانفصال في المجموعات السكانية على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان التي لا يمكن حلها عبر التحكيم او الاستفتاء او الترسيم، فنمط الحياة على الحدود والكثافة السكانية المرتبطة بها افرز تعقيد سوف يستمر مدة طويلة قد يتجاوز المئة عام القادمة الا في حال حدوث تحول جذري في نمط حياة المجتمعات على جانبي الحدود،ويبقى حل ترسيم الحدود هو الحل المنطقي الوحيد الذي يمكن ان يؤسس سلام دائم وثقة متبادلة بين دول المنطقة مستقبلاً[2].

جدول (2) اطوال الحدود البرية لدولة السودان مع دول الجوار

ت	الدولة	طول الحدود (كم)
1-	جنوب السودان	2175
2-	اثيوبيا	1500
3-	دولة افريقيا الوسطى	174
4-	دولة تشاد	1400
5-	دولة مصر العربية	1276
6-	ليبيا	382
7-	ارتيريا	605
8-	المجموع	7512

المصدر من عمل الباحث اعتماداً على منظمة الأمم المتحدة

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، جامعة بغداد، المكتبة الالكترونية العراقية، ط1، 2001، ص14.

(2) أسامة احمد عيدروس، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، المركز العربي للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 6، العدد 31، 2018، ص42.

5- المناخ والتضاريس

يمتد مناخ السودان بشكل عام من المناخ الصحراوي، في الشمال الى المناخ الحار الرطب في الجنوب وينقسم مناخ السودان الى ثلاث مناطق مناخية سائدة لكل منها شخصيتها الجغرافية المتميزة وهي السودان الشمالي والسودان الأوسط والسودان الجنوبي[1] فضلاً عن كمية الامطار الساقطة التي تختلف من منطقة الى أخرى فهي تقل في اقصى الشمال حيث المناطق الصحراوية في حين تزداد كمياتها في مناطق الغابات الاستوائية في الجنوب اذ تتراوح كمية الامطار 1000ملميتر ويقل هذا المقدار كما اتجهنا من الجنوب الى الشمال وتشكل الامطار موردا رئيسيا من الموارد المائية اذ يصبح القسم الجنوبي اثناء فصل المطر مستنقعا ضخما ويطلق على مجموع هذه المستنقعات اسم (السدود) بسبب النباتات الطافية عليها التي شكلت أحيانا عائق امام حركة الجيش السوداني في منطقة الجنوب[2] اذ تؤثر كمية الامطار الساقطة واختلافها من مكان الى اخر على الكثافة السكانية بدرجة واضحة فضلاً عن ذلك تنخفض الكثافة السكانية في المناطق التي تقل فيها كمية الامطار المتساقطة وهناك تباين واضح تصل في بعض المناطق الى اقل من 4 نسمة لكم2 الواحد كما ان نصف سكان السودان يعيشون في مساحة لا تزيد عن 14% من المساحة الكلية للبلاد اما المناطق التي تتمتع بكثافة سكانية عالية فهي تضم الخرطوم ومشروع الجزيرة وبعض الأراضي المطرية الوسطى وجبال النوبة وبعض البقاع من النيل الأزرق ذات المشاريع الزراعية العديدة، تزداد الكثافة السكانية في المناطق ذات التربة الخصبة والممطرة[3] اذ انعكس هذا التباين والتنوع في الظروف البيئية على طبيعة النظام السياسي في السودان واثرت الظروف المناخية بصورة مباشرة وغير مباشرة على الكثير من المشاكلات التي تواجها الدولة السودانية، فضلاً عن الاختلافات والفوارق بين اقاليمه والتباين الحاصل في طبيعته اذ يعد السودان بانه نسخة او شكل مصغرة للقارة الافريقية من ناحية التنوع والاختلاف، فهو متنوع مناخيا وزراعيا ودينيا وعرقيا ولغويا[4].

(1) جودة حسين جودة، جغرافية افريقيا الإقليمية، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص235.

(2) سعد الدين فوزي، جوانب من الاقتصاد السوداني، مطبعة الكمالية، القاهرة، 1985، ص16.

(3) سعد الدين فوزي، مصدر سابق، ص18.

(4) ماجد محي عبد العباس، التطور السياسي في السودان منذ الاحتلال البريطاني، حتى بدايات حكم البشير، بدون، ص15.

تعد محاربة الفقر بواسطة تطور الإنتاج الزراعي من بين اهم الأهداف التنموية، اذ ان الفقر ينتشر عميقا في ارض الريف السوداني فهناك أكثر من 20 مليون شخص يعيشون بأقل من دولار امريكي في اليوم، إن النظم الايكولوجية الزراعية المتعددة مع الكمية الوفيرة من المياه السطحية تسمح بزراعة محاصيل متباينة وتوفر الشروط المناسبة لتربية الحيوانات، ولكن يبقى الإنتاج الزراعي شحيحاً أساسا بسبب أساليب الإنتاج التي لا تتلاءم مع التباين في هطول الامطار وتكرار فترات الجفاف، فضلاً عن هشاشة القطاعات الاقتصادية المتعلقة بآثار المناخ نجدها مرتبطة بتذبذبات الجو في المدى القصير (تباين المناخ) كما بالتذبذبات في أنماط الجو في المدى الطويل (تغير المناخ) في السودان اذ ان اهم المخاطر المناخية الحالية هي الجفاف والفيضانات العارمة كما ان تناقص الامطار في المدن الواقعة في النظم الايكولوجية المختلفة يبرهن على مؤشرين مهمين في مدة الستين سنة أولا كمية الامطار قد تقلصت من 425ملم الى 360ملم أي بمعدل حوالي 0.5% سنويا وثانيا ارتفاع معامل التباين للأمطار مما يعني زيادة في تذبذب الامطار اذ ان تذبذب الامطار يشكل خطرا كبيراً في المناطق الجافة في شمال السودان اذ يصل متوسط معدل التباين الى اكثر من 100% كما يوضح الجدول (3) الاحداث المناخية الحادة الناتجة عن التغير المناخي في السودان وتكرار حدوثه ومدى تأثيره على نشاطات الانسان والقطاعات الاقتصادية مستقبلاً.

جدول (3) الاحداث الناتجة من التغيرات المناخية في السودان

ت	الحدث	التكرار	مناطق الهشاشة	القطاع	الاثار
.1	الجفاف	متكرر	شمال وغرب السودان، شمال كردفان ودار فور ولاية كسلا بعض أجزاء وسط السودان	الزراعة، الثروة الحيوانية الموارد المائية والصحة	فقدان المحاصيل والثروة الحيوانية نقص الغذاء نقص الطاقة النزوح والحرائق
.2	الفيضانات	متكرر	مناطق حوض النيل –الأراضي المنخفضة في الجنوب- جبال البحر الاحمر	الزراعة- الثروة الحيوانية – الموارد المائية – الصحة	فقدان المحاصيل والحيوانات – تفشي الآفات والامراض والاوبئة مع نقص في الطاقة اضرار البنى التحتية والسكنية
.3	عواصف الغبار	متكرر	أواسط وشمال السودان	المواصلات الجوية والبرية	حوادث المواصلات الجوية والبرية والصحة
.4	العواصف الرعدية	غير متكرر	الزراعة في كل القطر	الطيران	فقدان الحياة وضياع الممتلكات
.5	موجات الحرارة	نادر	شمال ووسط السودان – ولاية البحر الأحمر	الصحة – الزراعة – الثروة الحيوانية	فقدان الحياة والمحاصيل الزراعية
.6	عواصف الرياح	نادر	شمال ووسط السودان	مواقع السكن وخدمات البنى التحتية	فقدان الحياة والممتلكات واضرار بالبنى التحتية وخطوط نقل الكهرباء

المصدر: جعفر عوض الله، التكيف مع تغير المناخ في السودان، الهيئة القومية للغابات، 2011، ص11.

6- الموارد الطبيعية:

يعد اكشاف الثروات والبحث والتنقيب عنها من مسؤوليات الدولة كالنفط والغاز والمعادن الأخرى التي يتم استخراجها من باطن الأرض وتنميتها واستثمارها لصالح الشعب ومن اولوياتها الإدارية

والشرعية، فضلاً عن استصلاح الأراضي والعناية بالزراعة من أجل الأمن الغذائي للشعب، وتنمية المشروعات الاقتصادية والتجارية وتوفير فرص العمل لأفراد الشعب [1].

يغلب الاستواء على سطح السودان اذ يتراوح ارتفاع مساحة تقدر بحوالي 45% منه ما بين 300–500 متر عن مستوى سطح البحر و50% من هذه المساحة يقل ارتفاعها عن 1200 متر اما 2% منها يقل ارتفاعها عن 300 متر وتعد منطقة جبل مرة التي يتراوح ارتفاعها حوالي 3089متر فوق مستوى سطح البحر من اكثر المناطق ارتفاعا وجبال البحر الأحمر تغطي مساحة 3% من مساحة السودان فضلاً عن الصخور الأساسية اذ توجد ثلاث مجموعات تتوزع بنسب متفاوتة على مجمل مساحة الدولة وتشمل صخور الأساس والصخور الرسوبية وتكوينات الطين والرمال القارية غير المتماسكة والطين الرملي وهذه التكوينات الجيولوجية التي تحتوي على المعادن الفلزية واللافلزية مثل ترسبات خام الحديد والكيانايت والنيكل والزنك والذهب والكروم والمنجنيز والملح والميكا وغرها من المعادن فضلاً عن انتاج الاسمنت من صخور الحجر الجيري[2] ويتميز السودان بموقع يتيح له تنوعاً مناخياً كبيراً يعزز ذلك كبر مساحة الدولة التي لم تتأثر كثيرا في فقدان الأجزاء الجنوبية بعد الانفصال اذ تسود فيها الغابات الكثيفة نتيجة قربها من خط الاستواء ويسود في اقصى الشمال المناخ الصحراوي ويليه المناخ شبة الصحراوي ومن ثم السافانا الفقيرة ومن بعدها السافانا الغنية وعلى البحر الأحمر وجبل مرة مناخ البحر المتوسط وقد ساهم ذلك كثيرا في التنوع المناخي الذي شجع على تدفق الاستثمارات والموارد[3] ومن اهم الموارد الطبيعية:–

اولاً:الموارد المائية

تتكون الموارد المائية في السودان من مياه الامطار والمياه السطحية والجوفية وتقدر كمية المياه العذبة المتجددة السطحية في السودان بمقدار (149) مليار م^3 سنويا (80%) منها تأتي عبر الحدود من دول المنبع وما تبقى (20%) داخليا مصدرها من الامطار التي تصل الى (1042) مليار م^3 سنويا يتركز معظمها في جنوب السودان، اذ يلعب قطاع المياه دوراً محورياً في اقتصاد ومعاش السودانيين

(1) بدر الحسن القاسمي، الثروات الطبيعية ملكياتها واستثمارها واستخدامها في الشريعة الإسلامية، بحث منشور، منتدى الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الامارات – دبي 2015، ص6.

(2) سمير محمد علي حسن الرديسي، ديناميا الجغرافيا ومالات الدولة السودانية، ط1، دار أريتيريا للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2024، ص35.

(3) عبد اللطيف احمد الطيب، العلاقات السودانية الاثيوبية من منظور استراتيجي، دورة زمالة الامن الوطني، اكاديمية الامن العليا، الخرطوم، 2007، ص28.

من خلال الاستغلال الأمثل للمياه والجدير بالذكر من بين (200) مليون فدان صالح للزراعة لا يتعدى المزروع منه (40) مليون فدان مما يجعلها صالحة للاستثمار مستقبلا [1] ومن اهم مصادر المياه السطحية في السودان:-

1- نهر النيل

يعد نهر النيل من أطول انهار العالم اذ يبلغ طوله (6853) كم يمتد من دائرة العرض(4°)جنوباً الى(32°)درجة شمالاً، ويغطي حوض النيل مساحة تقدر (3.4) مليون كم^2 في عشر دول افريقية ينبع نهر النيل من مصدرين اساسيين هما (هضبة البحيرات الاستوائية والهضبة الاثيوبية)، يدخل نهر النيل الأراضي السودانية من الجنوب عند منطقة السد في جنوب السودان، اذ شكل الانفصال بين الجنوب والشمال السوداني عائقاً امام حركة المياه مما يشير الى حدوث مشكلات حول المياه مستقبلا [2].

اذ عانت المناطق الشمالية والوسطى ومناطق منابع النيل الأزرق من انخفاضات قدرت بحدود(40-50%)،اذ تعد منظومة المياه كالأنهار والبحيرات التي تتجاوز الحدود بين الدول، ما يقارب ثلثي الاحواض الضخمة لتجميع مياه الأنهار في العالم، هي مناطق مشتركة بين دولتين او أكثر فمن المحتمل ان تزداد التوترات الإقليمية بين الدول نتيجة لتغير المناخ مستقبلا [3]

(1) ورشة عمل حول تخطيط وإدارة الموارد المائية في السودان، التحديات وفرص الحلول، السودان، الخرطوم، 2019، ص1.

(2) عباس محمد شراقى، العلاقات المصرية السودانية في ضوء الظروف الراهنة في السودان، بحث منشور، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم الموارد الطبيعية، جامعة القاهرة، 2010، ص237.

(3) نوار جليل هاشم، الاحتباس الحراري وأثره في الموارد المائية العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد35، بدون سنة، ص105.

خريطة(3) نهر النيل

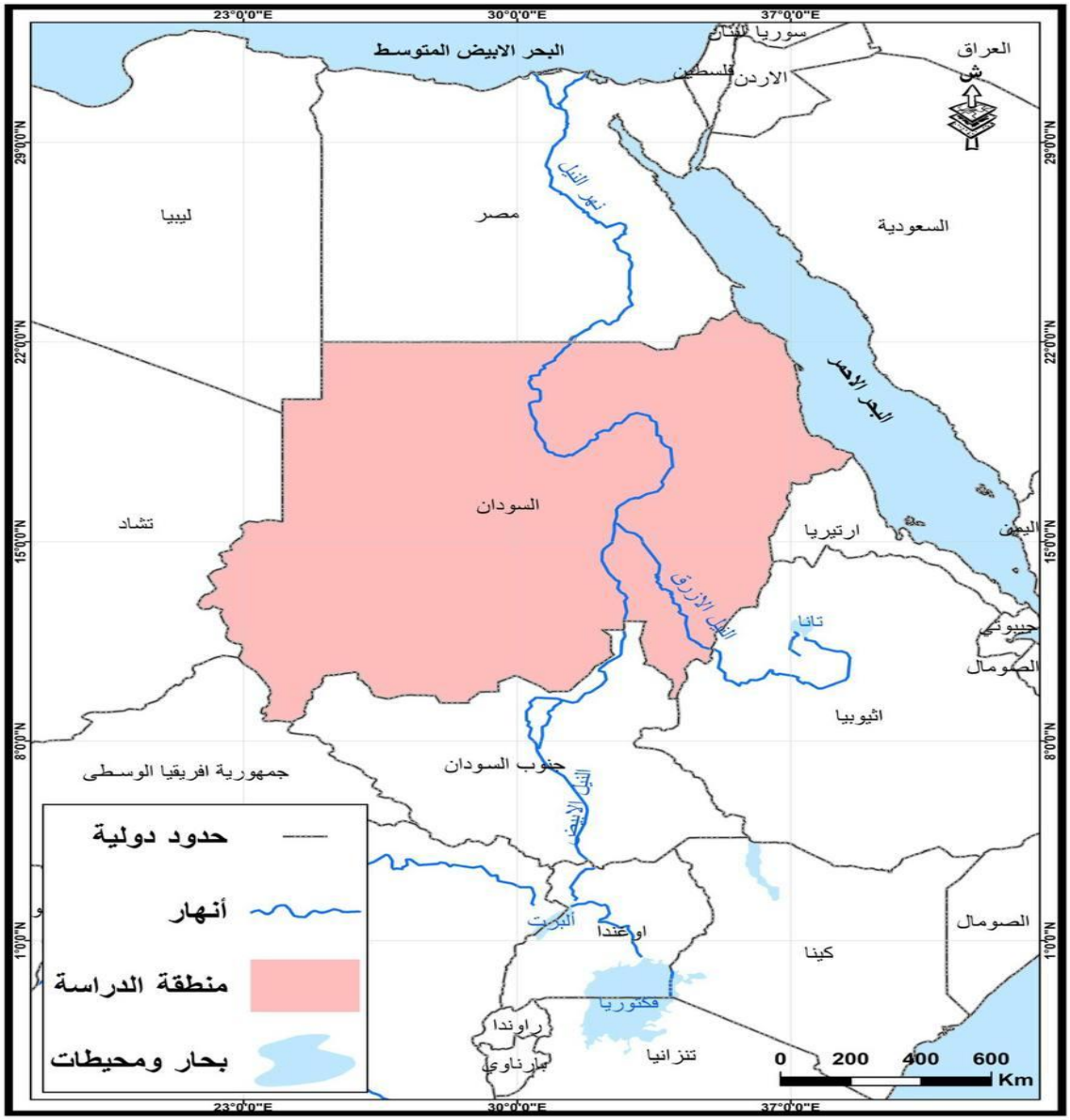

المصدر : الباحث بالاعتماد على الاطلس الجغرافي للعالم https://googlecom/searc، خريطة نهر النيل، باستخدام برنامج ArcMap V_10.8

ثانياً: الثروات المعدنية

يمتلك السودان الكثير من الثروات المعدنية التي تشمل الفلزية واللافلزية ويعد النفط السوداني من اهم المعادن اللافلزية ذات الكثافة المتوسطة ويتميز بتصنيف الخامات البرافينية، ويعد الشمع كأحد مكونات النفط الكيميائية وهي مادة جيدة الاحتراق وعالية الإنتاج تحت ظروف التكرير المعقدة كما يتميز النفط السوداني عن غيرة كون نسبة الكبريت قليلة فيه لذا الا يترك آثاراً كبيرة ملوثة للبيئة، ويمتلك السودان احتياطياً نفطياً مؤكداً يبلغ ما يقارب (5) مليار برميل، اما المعادن الفلزية فتغطي صخور

الأساس ما يزيد عن نصف مساحة السودان توجد معظم التكوينات المعدنية ذات القيمة الاقتصادية في القارة الافريقية في هذه الصخور ولهذا تعد دولة السودان الدولة الواعدة في هذا المجال اذ أشارت الدراسات والأبحاث في مجال البحث عن المعادن في السودان فضلاً عن قلتها بالمقارنة مع المساحة الشاسعة للسودان وجود احتياطي اقتصادي لمجموعة من المعادن وان سبب التنوع الطبوغرافي في ارض السودان من صحارٍ وتلال بركانية متفرقة واودية شاسعة أدى الى زيادة تنوع المعادن[1]،اذ كان أساس قيام الثورة الصناعية المعادن المتمثلة بالمعادن الفلزية مثل الذهب، والفضة والحديد والنحاس والزنك وغيرها، من المعادن المهمة اما في السودان فقد يعود تاريخ التعدين الى عصر مملكة مروي القديمة التي اشتهرت باستخراج الحديد وشهد تعدين الذهب نشاطا مكثفا في العصور القديمة بالخصوص في مملكة النوبة منذ العصر الفرعوني، او ربما أكثر من 3000 سنة وفي عهد الرومان وغزوات العرب والأتراك والاوربيين[2].

اهم الثروات المعدنية في السودان هي:-

1- الذهب

يعد الذهب من اهم المعادن التي لفتت الأنظار في السودان منذ العصور القديمة، اما في الوقت الحاضر فأنه لا يسهم في اقتصاديات السودان الا بقدر قليل واهم مناطق تعدين الذهب جبال البحر الأحمر، والاقاليم المتاخمة للحبشة، في جنوب الروصبرص وفي مرتفعات النوبة والمنطقة الأولى التي تعد من اهم مناطق استخراج الذهب وهي في الواقع امتداد لمنطقة الذهب في صحراء مصر الشرقية التي اعتمدت عليها مصر القديمة اذ يبلغ متوسط انتاجها السنوي نحو 15 الف جنية ويعمل في استخراجه الف عامل من السكان المحليين[3] وتعد منطقة تومان من اهم مناطق استخراج الذهب في السودان وأشهر مناجم الذهب فيها منجم (مياس) وللذهب اثر كبير على اقتصاد السودان. اذ اثبتت الدراسات والأبحاث وجود الذهب في مناطق عديدة من السودان تشمل جبال البحر الأحمر اذ هناك عدد كبير من مخزون الذهب المكتشف في مئة وخمسين موقع حظى بدراسة تفصيلية كما تم اكتشافه في جنوب النيل الأزرق وشمال السودان من منطقة حلفا شمالاً حتى عطبرة شرق وغرب النيل وشمال وجنوب كردفان

(1) احمد حبيب، العالم العربي من المحيط الى خليج الى محيط السودان، ط1، مكتبة الانجلو، المصرية، 1972، ص9.

(2) مرتضى ضياء نوري الموسوي، مصدر سابق، ص36.

(3) آن توشين، ترجمة وليد احمد طلبة، ذهب سنار قصة اول مصنع روسي لاستخراج الذهب في عهد محمد علي، دار الطباعة المتميزة، القاهرة، 2006، ص12.

خريطة (4) التوزيع الجغرافي للمعادن في دولة السودان

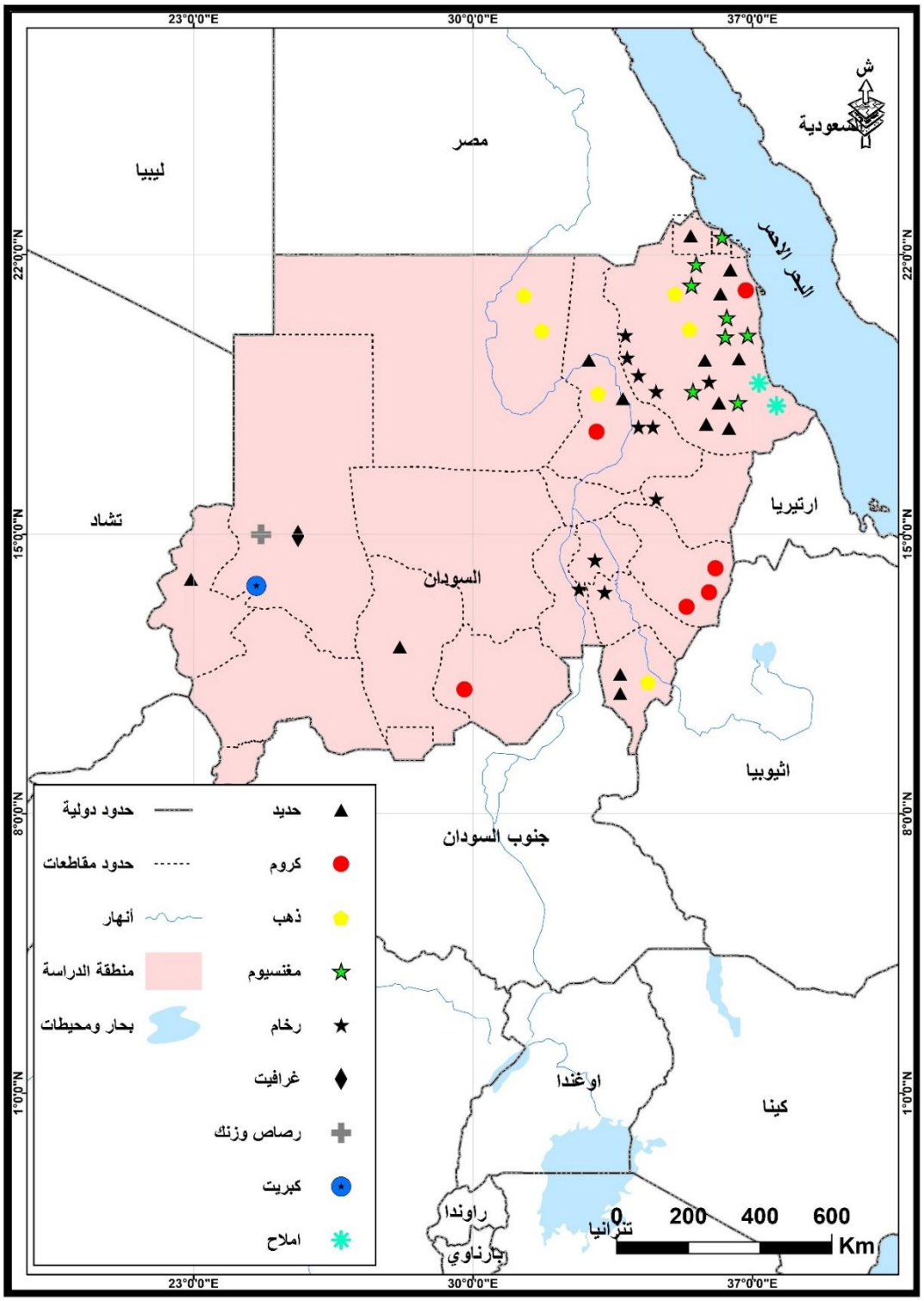

المصدر :الباحث بالاعتماد على اطلس السودان والعالم، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ط1، بخت الرضا، الدويم، السودان، 2016، وباستخدام برنامج ArcMap V_10.8

وشرق وجنوب دارفور وفي مناطق متفرقة من الدولة انظر خريطة (3)، اقتصادياً يتمتع هذا المعدن النفيس بأهمية اقتصادية وسياسية فاقت جميع أنواع المعادن الثمينة واكتسبت الدول المختزنة لهذه الثروة مواقع استراتيجية في الدائرة السياسية والاقتصادية في العالم ويعد الذهب من اكثر المعادن تواجد واستغلالاً في السودان اذ توجد مشاريع تعدين و معالجة الذهب في منطقة منجم (الدويشات) بارض الحجر في وادي حلفا ومنجم ام نبارادي في منطقة وادي حلقا بالولايات الشمالية وقد تم اكتشاف مواقع جديدة لتعدين الذهب في ولاية نهر النيل والبحر الأحمر وجبال النوبة والنيل الأزرق وما يقارب اكثر من (مليون شخص) يعملون في تعدين الذهب في مناطق متفرقة من السودان ويقدر الاحتياطي المحتمل بواسطة الشركات المنتجة حوالي (300)طن وتعد أنواع الصخور التي يتم استخراج الذهب منها هي صخور الشست التي تعود الى اصل متحول من صخور نارية ورسوبية وتوجد في شرق وشمال وجنوب السودان والصخور الرسوبية التي تمتد على امتداد نهر النيل وروافده ولاسيما في النيل الأزرق وشمال السودان[1].

(1) سعد عبد الله، سيد احمد كرم، النشاط التعديني للذهب ودوره في الاقتصاد السوداني خلال المدة 2004–2011، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد9، العدد17، 2017، ص176.

2- الحديد

يعد الحديد من أكثر المعادن انتشارا في السودان ويوجد في جهات متعددة في الغرب وفي الجنوب ويعد ذا أهمية اقتصادية محدودة بسبب رداءة نوعيته من جهة، وعدم وجود مورد للفحم من جهة أخرى وما زال السكان يقومون بصهره بطرق بدائية بقصد استخدامه في عمل الحراب والآلات اللازمة للحاجات المحلية[1] اذ تم اكتشاف العديد من خامات الحديد في السودان الا انه لا يوجد استغلال اقتصادي جيد له ويعود ذلك الى نقص موارد الطاقة وقلة الخبرة المحلية ونقص المعلومات الجيولوجية، اذ تم استثمار الحديد في السودان لاول مرة من قبل الشركات اليوغسلافية سنة 1967م واهم مناطق خامات الحديد المستثمرة في شمال السودان (شمال وجنوب وادي حلفا وصحراء بيوضة) وفي وسط السودان منطقة أبو (تولو) وحديد جبال النوبة، وفي غرب السودان حديد (كونوي) وفي جنوب السودان رواسب الغرين الحديدية في بحر الغزال وهي رواسب سطحية من التربة الحمراء الغنية بالحديد تمتد بمساحة تقدر حوالي (70كم^2) بسمك (3-12)قدم [2].

3- اليورانيوم

يعود التنوع في طبوغرافية السودان لاحتوائها على الجبال البركانية والتلال والأراضي الصحراوية والوديان خلق هذا التنوع المميز وجود أنواع مختلفة من المعادن اذ لا تزال كميات وفيرة منها موجود في باطن الأرض، وتشير التقارير الى وجود كميات هائلة من المعادن بولاية دارفور من اهمها معدن اليورانيوم عالي النقاء اذ يعد السودان الثالث عالميا بمخزون يقدر بـ (1.5) مليون طن وتكمن أهمية اليورانيوم في كونه احد اهم مصادر الطاقة لاسيما في ظل انخفاض معدلات مخزون النفط في العالم لاعتباره من مصادر الطاقة غير المتجددة الامر الذي يجعل انظار العالم مفتوحة نحوه مستقبلاً[3].

4 المعادن الخضراء

يعد السودان من الدول التي تنقب عن المعادن الخضراء النادرة الموجودة في اراضيه وهي كل من (الليثيوم والكوبالت والألمنيوم) اذ يتم استخدامها في تقليل المنتجات ذات الانبعاثات الكاربونية

(1) مرتضى ضياء نوري الموسوي، مصدر سابق، ص36.

(2) زرياب الترابي، خامات الحديد في السودان، منتدى الجيولوجيين السودانيين، منشور على الانترنيت، 2011، https://sudangeo.ahlamontada.com1.

(3) تسنيم خوجلي، ارض السودان تضاريس غارقة بثروات المعادن النفيسة، 2024، منشور على الانترنيت، https://www.alrakoba.net

والاتجاه نحو الطاقة البديلة وتتوفر بكميات كبيرة لاسيما في شمال السودان في منطقة صحراء بيوضة تحديداً[1] .

5- النفط:

يعد النفط من اهم المعادن في السودان ويوجد نوعان من النفط الخام مختلفان في الجودة والسعر وهما (مزيج النيل ومزيج دار) يباع مزيج النيل بسعر اعلى من نفط مزيج دار اذ يستخرج نفط مزيج النيل من اربع مناطق منتشرة في الشمال والجنوب ووسط السودان ومن اهم الحقول النفطية كما موضح في الجدول (4) ، قدرت إدارة معلومات الطاقة الامريكية الرسمية احتياطي النفط السوداني ب5 مليون برميل تعد اهم حقول النفط في السودان حقول قمري وكومري ومولیتا وحقول أبو حراز وكنار وسوتايب وحقول ميلوت وقد فقد السودان العديد من الحقول بعد انفصال جنوب السودان مثل حقل الوحدة وحقل ملوط[2].

جدول (4) أهم حقول النفط في السودان

ت	اسم الحقل	الإنتاج اليومي(برميل)
1	هجلج	20 الف
2	بلية	1.3 مليون
3	ابوجايرة	15 الف
4	ملوط	52 الف
5	شارف	6 الاف

المصدر من عمل الباحث، بأستخدام محمد عبد القادر مصطفى، أثر انتاج البترول على التنمية الاقتصادية في السودان في المدة من 1994 الى 2015، جامعة النيلين قسم الاقتصاد الخرطوم 2016 ص 67

6- الفوسفات:

يعد الفوسفات من اهم المعادن المنتشرة في دولة السودان اذ يكثر وجودها في منطقة جبال النوبة الشرقية وفي منطقتي جبل قرون وجبل أورو وتوجد على شكل عدسات وعروق مائلة للفواصل والتصعيدات.

(1) محمد بشير عبد الله، وزير المعادن السوداني، السودان في قلب اهتمام عالمي بالمعادن الخضراء، مجلة الشرق الأوسط، منشور على الانترنيت، https://aawsat.com

(2) تقرير الاتلاف الأوربي حول النفط في السودان، صناعة النفط في السودان عشية الاستفتاء، 2010، ص10.

المبحث الثاني

الخصائص البشرية لدولة السودان

تمهيد

تعد الموارد البشرية هي الثروة الرئيسة، للدول اذ ان رأس المال والموارد الطبيعية رغم ضروریاتها واهميتها لن يكون لها قيمة دون العنصر البشري فالبشر هم القادرون على استغلال وتسخير هذه الموارد وتحويلها الى سلع يمكن الاستفادة منها، يمثل السكان العنصر البشري في الجغرافية السياسية، لان السكان عامل حيوي ديناميكي متحرك داخل الوحدة السياسية اذ ينشا هذا التحرك عن الزيادة الطبيعية والهجرة، مما يؤثر في تركيبة السكان (العمرية والنوعية) وينعكس ذلك على المشكلات السائدة في بعض الدول.

اهم المقومات البشرية في دولة السودان هي:

أولاً: الخصائص السكانية لدولة السودان

1- حجم السكان

بلغ عدد السكان في الدولة السودانية (50,467,278)مليون نسمة وفق التقدير الاحصائي للعام (2023) م [1] ويعد المجتمع السوداني مجتمعا فتيا وفق الهرم السكاني في مجال التنمية البشرية اذ يتمتع السودان ببنية أساسية جيدة في مجال الصحة والتعليم، ويتركز غالبية السكان قرب حوض النيل فضلاً عن ذلك ان السودان من اكثر الدول القارية تنوعا وتعددا في السلالات والاعراق والاجناس والأديان واللغات وتقل الكثافة السكانية في الولايات الطرفية اذ يشكل تهديدا امنيا على حدود السودان التي يكون معظمها حدود صناعية وتفتقر الى أداء دورها الوظيفي كحد يحفظ للسودان سيادته، ويمتاز السودان بهويته المتفردة وبتنوعه الاثني والعرقي والثقافي وانتمائه العربي والإسلامي والافريقي اذ يضم ما بين (570-595) مجموعة قبلية تنقسم الى (56) مجموعة عرقية لكل منها عاداتها وتقاليدها وارثها الثقافي والحضاري الذي يميزها وتقسم الى ثلاث سلالات رئيسة هي العرب في شمال ووسط السودان وأجزاء من الغرب والمجموعة الحامية على سواحل البحر الأحمر، وشرق السودان والمجموعات الزنجية التي تشمل النيلين في الأجزاء الجنوبية وبعض الأجزاء الغربية، فضلاً عن موقع السودان وسط حوض

(1)منشور على الانترنيت، على الموقع، www. Populationpyramid.net

النيل جعل سكانه خليط من عناصر مختلفة وانتشار عمليات الاختلاط والتزاوج والانصهار جعل السودان يتمتع بثقافات متعددة [1].

2- **التركيب الاثني**

لقد ظل التنوع الاثني هو السمة الأساسية التي تميزت بها المجتمعات الافريقية منذ الاف السنين بقدر ما ازدادت المجتمعات البشرية تطورا ازدادت حركة تنقل الافراد من مكان الى اخر صارت تلك المجتمعات أكثر تنوعا وتباينا،مثل التنوع الثقافي والتنوع العرقي والتنوع الديني والتنوع الاجتماعي، والتنوع السياسي يعد التنوع الثقافي الجانب الأكثر أهمية في التنوع في أي مجتمع حديث او دولة حديثة فضلاً عن حق الشخص في التمتع بثقافته كأحد حقوق الانسان الأساسية المنصوص عليها في العديد من القوانين الدولية لحقوق الانسان فضلاً عن حقوق أخرى كثيرة صيغة بشكل خاص لتعزيز وحماية تلك المجتمعات [2]،يتميز السكان بتنوع عرقي وديني ولغوي فهناك العرب والزنوج والبجا والنوبيون وغرهم فضلاً عن الناحية الدينية الغالبية العظمى هم المسلمون بنسبة 96,7% ونسبة الديانة المسيحية ممن يدينون بها 3% في شمال السودان والخرطوم وجبال النوبة وديانات تقليدية بنسبة 0,03% في منطقتي النيل الأزرق وجبال النوبة،ولذلك يعد من اكثر الدول التي تعاني من التنوع الاثني والثقافي والديني واللغوي يضم حوالي (597) قبيلة كذلك يضم السودان مجموعات عرقية تشكل نسب محددة من السكان[3] ففي شرق السودان تقطن الأغلبية المسلمة الذين يتحدثون العربية وينحدرون من أصول عربية او مستعربة، والمجموعات غير العربية التي تعود الى أصول حامية البجة زنوج محليين تقطن النوبة في الشمال فضلاً عن غرب دارفور فقد تنتمي الجماعات البشرية الى الزنوج والحاميين، وسكان جنوب السودان ينحدرون من ثلاث فئات وهي زنجية سودانية ونيلو حامية والمجموعة النيلية هي الأهم من بين هذه المجموعات اذ تضم قبائل الدينكا والنوير والشلك التي تشكل مجتمع غالبية سكان الجنوب واكثرهم نشاطا في المستوى السياسي وتتكم هذه القبائل غير العربية لغة لاسيما بها وان ضلت اللغة العربية هي

(1) اميمة الخير، عوض إبراهيم، مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية على ضوء المصالح المائية المشتركة، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، قسم العلوم السياسية، 2016، ص40-41.

(2) نصر الدين عبد الباري، تعدد الهويات في السودان وعدم انحيازية الدولة، مقال منشور، مؤسسة المجتمع المفتوح، 2013، ص2.

(3) مرتضى ضياء نوري الموسوي، مصدر سابق، ص33.

لغة التخاطب بين غالبية هذه القبائل[1] كما موضح في الجدول (5) نسبة المجموعات العرقية في السودان من مجموع السكان.

جدول (5) المجموعات العرقية في السودان

المجموعات العرقية	النسبة من اجمالي السكان
العرب	%39
الجنوبيون	%30
مجموعة الغرب الافارقة	%13
النوبة جنوب كردفان	%6
البجا شرق السودان	%6
النوبيون اقصى شمال السودان	%3
مجموعات متنوعة وأجانب	%3
المجموع	%100

المصدر: مرتضى ضياء نوري الموسوي، الابعاد الجيوسياسية للعلاقات الصينية السودانية، رسالة ماجستير، جامعة ميسان، كلية التربية،2021، ص32

3- **التركيب اللغوي**

يتكون السودان من مجتمع قبلي تبلغ القبائل فيه نسبة كبيرة من السكان ولغات ولهجات متعددة اذ كان قبل انفصال جنوب السودان في يوليو 2011م وما زال السودان يتمتع بتنوع لغوية يضم خمسة عشر فرعاً من جملة الافرع اللغوية في افريقيا التي يبلغ عددها اثنين وعشرين فرعاً من بين هذا الكم الهائل من اللغات واللهجات المحلية، اذ توجد اكثر من مائة لغة في جنوب السودان مع ذلك فأن الكثير من السكان يتكمون اللغة العربية حتى بعد الانفصال والعنصر العربي فيما تضاءلت نسبة العنصر الزنجي والمسيحي أي ان اكثر من ثلثي السكان يتحدثون اللغة العربية كلغة أولى ويتحدث الثلث المتبقي اللغة العربية كلغة ثانية،وهي لغة دارجة تنتشر في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وتعرف في الجنوب سابقا بعرب جوبا وتعد لغة التواصل بين المجموعات الجنوبية المختلفة البالغة عددها ما يقارب 8 مليون نسمة، تعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية بغض النظر عن النطق مع شيوع اللغة الإنكليزية لدى بعض النخب اذ صنفت اللغة الإنكليزية على أساس الدين والقبلية والمنطقة أي بين الشمال العربي المسلم والجنوب الزنجي المسيحي رغم الغالبية غير الدينية من سكان الجنوب والنسبة العالية من مسلمي

(1) عطا الحسن البطحاني، جبال النوبة الاثنية السياسية والحركة الفلاحية 1924-1969، دار عزة لنشر والتوزيع، الخرطوم، 2009، ص54.

الجنوب، واعتبرت اللغة العربية احدى أدوات التمايز والصراع ورمز للهوية بين الجنوب والشمال السوداني [1].

4- العادات والتقاليد

تميز المجتمع السوداني بالمحافظة على عادته وتقاليده القبلية اذ لم يستطيع الاندماج مع ثقافات مشتركة اذ نجده بشكل واضح في المناطق الطرفية وهي قبائل تمتهن حرفة الرعي اما قبائل الوسط نلاحظ هناك درجة من الانصهار ووجود ثقافة مشتركة الى حد ما هذا التباين خلق شيئاً من الاستقطاب لاسيما بين القبائل التي تعمل بالرعي وتلك التي تمتهن حرفة الزراعة هذا الاستقطاب يعد سبباً في الاحتكاك والصراع الذي كانت تتم تسويته بواسطة زعماء تلك القبائل الذين يتمتعون بنفوذ وسطوة على رعاياهم لذلك نشا شكل من الاليات الاهلية لفض النزاعات، وقانون محلي يقوم على التراضي والتعويضات (الديات) اذ قلصت الإدارة الاستعمارية هذا النظام وهو ما عرف بنظام (الإدارة الاهلية) اذ استمر هذا النظام حتى حكومة مايو 1969م ونتيجة لإلغاء نظام الإدارة الاهلية ابان حكومة نظام مايو ضعفت سلطة زعماء القبائل بسبب عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية[2].

5- التعدد العرقي

تعد المشكلات السياسية الناتجة عن التعدد العرقي هي الاوضح في السودان اذ يصنف الانسان في السودان اولا على الاساس العرقي ثم تأتي بقية التصانيف على اساس الدين او الوضع الاقتصادي يعد موضوع التعددية العرقية والثقافية مسالة هامة للغاية اذ على اساسها تتحدد هوية السودان التنوع العرقي والثقافي والبيئي، يكون هو محور النقاش عندما يحاول الباحث ان يحدد هوية السودان كدولة وهوية السودانيين كأعضاء في قارة تجاذبها تيارات مختلفة اذ أصبحت هوية السودان مشكلة تثير الجدل بين السودانيين فهناك من يقول عربة السودان وهناك من ينادي بأفريقية السودان، اذ يزداد الخلاف حول هذه النقطة في اطار الحديث عن الهوية السودانية لعدة أسباب فمن ناحية لابد للسودانيين ان يعرفوا من هم والى اي جماعة ينتمون والاجابة عن هذا السؤال تترتب عليها عدة مسائل تتعلق بالسياسة العامة للدولة وعلى راسها السياسة الخارجية [3].

---

(1) رشدي معاوية صبري، مصدر سابق، ص 78.

(2) قودوين كاسنقا اندريا، مهددات الامن الوطني السوداني، بحث منشور، زمالة اكاديمية الامن العليا في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، الخرطوم، 2006، ص12.

(3) بهاء الدين مكاوي، محمد قيلي، مصدر سابق، ص151.

ويمكن تقسيم السودان الى ثلاث مجموعات عرقية رئيسية جاءت على النحو التالي:

1- المجموعات العربية وينقسمون الى ثلاث مجموعات هي:

أ- العدنانيون وهم مجموعة قبائل، تشمل كل من الجعيلين والميرفاب والشايقة والرباطاب والمناصير والركابية والبديرية والجوامعة والبطاحين، اذ اقامت هذه المجموعات في النيل ومارست حرفة الزراعة.

ب- الجهينية تشمل قبائل رفاعة والقواسمة والعبدلاب، والعركيين واللحوين والشكرية اذ استقرت هذه القبائل في منطقة البطانة وحوض النيل الأزرق اما قبائل دار حامد والشنابلة، ومجموعة البقارة والكبابيش والحمر اذ استوطنت في كردفان ودارفور ومارست الرعي الى جانب الزراعة.

ج- الكواهلة: اذ يتكونون من مجموعة صغيرة، خالط جزء منهم البجا واهم قبائلهم الكواهلة في شمال كردفان، وفي دارفور فضلاً عن العرب في الشمال والبقارة في الجنوب، كما توجد عناصر تغلب عليها الصفات الزنجية أهمها قبيلة الفور التي أعطت المنطقة اسمها واسست سلطنة الفور في القرن الثامن عشر، والتي امتد نفوذها الى كردفان والنيل الأبيض وتوجد ايضن بعض القبائل الأخرى ذات الصفات الزنجية مثل الداجو والبيقو والبرقد والى الغرب توجد التنجور والبرقو، وتعد القرعان والبديات والزغاوة فهي جماعات رعوية أصلها جاء من جنوب ليبيا وشمال تشاد ضمن القبائل المنتشرة في السودان[1].

2- مجموعات النوبة وينقسمون الى مجموعتين:

أ-البرابرة: وهم من الحاميين استوطنوا شمال السودان وجنوب مصر، اقاموا حضارة قديمة ولهم ممالك ومنها مملكة نوباتيا ومملكة المقرة ومملكة علوه لغتهم النوبية يتكمون لهجات متعددة، ويتكونون من عدة قبائل اهمها الدناقلة والسكوت والمحس والحلفاويين.

ب- نوبة جنوب كردفان: وينقسمون الى نوبة الجبال الشرقية ونوبة الجبال الغربية، وهم قبائل ومجموعات متعددة تتخذ من الجبال والمناطق اسما لها وهم على صلات وثيقة بالقبائل الشمالية اذ تتصل جذورهم بالدناقلة والمحس والحلفاويين ومن قبائلهم النيمانق والكواليب، والغلفان والتوليشى والتيما.

3- مجموعة البجا: هم اقوام حامية تعود الى الحاميين في شرق السودان وهم عدة قبائل اكبرها الهدندوة والامرار والبشاريين، والبنو عامر والحباب يتكمون اللغة البدوية ومكونة من عدة لهجات حسب طبيعتهم

(1)قتيبة عبد العظيم ،التدخل القبلي السوداني، التشادي واثره على العلاقة بين البلدين(1960-1990)،بحث منشور،مجلة مداد الاداب ،كلية الاداب ،الجامعة العراقية،2015،ص435

القبلية اما بنو عامر والحباب فلهجتهم التقرية السامية[1] نستنتج من ذلك ان السودان دولة متعددة القوميات والأديان واللغات وهذا ينطبق على دول جواره الجغرافي مما يعد نقطة ضعف في جسم الدولة التي دائماً ما تلاحظ حدوث مشكلات عرقية ودينية داخل السودان ولها امتدادات خارج حدودها.

ثانياً: الخصائص الاقتصادية لدولة السودان:

يعد السودان بلداً غنياً بموارده الطبيعية والزراعية والحيوانية والمائية والمعدنية، اذ يعتمد السودان بشكل رئيس على الزراعة وتشكل الزراعة (80%)من نشاط السكان الاقتصادي فضلاً عن اعتماده على الصناعات بالخصوص الصناعات الزراعية اذ انتعش الاقتصاد السوداني بفضل زيادة انتاج النفط[2]، وارتفاع أسعاره والتدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، اذ عمل مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي ولا يزال الإنتاج الزراعي مهم اذ يوظف (80%) من اليد العاملة ويساهم في ثلث الناتج المحلي الإجمالي، كما يوجد الكثير من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، وله أراضٍ زراعية شاسعة مما جعله يعرف بسلة غذاء العالم ومن اهم الموارد الزراعية في القطن والسمسم والفول السوداني والصمغ العربي، ويعد الرائد العالمي للصمغ العربي اذ ينتج (80%) من انتاج الصمغ العالمي فضلاً عن وجود المعادن مثل الحديد والنحاس والكروم والزنك والميكا والفضة والذهب واليورانيوم، و صادرات الزيوت والقطن والبذور واللحوم والابقار والسكر وصادرات أخرى، ومن اهم الأنشطة الاقتصادية في السودان[3] وهي كالاتي:-

1- النشاط الزراعي:

تعد الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية ارتباطاً بالموارد الطبيعية، اذ تمثل التنمية الزراعية استثمار وتطوير الموارد الطبيعية ولاسيما الأرضية منها، إن استثمارها يؤدى إلى تدهور خصائصها الطبيعية وإمكاناتها الإنتاجية، وهو تدهور ذو بعدين البعد الأول بعد اقتصادي يقلل من قيمتها كمورد اقتصادي، والبعد الاخر بيئي يؤدى إلى إخلال التوازن البيئي، يعد إزالة الغطاء النباتي يؤدى إلى ازدياد معدلات الجفاف والتصحر اذ ينعكس سلبا على المناخ بصفة عامة وقطاع الثروة الغابية بصفة لاسيما[3].

---

(1) رشدي معاوية صبري، مصدر سابق، ص 75-76.

(2) عادل احمد إبراهيم عثمان، النفط والصراع السياسي في السودان، ط1، مكتبة جزيرة الورد، الخرطوم، السودان، 2019، ص42.

(3) عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة دار الطليعة، بيروت، 1966، ص27.

تقدر الأراضي الصالحة للزراعة (175) مليون فدان صالحة للزراعة فضلاً عن المساحات الغابية التي تقدر بحوالي (52) مليون فدان يعد دليل على ان ثلث المساحة الكلية للسودان صالحة للزراعة وفي عام م(2019) قدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بـ (31.5) مليون هكتار أي (75)مليون هكتار لا يزرع منها فعليا الا (25%) وفقا للتقرير السنوي للبنك السوداني اذ بلغت الزراعة المروية في عام م(2018) ما يقارب (3.3) مليون فدان في حين بلغت الزراعة المطرية (36) مليون فدان[1] تتكون سهول السودان من أنواع مختلفة من التربة يعد أهمها التربة الرملية في الأقاليم الصحراوية وشبة الصحراوية في شمال غرب السودان، وهي تربة هشة قليلة الخصوبة تستغل في زراعة الدخن والفول السوداني والسمسم فضلاً عن توفير مراعي جيدة للإبل والضأن والماعز، والتربة الطينية في وسط وشرق السودان وهي تعد اهم مناطق زراعة القطن والزراعة الالية والمطرية اذ تمثل مصدر هام للمنتجات الغابية لاسيما حطب الوقود والصمغ العربي ومعظم انتاج السودان من الذرة الذي يعد المحصول الغذائي الرئيسي في البلاد[2] يقسم القطاع الزراعي الى قسمين في يشمل المناطق الزراعية المروية الذي يتكون من معظم المشاريع الحكومية على ضفاف النيل وفروعه والقسم الثاني مناطق الزراعة المطرية التي تزرع بالطرق التقليدية، وهناك طريقة أخرى تقسم الإنتاج الزراعي حسب طريقة الري مطري انسيابي وفيضانات فضلاً عن الملكية الزراعية التي يعتمد عليها النشاط الزراعي حسب ملكية الأرض قطاع خاص او قطاع حكومي او تعاوني، من الضروري التنبيه الى عدم توفر معلومات إحصائية أساسية من اكثر المشاكل التي يواجه البحث العلمي في السودان والقطاع الزراعي والانتاجي[3].

يتمتع وسط السودان بتربة طينية سوداء توجد في حزام يمتد من شرق البلاد جنوب نهر عطبرة لتغطي باتجاه الجنوب ولايات الجزيرة والقضارف وسنار والنيل الأزرق واعالي النيل وتمتد غرباً نحو جنوب كردفان وجنوب دارفور وشمال بحر الغزال واذا اضفنا اليها تنوع المناخ ومناسيب هطول الامطار وتوفر المياه الجوفية وروافد الأنهار نجد ان ارضه هي الأقل تكلفة والانسب للزراعة لذلك تعد نشاط اقتصادي رئيسي للسكان اذ يعمل نحو (72%) منهم في مجال الزراعة ورعاية الحيوانات مثلت الزراعة

(1) حسام الدين جاد الرب، جغرافية الوطن العربي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2011، ص464.

(2) رشيد معاوية صبري، مصدر سابق، ص66.

(3) تيسير محمد احمد علي، ترجمة محمد علي جادين، زراعة الجوع في السودان، ط1، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1994 ص22.

في العقد السادس من القرن العشرين اكثر من (1/2) الناتج القومي الإجمالي ورغم انخفاض مساهمتها تدريجيا الا انها ما زالت تقدر بحوالي الثلث وتشكل العمود الفقري لاقتصاد البلاد وبذلك تكون هي اكبر قطاعات الاقتصاد الوطني ومصدر تمويل لتنمية القطاعات الأخرى وتعد الذرة المحصول الرئيس للغذاء بينما يمثل الصمغ والقطن والسمسم والفول السوداني المحاصيل النقدية والنشاط الزراعي الثاني هو الإنتاج الحيواني.

تعد الثروة الحيوانية نشاطاً اقتصادياً فاعلاً في السودان اذ تتكون الثروة الحيوانية من الابقار والضأن والاغنام والجمال وتأتي بالدرجة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية بعد الزراعة يقدر حجمها حالياً بحوالي (27)مليون حيوان وهو اعلى من المعدل المثالي الذي يقدر بما يعادل (22) مليون حيوان ولا تتمتع بمثلها اية دولة في افريقيا والشرق الأوسط، فضلاً عن تواجد انوع من الحيوانات البرية والمتوحشة وتشكل المراعي (50%)من مساحة السودان اذ تنتج علفا يقدر بحوالي (77) مليون طن في العام ولكنها توجه تقلص بسبب توسع المشاريع الزراعية الالية وازالت الغابات وانخفاض معدل الامطار وارتفاع معدل الحرائق التي تلتهم العشب اذ بلغ ما يتم حرقه نحو (30%) من انتاج العلف السنوي[1].

2- النشاط الصناعي

تمثل الصناعة حجر الزاوية في بناء أي قوى سياسية او اقتصادية او عسكرية وهي أحد اهم المقاييس على تقدم الأمم او تخلفها، يعد قطاع الصناعة أحد اهم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الا انه يمر بظروف استثنائية بالغة التعقيد نتيجة الحروب المفروضة على الواقع السوداني، اذ تعرض هذا القطاع الى تدمير للمنشآت الصناعية والبنى التحتية والخدمات الأساسية بالمناطق الصناعية وتحظى ولايتي الخرطوم والجزيرة بوجود أكبر قاعدة صناعية في السودان من حيث حجم رؤوس الأموال ونوعية وعدد الأنشطة الصناعية ومن أبرز هذه الصناعات هي الصناعات التحويلية [2], اذ تتميز الصناعة بضعف القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي في الأسواق الخارجية، تنعزل الصناعة السودانية عن الأسواق

(1) محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2006، ص120-122.
(2) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، دراسة تشخيصية لقطاع الصناعة التحويلية بالسودان، 2024، ص19 https://events.mof.gov.sd

العالمية، ويتضح ذلك في حالة المقارنة مع مصر وكينيا والمغرب[1] كما تواجه الصناعة في السودان مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تطورها ومن أهمها[4]:

1- التدهور الاقتصادي الذي يعاني منه السودان.

2- عدم وجود القدرة على تنافس الصناعة في الخارج.

3- قلة الخبرات العلمية في مجال الصناعة وعدم كفاءة وسائل النقل.

4- اعتماد الصناعة بصورة أساسية على الزراعة ذلك لان 70% من الصناعات السودانية تنتج الأغذية والمشروبات.

5- يواجه القطاع الصناعي في السودان مشكلة في التمويل اذ يتميز بضعف نسبي في رؤوس الأموال المدفوعة [2].

(1) يوسف حسن احمد، العولمة الاقتصادية والقطاع الصناعي في السودان، أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد، 2007، ص147.

(2) سهام صلاح الدين، فرح طاهر، حسن بشير، محمد نور، مصدر سابق، ص94- 95.

الفصل الثاني

الأسباب الرئيسة للمشكلات الحدودية في افريقيا

الفصل الثاني

الأسباب الرئيسة للمشكلات الحدودية في افريقيا

تمهيد

تعد مشكلات الحدود واحدة من أبرز مظاهر الحياة السياسية التي تعاني منها الدول سابقاً وحالياً، وتكتسب بعداً شديد الاهمية في قارة افريقيا، وأكثر تعقيداً وتركيزاً في الدول ذات المساحات الواسعة مع كثرة جيرانها، فضلاً عن دراسة المشكلات الحدود في هذه المنطقة المهمة من العالم تعد مدخلاً لدراسة السياسات الاقليمية وتداخلاتها المعروفة ضمن إطار النظام السياسي الدولي، وترتبط المشكلات الحدودية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة والثقافة والتاريخ ومنهجيات وسياسات النخب الحاكمة التي تدور حول إشكاليات الحدود، تلك المعضلة التي تجاوزت ميدان السياسة الى ميادين أخرى كالدين والاجتماع، والاقتصاد والثقافة [1] بسبب المشكلات الحدودية التي واجهت الكثير من دول العالم الثالث لاسيما دول القارة الافريقية، بعد وقت قصير من استقلالها خطر التجزئة والنزاع اذ اصبح استقلال هذه الدول فرصة لفتح ملفات عديدة أهمها قضايا الحدود التي تثير النزاعات الحدودية لعدة أسباب أهمها وجود خطأ في تحديد أو تخطيط الحدود، أو الحاجة إلى مزيد من التجانس بين الحدود وبين الاعتبارات الإنسانية انطلاقاً من الحاجة إلى تخطيط الحدود الدولية، اذ يندلع النزاع بسبب عدم أخذ بعض الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية في الحسبان عند تحديد الحدود نتيجة الرغبة في التوسع الإقليمي والاقتصادي لبعض الدول على حساب الدول التي تجاورها[2] نستخلص من هذا ان الدول الافريقية ورثت نفس المبادئ في ما يخص تسوية النزاعات الحدودية عن الاستعمار الاوربي اذ لم تستطع الدول الافريقية الخروج من هذه المشكلات المغلقة في ظل هذا التقاعس الاوربي وحالة الهشاشة والفوضى في الدول الافريقية، فضلاً عن انعدام الموارد المادية والمعرفة التقنية والإرادة السياسية لترسيم الحدود اذ تعد المشكلات الحدودية في القارة متجه نحو الارتفاع بقدر التنافس الدولي على ثروات دولها، لاسيما ان القوى الاستعمارية لم تعد أوربية فقط كما كانت في الماضي بل أصبحت عالمية (أوربية، وامريكية، واسيوية) اذ سيطرت سيطرة منهجية على أفريقيا بكامل مقدراتها ما ينذر بمزيد من الصراعات والمشكلات الحدودية في المستقبل[3].

(1) محمد علي القرة، العولمة والحدود، مجلة علم الفكر، الكويت، 2004، ص68.

(2) فيصل عبد الرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999، ص105.

(3) عز الدين عبد المولى، العنود احمد ال ثاني واخرون، قرار منظمة الوحدة الافريقية بشأن النزاعات الحدودية بين الدول الافريقية، مركز لباب للدراسات الاستراتيجية، الدوحة، قطر، 2023، ص67.

وكثيراً ما تجد نفسها الدول المتجاورة في نزاع حول رسم خط حدودها الدولية مع دول جوارها لذلك تلجأ الى التحكيم كوسيلة تمثل طريقة قضائية قائمة بذاتها لحل مثل هكذا نزاع اذ نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة (33) في فقرتها الأولى التي تم استعمالها في حل الكثير من المشكلات الحدودية التي تتسم بطبيعتها الفنية، اذ تتطلب اشخاص ذوي اختصاص معين، (فنية او اقتصادية او مالية او جغرافية) فضلاً عن النزاعات الإقليمية التي تتعلق بالحدود سواء كانت برية او بحرية او جوية تبقى قضية الحدود في قارة افريقيا قضية مصيرية من بين قضايا الامن والسلام ويخلق هذا الواقع حاجة ملحة لتطور متوازي على المستويين الواقعي والاكاديمي من اجل التصدي لمختلف التهديدات القائمة والمستقبلية بما يمكن ان تفرضه هذ التحديات من تهديد امني للدول الافريقية[1]، شكلت الجغرافيا أهمية كبيرة لدراسة الكثير من المشكلات والقضايا المتعلقة بالحدود فضلاً عن الدور المهم الذي يلعبه الموقع الجغرافي كأحد العوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية ومستقبلها [2].

أولاً: المظاهر التي تهدد امن الحدود في افريقيا

يعد الإرهاب الدولي اخطر ما يهدد المجتمع الدولي اذ لم يعد هذا المفهوم تقليدياً يقتصر على اعمال العنف بل تعددت أساليب الإرهاب فظهر الإرهاب الالكتروني باستخدام الوسائل الالكترونية التي تستخدم في التواصل بين الإرهابيين وتبادل المعلومات ونشر وترويج الأفكار المتطرف التي تحرض على العنف فضلاً عن ذلك دور الاعلام المهم في تغذية ودعم الإرهاب والتطرف من خلال تسويق الإرهابيين له عن طريق نشر العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها وتوظيف الاعلام في تضليل الأجهزة الأمنية واكتساب السيطرة على الراي العام[3] تعد قضية أمن الحدود في القارة الأفريقية التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام الدولي، فعلى سبيل المثال نشر منتدى ميونخ للأمن في منتصف عام (2019)م تقريراً حمل اسم (الأمن العابر للحدود) نالت فيه القارة الأفريقية دوراً كبيراً من التركيز اذ عد التقرير دولها من بين الدول الأكثر هشاشة على مستوى العالم، من خلال معيار عجز الحدود الدولية

(1) احمد امل، مهددات امن الحدود في افريقيا المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة، قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، 2020، ص312.

(2) نجاة عبد القادر الجاسم، مشكلة الحدود الكويتية العراقية 1902- 1946، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصور، كلية الآداب، المجلد التاسع عشر، 1996، ص93.

(3) شريف عبد الحميد حسن رمضان، الإرهاب الدولي أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة مقارنة، بحث منشور، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد 31، مجلد3، 2016، ص1109.

عن تقديم الحد الأدنى من الوظائف الطبيعية لهذه الحدود، في مقدمتها الوظائف الأمنية[1]، اذ أشارت النسبة الأكبر من مؤشرات التقرير إلى انتشار ظاهرة الخروقات الحدودية في القارة الأفريقية، التي تضم أقاليم أكثر من دولة تعجز الحدود الفاصلة بينها عن القيام بأي دور فعال لبسط الامن على الحدود، وهي الظاهرة الآخذة في الانتشار في السنوات الأخيرة اذ أصبحت تتركز في منطقتي الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي، فضلاً عن بعض المناطق في شمال القارة، وفي إقليم البحيرات العظمي في وسط القارة الأفريقية وتعد النزاعات الحدودية في افريقيا من ابرز التحديات التي تواجه الامن القومي الإقليمي، اذ تعاني العديد من الدول الافريقية توترات حدودية ناتجة عن تقسيم الاستعمار غير العادل الامر الذي أدى بدوره الى حدوث المشكلات الحدودية بين دول القارة، اذ بسبب هذه النزاعات التي تؤجج التوترات بين الدول المتجاورة وزيادة التهديدات الأمنية عبر الحدود، ما انعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تلك الدول، فضلاً عن عدم الاستقرار الناجم من المشكلات الحدودية تدفق النازحين واللاجئين داخل القارة، مما جعلها بيئة خصبه لنشاط الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة العابرة للحدود، التي تستغل الفوضى والانقسام الداخلي لزيادة نشاطها الذي يفاقم التحديات الأمنية ويهدد الاستقرار الإقليمي في الحاضر والمستقبل[2]. وتقسم مهددات أمن الحدود في الدول الأفريقية الى ما يأتي:-

1- انتشار الجماعات الإرهابية عبر الحدود في افريقيا

تعد القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم التي تعاني من الإرهاب إذ تضم حوالي (64) منظمة وجماعة إرهابية تنتشر معظمها في شرق القارة، في منطقة الساحل الصحراوي، فضلاً عن أسباب الظهور والانتشار اشارت أبحاث ودراسات كثيرة الى التغيرات النوعية التي طرأت على ظاهرة الإرهاب بالقارة الإفريقية، فضلاً عن الهيكلية التنظيمية للجماعات الإرهابية وتمركزها وطبيعتها التي يغلب على معظمها الطابع العقائدي، وفي مواضع أخرى ركزت بعض الدراسات على الأليات وجهود المواجهة وكيفية إجهاض فاعلية تلك الجماعات[3] اذ تم تعريف الإرهاب على انه كل فعل من أفعال العنف، او التهديد به أيا كانت بواعثه او اغراضه يقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي، ويهدف الى القاء

(1) احمد امل، مصدر سابق، ص289.

(2) اسماء حسن، تأثيرات النزاعات الحدودية في افريقيا على الامن القومي الإقليمي، تقرير وحدة الدراسات الافريقية، مركز شاف لتحليل الازمات والدراسات المستقبلية، 2024، ص1.

(3) نهاد احمد عبد الصمد، الإرهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الافريقي، مقال سياسي واقتصادي، مجلة السياسة والاقتصاد، 2019، منشور على الانترنيت، https://jocu.journals.ekb.eg/artic

الرعب بين الناس او ترويعهم بإيذائهم او تعريض حياتهم او اعراضهم او حرياتهم او امنهم او حقوقهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او بأحد المرافق او الأملاك العامة واللاسيما او احتلالها او الاستيلاء عليها او تعرض الموارد الوطنية ومرافق الدولة ومؤسساتها للخطر او تهديد الوحدة السياسية او سيادة الدولة المستقلة[1] ما يجدر الإشارة اليه ارتباط الجماعات الإرهابية الداخلية بالمنظمات الإرهابية في دول العالم يعد من اهم بواعث الإرهاب لاسيما ان هذه المنظمات تعمل لحساب الدول الموجودة فيها ومصالحها او لحساب دول أخرى[2] فضلاً عن عدم قدرة الأجهزة الأمنية وقوات حماية الحدود في القضاء على الإرهاب ومنع تسلل الإرهابيين عبر الحدود يعد هذا السبب احد بواعث الإرهاب[3] يعد ضعف الحدود الدولية سيد الموقف في وسط و شرق افريقيا الذي جر معه التحديات الخارجية والداخلية زمناً طويلاً ومنذ ستينيات القرن العشرين، كان التحدي الخارجي متمثل بالمطالبات التحريرية والوحدوية التي أطلقتها الكثير من الدول الافريقية مثل الصومال ضد جيرانها في كينيا واثيوبيا وجيبوتي فضلاً عن ذلك كان تقرير المصير محور الصراعات الانفصالية في جنوب السودان وارتيريا[4] اذ استمرت قضايا الأرض والأمن رمزاً على ضعف وقوة الدولة ضمن مزيج من الأشكال الجديدة والقديمة، وتبقى منطقة شرق أفريقيا مسرحاً للنزاع حول تعريف الإقليم والدولة والأمة، وما ينتج عن ذلك من سلسلة جديدة لمظاهر انعدام الأمن الإقليمي، وما لذلك من انعكاسات على سبل العيش البشري وعلى إمكانيات الحياة الاقتصادية وتنامي ظاهر الإرهاب [5] اذ تتعدد أنواع الإرهاب وفقا لطبيعة الاعمال الاجرامية المرتكبة وينقسم الإرهاب الى قسمين، الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة، اما من حيث النطاق الإقليمي إرهاب إقليمي وإرهاب دولي، فضلاً عن وسائل الاستخدام في العمليات الإرهابية، فهناك الإرهاب النووي والبيولوجي

(1) عصام عبد الفتاح ,عبد السميع مطر الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص26.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربي واليمن، نيويورك، 2009، ص111.

(3) نعمة علي حسين، مشكلة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون، 1984، ص23.

(4) A. C. McEwen, Imernational Boundaries of Fast Africa (Oxford Clarendon, 1971) Christopher Clapham, "Boundary and Temitory in the Horn of Africa, in African Boundaries: Borriers, Conduits, and Oppornmiries, edited by Paul Nugent and A. 1. Asiwaju (London: Pinter, 1996), pp. 237

(5) Lionel Cliffe, "Regional Dimensions of Conflict in the Third World Quarterly 20, no.1 (1999): 89-111 Horn of Africa

والكيميائي كذلك الأهداف المراد تحقيقها من الإرهاب السياسي والإرهاب الاقتصادي والإرهاب الاجتماعي، وهناك إرهاب وقت السلم واخر وقت النزاعات المسلحة والحروب استنادا الى معيار الزمن[1].

يعد مفهوم مكافحة الإرهاب وفقا لما ورد في اطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في(8/ سبتمبر/ 2006)م بمثابة أداة عالمية لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، وتبنت الدول الأعضاء استراتيجية مشتركة لمواجهة الإرهاب، تعد قضية الإرهاب العابر للحدود احد ابرز القضايا ذات الطبيعة المركزية في القارة الافريقية التي تشكل ابرز التحديات الأمنية لمواجهة النظام الإقليمي الافريقي، وتنامي ظاهرة الإرهاب العابر للحدود اذ باتت أنشطة الجماعات الإرهابية غير قاصرة على الحدود السياسية للدول الافريقية فحسب، أصبحت عابرة للحدود مثل (حركة الشباب المجاهد في إقليم شرق افريقيا وجماعة بوكو حرام في إقليم غرب ووسط افريقيا وجيش الرب للمقاومة في إقليم وسط افريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي وغيرها)[2].

تعد الصراعات الاهلية السودانية من بين اهم الصراعات الإقليمية التي شهدتها تسعينيات القرن الماضي، اذ كان لها الحدث الأكبر في تدهور الحياة الإنسانية، اذ جاء الصراع بين الشمال والجنوب تعبيرا عن تداخل الأسباب الإقليمية والسياسية والاقتصادية والدينية للنزاعات التي اتسمت بها الدولة السودانية وتأثيرها على المعاناة البشرية[3] فضلاً عما يتعلق بنشاط التنظيمات الإرهابية في قارة أفريقيا اذ هناك أعداد متزايدة من المقاتلين القادمين من المناطق الخارجية كالشرق الأوسط، أو المتنقلين بين الدول الأفريقية لم يكن وصول هذه التدفقات من المقاتلين ممكناً من دون استغلال حالة العجز الكامل في بعض مناطق الحدود الدولية وضبط حركة هؤلاء المقاتلين، ففي عام 2017م أعرب الاتحاد الأفريقي عن قلقه بشأن وصول أعداد كبيرة من المقاتلين في ساحات القتال من الشرق الأوسط للقارة الأفريقية،

(1) إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1990، ص19.

(2) محمود زكريا محمود إبراهيم، مكافحة الإرهاب العابر للحدود في افريقيا، مركز فاروس للاستشارة والدراسات الاستراتيجية، منشور على الانترنيت، 2021، الصفحة الرئيسية.

(3) جيلبرت خاديا جالا، شرق افريقيا الامن وارث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص18.

مقدراً عددهم بنحو (6000) من حاملي الجنسيات الأفريقية المختلفة قادمين من مناطق القتال السورية والذين أعيد نشرهم في عدد من الجبهات على امتداد الساحل الأفريقي[1].

بعدما أضيف بعدا جديدا لمفهوم المقاتلين الأجانب في القارة الأفريقية من خلال تمكن التنظيمات الإرهابية عبر أدواتها الدعائية من استقدام المقاتلين من دول الجوار في القارة الأفريقية والتي لا تشهد نشاطاً يذكر للتنظيمات الإرهابية، فعلى سبيل المثال انضم عدد من المقاتلين من السنغال عام (2018)م لكتيبة الفرقان إحدى فروع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أحد أهم التنظيمات الناشطة في الساحل الأفريقي ومن شأن هذه الظاهرة حال تصاعدها أن تضمن إمداداً مستمراً بالمقاتلين للتنظيمات الإرهابية يعوض ما تفقده هذه التنظيمات من قوى بشرية[2] ترتبط السببية المحركة لنشوء الظاهرة الإرهابية إلى حد كبير بطبيعة الدولة لاسيما أن الضعف التقليدي العام في إفريقيا يتيح فرصا ملائمة للجماعات الإرهابية للعمل بحرية في دول القارة الإفريقية، على هذا الأساس فإن الضعف يشمل عجز الأجهزة الأمنية في أغلب دول إفريقيا عن التصدي بكفاءة للتهديدات الإرهابية ناهيك عن شيوع الفساد وانتشار الجريمة المنظمة يتيح للجماعات فرصاً أكثر من أجل تنفيذ أهدافها وتحقيق غاياتها تعود معضلة الدولة الإفريقية إلى عدة اعتبارات بعضها يرتبط بالنشأة الاصطناعية للدولة الأفريقية خلال حقبة ما بعد الاستعمار وما يرتب على ذلك من أداء الأنظمة السياسية في إفريقيا الذي كانت ميزته الاستبداد السياسي وانتشار الفساد وسيطرة العسكري على السياسي، مما عمق أزمة الاندماج الوطني وأزمة المشاركة السياسية والتنمية وتسبب في اندلاع الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في كثير من دول القارة، ومن الضروري التمييز ما بين الإشكال المختلفة للمشكلات التي تعاني منها الدولة في أفريقيا اذ تتباين بشدة من حيث الحدة والكثافة مما يجعلها تتباين في علاقة كل شكل منها بالظاهرة الإرهابية[3].

والإرهاب الدولي هو الشكل الثاني الذي يتخذه الإرهاب في القارة الإفريقية، وهو الإرهاب ألنسقي أو الإرهاب العابر للحدود والإرهاب الذي تنطبق عليه عناصر الجريمة المنظمة أو الجريمة العابرة للحدود والقارات اذ عرفته اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للجريمة المنظمة العابرة للحدود عام 2000م

(1) احمد امل، مصدر سابق ص 291.

(2) Adja Khadidiatou Faye, West Africa Must Confront its Foreign Terrorist Fighters (Pretoria: Institute for Security Studies, August.

(3) علي الذين هلال , نفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 25.

والمعروفة باتفاقية (باليرمو)[*] اذ يمكن إدراج الإرهاب العابر للحدود ضمن الجرائم الدولية، باعتبار أن هذه الجرائم حسب الاتفاقية هي التي ترتكب في دولة واحدة ولكن جزءا رئيسياً من الإعداد أو التخطيط و التوجيه أو السيطرة عليها قد تم في دولة أخرى، وأبرز نماذج هذا الشكل هو ذلك الذي يقف وراء تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية التي تستلهم نموذجه، اذ عملت القاعدة إلى استغلال حالة الفراغ السياسي وارتفاع معدلات الفقر والضعف الامني للدولة في أغلب دول القارة الإفريقية، باعتبارها مثاليا لتنفيذ العمليات الإرهابية دون أن تواجه أية مقاومة من جانب الدول الإفريقية التي تعجز قدراتها الدفاعية والامنية عن منع تلك الجماعات الإرهابية من تنفيذ عملياتها أو الإمساك بمرتكبيها، اذ لا يقتصر تحليل الإرهاب الدولي في أفريقيا على الهجمات التي وقعت على الأراضي الإفريقية فقط وإنما يجب التركيز أيضا على العمليات التي انطلقت من إفريقيا ضد مناطق أخرى أو جرى خلالها استغلال الأراضي الإفريقية بشكل أو بأخر في التخطيط وتنفيذ تلك الهجمات، التي شارك فيها أفارقة أو أشخاص ذو أصول إفريقية في دول أخرى فضلاً عن هذه النوعية من الهجمات باتت تستحوذ على اهتمام متزايد في أدبيات الإرهاب اذ ينظر إليها باعتبارها تشتمل على مكون إفريقي بالغ الأهمية[1].

2- تهريب الأسلحة غير الشرعية عبر الحدود في افريقيا

يعد انتشار السلاح عاملاً مهماً في زيادة حدة الصراعات في قارة افريقيا، فضلاً عن الانفلات الأمني وغياب قوة الدولة وتنامي ظاهرة تهريب السلاح والنهب المسلح [2] تحولت القارة الأفريقية في العقود الأخيرة إلى واحدة من أهم مناطق التجارة غير الشرعية للأسلحة في العالم نتيجة زيادة الطلب على السلاح فيها، اذ تعددت بؤر الصراع في القارة وزاد نشاط التنظيمات الإرهابية في اكثر من إقليم من أقاليم القارة لذلك أصبحت دول الساحل الافريقي من اهم مناطق أسواق تجارة الأسلحة غير الشرعية في العالم، في ظل الصراعات التي تشهدها المنطقة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو والكاميرون ونيجيريا

(*) باليرمو: مؤتمر سياسي انعقد في باليرمو –إيطاليا في 15/ديسمبر 2000 ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 29/سبتمبر 2003 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تضمن ثلاثة بروتوكولات تستهدف منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو وبروتوكول مكافحة صنع الأجهزة النارية واجزائها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة ولابد ان تكون البلدان اطرافا في الاتفاقية نفسها قبل ان تصبح طرفا في أي من البروتوكولات.

(1) احمد محمود إبراهيم، الارهاب الدولي في افريقيا بين الازمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، مجلة كراسات استراتيجية، العدد الثامن عشر، 2008، ص7.

(2) مصطفى التيجاني، خلفيات الصراع القبلي في دارفور، بحث منشور، مجلة دراسة المستقبل، الخرطوم، العدد الأول، المجلد1، 2005، ص160.

وتشاد ودول جوار الساحل في الشمال خصوصاً ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، وفي دول جواره الجنوبي في افريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية، كما تشير بعض التقديرات في حجم سوق الأسلحة في الساحل الافريقي الى (1,000,000) قطعة سلاح[1] في المده من عام(2001 – 2014)، تضاعفت القيمة السنوية للواردات الأفريقية من الأسلحة الصغيرة المسجلة في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية ثلاثة أضعاف تقريبا اذ زادت من (82) مليون دولار إلى (237) مليون دولار، تعد ذخيرة الأسلحة الصغيرة الفئة الأكبر من العتاد الذي يتم استيراده إلى القارة وشمال افريقيا وهي المنطقة التي تستورد معظم الأسلحة الصغيرة بمتوسط قدره (62) مليون دولار امريكي سنويا، خلال هذه المدة يليها غرب افريقيا 35مليون دولار سنويا وجنوب افريقيا (27) مليون دولار سنويا كما موضح في الجدول (6) وتعد كل من جنوب افريقيا والسودان وساحل العاج والمغرب ومصر من اكبر الدول المستوردة للأسلحة الصغيرة في قارة افريقيا [2].

جدول (6) تدفق الأسلحة النارية الى قارة افريقيا سنة 2019

أجزاء القارة الافريقية	اعداد الأسلحة النارية بحيازة المدنيين(قطعة)	نسبة حيازة السلاح لكل 100 نسمة من المدنيين
غرب افريقيا	10972000	2,9
شرق افريقيا	7802000	1.9
وسط افريقيا	4981000	3,1
شمال افريقيا	10241000	4.4
جنوب افريقيا	6012000	9,4
اجمالي افريقيا	400009000	3,2

المصدر: تقرير نطاق الأسلحة، خارطة تدفقات الأسلحة الى افريقيا، سويسرا، 2019، ص31

(1) Institutions in the Sahel", Security Assessment in North Africa Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, June 2018)، Pp. 6-5

(2) تقرير يناير 2019، خارطة تدفقات الأسلحة النارية الصغيرة الى افريقيا، سويسرا، 2019، ص 31.

يعد الاتجار بالأسلحة عبر الحدود في أفريقيا أهم مصدر من مصادر التجارة غير المشروعة في القارة، اذ صنفت الغالبية العظمى من الدول الافريقية الاتجار عبر الحدود عن طريق البر باعتباره النوع الأبرز من تدفق الأسلحة غير المشروعة التي تؤثر على دولهم، اذ ينقل هذا الاتجار في قوافل مخصصة تحمل بشكل حصري الأسلحة والذخيرة بأعداد كبيرة إلى ما يسمى (تجارة النمل)، وهي ما يطلق على تجارة السلاح غير المشروع في القارة، إلى حركة الأسلحة الصغيرة على نطاق صغير اذ يتم تهريبها عبر الحدود بأعداد صغيرة عادة أقل من اثنتي عشرة قطعة في كل مرة إلا أن الأثر التراكمي لعمليات النقل المتعددة من هذا النوع يكون له تأثير كبير على تنامي تجارة السلاح في القارة، و تأثيره في انتشار الجريمة والنزاع المسلح وتهديد امن الدول في افريقيا [1].

تعد ظاهرة تجارة الاسلحة غير المشروع التي يتم تهريبها عبر الحدود في افريقيا، اذ تشكل عاملاً رئيساً في معاناة المدنيين وانتشار النزاعات المسلحة وزيادة القتل في صفوف المدنيين العزل نتيجة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، تضرر الكثير من دول القارة، لذلك رأت هذه الدول ضرورة وضع معاهدة قوية تنفذ تنفيذاً جيداً من اجل حفظ امنها الوطني وامن مجتمعاتها[2] اذ تختلف الأسلحة التي تتم المتاجرة بها في القارة من حيث نوعيتها ومنشأها من مختلف انحاء العالم التي يتم شراؤها بطرق غير مشروعة تشمل أسلحة قديمة يتم إعادة تدويرها استخدمت في صراعات سابقة، فضلاً عن الأسلحة التي تم تغيير وجهتها مؤخرا من المخزونات الوطنية، مثال على ذلك تدفقات المخزونات الليبية بعد عام(2011م) ذخيرة البنادق التي تم تهريبها من الكاميرون الى دولة افريقيا الوسطى، اذ يشير مصطلح تغيير وجهة المخزون الوطني الى فقدان الأسلحة والذخائر التي تخضع لسيطرة قوات الدفاع والامن في الدولة، اذ تتخذ اشكالا عديدة بما في ذلك السرقة من جانب الموظفين او من جهات خارجية من مواقع التخزين او اثناء العمليات الحربية وغالبا ما يتم تسهيلها بسبب ضعف الرقابة وتدني اجراءات الامن الفعلية [3] اذ يعد استخدام التنظيمات الإرهابية في مناطق الساحل الافريقي للطائرات بدون طيار مكملاً لتطورات فعالة في مستوى تسليح الجماعات الإرهابية وبداية نشاطها في المنطقة، فضلاً عن تقرير اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها في النيجر، فقد تمكنت اللجنة من جمع نحو (2000) قطعة سلاح في المده بين عامي(2011-2014) تضمنت (9)

(1) تقرير يناير 2019، مصدر سابق، ص38.

(2) معاهدة تجارة الأسلحة، جنيف، 2017، ص2.

(3) بن دلالي إبراهيم ،مصدر سابق، ص50.

صواريخ و (66) لغماً وقذائف آر بي جي ومدافع رشاشة من عيارات مختلفة، عبرت الحدود الشمالية للدول قادمة من ليبيا بهدف إعادة توزيعها على الجماعات الإرهابية في كل من مالي ونيجيريا[1] كما يتم تدفق الأسلحة بصورة غير شرعية عبر الحدود في افريقيا التي تستخدمها الجماعات الإرهابية عبر مسارات التهريب،اذ تضمنت مدافع هاون بلجيكية الصنع من عيار (60)ملم وفرنسية الصنع من عيار(81) ملم وصواريخ محمولة روسية الصنع واسلحة خفيفة سودانية حديثة الصنع تم توثيق استخدامها من قبل التنظيمات الإرهابية في الأعوام (2011و2013و2014) م وفي ظل اضطراب الأوضاع في قارة افريقيا، من المتوقع استمرار تدفق الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود بما فيها الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة[2] لصالح التنظيمات الإرهابية في القارة فضلاً عن نشر موقع الكتروني على شبكة الانترنيت، اذ كشفت مصادر امنية مطلعة عن اخطر عمليات التهريب التي يستخدمها المهربون في تهريب الأسلحة الثقيلة والخفيفة والمخدرات من دول جنوب افريقيا ثم الى السودان عبر المعابر الجبلية جنوب البحر الأحمر ثم الى مصر ثم خارج الحدود مرة أخرى، اذ اشارة المصادر ان هذه العمليات التي تتم عن طريق الحدود المصرية والسودانية هي عمليات تهريب للأسلحة الثقيلة والمواد المخدرة وتجارة البشر، جميع تلك العمليات تتحكم بها منظمات دولية من دول قارة افريقيا وخارجها [3].

3- الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر عبر الحدود في قارة افريقيا

تأتي القارة الأفريقية في صدارة قارات العالم من حيث تدفقات المهاجرين العابرة للحدود داخل القارة، اذ لم تتجاوز نسبة المهاجرين غير الشرعيين في أفريقيا الذين تمكنوا من مغادرة القارة 20%، بينما انتقل (80%) منهم عبر الحدود الدولية من دولة أفريقية لأخرى في حركة غالباً ما تبقى داخل حدود الإقليم اذ تعمل الدول الافريقية على إدارة حدودها لمنع الظواهر المتفشية، كالهجرة والاتجار بالبشر، في إطار الالتزام بمبادئ حقوق الانسان اذ عملت الإدارات التنظيمية المسؤولة عن إدارة قضايا الحدود على مستوى دول القارة واقاليمها، اذ تستهدف استراتيجية الاتحاد الافريقي اكساب جميع الأطراف

(1) سافانا دي تسييرس، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة في النيجر، جنيف، 2017، ص8.

(2) Conflict Armament Research, Investigating Cross-Border Weapon Transfers in Sahel, November (London: Conflict Armament Research Ltd., 2016), P. 10

(3) أكرم القصاص، تحقيقات وملفات، منشور على الانترنيت، القاهرة، الخميس/2024/12/26م الصفحة الرئيسية.

في مجال تبادل المعلومات والقدرات والاستخدام الفعال للموارد من اجل تحسين الية ضبط الحدود[1]، هناك عوامل تضافرت لجعل الأشخاص يلجؤون الى الهجرة أهمها ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي ظاهرة البطالة وعدم توفر فرص عمل وانعدام الامن، اذ أصبحت الهجرة غير الشرعية استراتيجية للبقاء والبحث عن العيش الكريم يطمح سكان افريقيا للحصول عليها[2].

إن التدفقات الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، تؤثر سلباً على الامن والاستقرار على المستوى الدولي والإقليمي اذ تشل او تحد من قدرات الدولة في إدارة حدودها والسيطرة عليها، فضلاً عن ذلك تعمل على خلق توترات في العلاقات الدولية بين الدول او خوفا على امنها القومي من خلال التداخل بين الهجرة غير الشرعية والنشاط الإرهابي اذ اوصى الاتحاد الافريقي على اهم التدابير الازمة من خلال تعزيز الجهد الوطني والدولي لمنع تنقل الأشخاص عبر الحدود لأغراض غير مشروعة[3] اذ تواجه الدول الافريقية تحديات في السيطرة على هذه الظاهرة (الهجرة غير النظامية)وعجز غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي منع تسلل المهاجريين عبر الحدود اذ عملت على انشاء المركز الافريقي عام (2022)م فضلاً عن ان هذا المركز لم يؤدي عمله بعد فهو في الوقت الحالي غير عملي، اذ تم تعليق افتتاح مركز العمليات القاري في السودان لمكافحة الهجرة غير الشرعية بسبب تعليق عضوية دولة السودان في الاتحاد الافريقي بسبب الأوضاع التي تمر بها الدولة والنزاعات والانقلابات حول السلطة التي زادت حدتها مما ادخل الدولة في حالة من عدم الاستقرار[4] فضلاً عن ازدياد عدد المهاجرين خلال عام (2023)م اذ يشهد شمال افريقيا ارتفاع في عدد المهاجرين، ويعد السبب الرئيسي في ذلك عدم كفاءة الرقابة الأمنية على الحدود، اذ إشارة المصادر الى المهاجرين من مصر والسودان هم الأكثر تمثيلا بين أولئك القادمين الى شمال افريقيا[3]. كما موضح في الجدول (7) اعداد المهاجرين من بعض الدول الافريقية.

---

(1) احمد امل، مصدر سابق، ص302.

(2) مصطفى يونس أبو زيد، مشكلات الشباب فيروس الهجرة غير الشرعية، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2018، ص88.

(3) مفوضية الاتحاد الافريقي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إطار سياسة الهجرة في افريقيا وخطة العمل، ط1، اديسا ابابا، 2018، ص55.

(4) المركز القاري للعمليات لعمليات مكافحة الهجرة غير النظامية في السودان، الدورة العادية السادسة والثلاثون، اديسا ابابا، 2020، ص7.

الجدول (7) اعداد المهاجرين من و الى بعض الدول الافريقية لسنة 2022م

الدولة	اعداد المهاجرين (بالاف)	نسبة المهاجرين
السودان	125,327	%33.6
جنوب السودان	3,221	%0.9
مصر	158,583	%42.5
ارتيريا	2,962	%0.8
تشاد	81,024	%21.7
الصومال	1,667	%0.5
المجموع	372,784	%100

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين، طرابلس، 2023، ص8

تعيش القارة الافريقية في الوقت الحالي إحدى أكبر الأزمات والظواهر خطورة التي استفحلت بشكل كبير جدا، اذ شكلت الهجرة بشكل عام والهجرة غير الشرعية بشكل خاص فضلاً عما يرتبط بها ارتباطا وثيقا من شتى أنواع الجريمة المنظمة، وشكل عمل الشبكات الاجرامية العابرة للحدود حائلاً أمام تطور وازدهار الدول الافريقية، إذ أنها عوض استغلال إمكاناتها ومواردها في تطوير بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية فقد استنزفتها في مواجهة هذه الظواهر السلبية [1] استنادا الى ميثاق الاتحاد الافريقي لتعزيز الجهود وتامين الحدود بين الدول الأفريقية من تهريب المهاجرين وتجارة البشر فضلاً عن تنوع الأنشطة الاجرامية والمنظمات الإرهابية، هذه العوامل جعلت الاتحاد الافريقي ودوله في حالة عدم استقرار والقلق متزايد إزاء هذا الوضع الراهن، مما يستدعي الى تنسيق الجهود بشأن قضية الامن والدفاع بين دول القارة الافريقية [2].

4- تهريب المعادن والسلع عبر الحدود في قارة افريقيا

لقد أسفر ضعف الحدود الدولية في القارة الأفريقية عن فرض تحديات ملحة للأمن الاقتصادي لعدد كبير من دول القارة، اذ تنتشر في مناطق الصراعات في القارة الأفريقية ظاهرة التعدين غير الشرعي على يد قطاعات واسعة من الأطراف المحلية التي تستغل ضعف الدولة

(1) فتحي عمروش، توفيق قادري، المراكز الافريقية لإدارة الهجرة في إطار خطة الاتحاد الافريقي واقع وافاق، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس، الجزائر، المجلد 10، العدد2، 2024، ص231.

(2)فتحي عمروش، توفيق قادري،المصدر نفسه، ص227.

وغيابها عن العديد من المناطق التي تتمتع بثروات معدنية كبيرة، اذ ينتشر نشاط التنقيب غير النظامي عن الذهب بصورة لاسيما والذي يشكل مورد مهم من الموارد المعدنية لسكان في افريقيا، فضلاً عن الاحتياج الدائم لبيع الذهب والمعادن المستخرجة، تنشط شبكات التهريب عبر الحدود الأمر الذي يجعلها مرتبطة بشبكات التهريب والجريمة المنظمة في القارة، هذه الكميات الكبيرة من المعادن لم تكن ليتم تهريبها من دون استغلال شبكات التهريب للضعف الشديد للحدود الأفريقية سواء الحدود البرية الفاصلة بين دول القارة أو الحدود البحرية التي تفصل بين القارة الافريقية وقارات العالم الأخرى[1] اذ قدر حجم المعادن المهربة من دولة الكونغو الديمقراطية عام (2013)م نحو سبعة الاف طن بقيمة تقدر بنحو (30) مليون دولار عام (2016)م، تم تقدير خسائر قارة افريقيا من تجارة الأسماك غير الشرعية بأكثر من (2.5)مليار دولار فضلاً عن تهريب الاخشاب بلغت خسائر القارة (13) مليار دولار منها، ويعد تهريب النفط اكبر خسائر القارة اذ تخسر ما يقدر قيمته (100) مليار دولار سنويا نتيجة عمليات تهريب النفط و تهريب الخامات والسلع والمعادن التي تعد من اهم مصادر تمويل الإرهاب العابر للحدود في القارة [2].

إن امن الدولة والامن الانساني مرتبطان على طول الحدود، فاذا كانت الحدود مخترقة ولا تؤدي وظيفتها في الفصل والمراقبة والحماية فان الاخطار التي تتعرض لها الدولة تأتي على شكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود و نشاط الجماعات المسلحة الاجرامي وحركة البضائع غير المشروعة والخطرة وانتقال الامراض المعدية عبر الحدود، اذ يتم اهمال المناطق الحدودية وعزل السكان المحليين عن الدور التنظيمي للدولة وتنفيذ القانون فهم لا يبقون على علاقات موثوقة مع سلطات انفاذ القانون، ولا يتعاونون معها في القضايا الأمنية اذ لا تؤدي الحدود وظيفتها بوصفها نقاط لقاء وجسور فأنها قد تحرم السكان المحليين من سبل معيشتهم وفرصهم للوفاء بالالتزامات الاجتماعية، اذ يؤدي انعدام الامن او انعدام التنمية الى حرمان المجتمعات المحلية من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والحصول على الخدمات فيستعاض عن الأنشطة الاقتصادية المشروعة بأنشطة غير مشروعة[3] فضلاً عن شبكات الجريمة المنظمة التي تمارس نشاطاتها في قارة افريقيا عبر العديد من الممرات الحدودية بسبب غياب

(1) احمد امل، مصدر سابق، ص294.

(2)Sheila Khama, Illicit trade in natural resources in Africa Abidjan African Development Bank, the African Natural Resources Center, 2016, p.p 5-7

(3) مسودة استراتيجية الاتحاد الافريقي بشأن حوكمة الحدود، الاتحاد الافريقي، اديسا ابابا، 2017، ص16.

الرقابة الأمنية على الحدود، اذ يمكن اعتبار طبيعة الدول في المجال الجغرافي ساعد الى حدا كبير في انتشار النشاطات الاجرامية عبر الحدود فالدولة نفسها هي التي تساعد على خلق الطرق غير الشرعية بسبب ضعف اجهزتها القانونية والقضائية مما أدى الى انتشار ظاهرة الفساد والتهريب عبر الحدود بين الدول الافريقية بما فيها أجهزة الدولة كما ساعد تفاقم النزاعات الداخلية لاسيما الاثنية الى شيوع حالة من الفوضى أجبرت الكثير من السكان على اللجوء، مما ساعد على تنامي ظاهرة الهجرة ونشاط اعمال العصابات الاجرامية والتهريب طمعا بالاستفادة من المداخل المالية لنشاطات التهريب يوجد اختراق كبير وواضح لنشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في مناطق افريقيا ساهم في توليد التجارة غير الشرعية هو الامر الذي ساعد على تغذية الشبكات الاجرامية العابرة للحدود سواء كانت محلية او إقليمية او دولية اذ يجعل من الصعب حصرها او السيطرة عليها في اتجاه واحد فهي عادة رسمت خريطة جديدة للمناطق الجغرافية بحيث خلقت حدود لا تتطابق مع الحدود الوطنية وبالتالي تكون عرضة لمشكلات مستقبلا[1].

5- تطور ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في قارة افريقيا

انتشرت الجريمة المنظمة العابرة للحدود انتشاراً كبيراً وملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية في إفريقيا عموما، وهو ما شكل إحدى التحديات الرئيسية لدولها التي وجدت نفسها أمام جملة من التهديدات المضافة إلى استفحال النزاعات وعدم الاستقرار الذي عرفته غالبية الدول الافريقية[2] اذ ساهمت التجارة الحرة ووسائل الاتصال السريعة في تسهيل القيام بأنشطة مالية معقدة وغسل الأموال عبر الحدود الدولية، اذ تم تقدير مليون دولار من عوائد الجريمة يتم تحويلها من خلال الأسواق المالية العالمية، فضلاً عما لهذه العمليات من تأثيرات سلبية على القطاعات الشرعية للمجتمع، لأنها تعمد لإخفاء عائداتها المالية وتلجأ للتواجد بشكل مشروع ومعلن بغرض التمويه وتحقيق الفائدة من عمليات التهريب وتتغلغل في قلب المجتمع والتحول لمركز نفوذ سيطر لها، وتحقق مصالحها على حساب المجتمع وهناك علاقة وطيدة بين الجريمة المنظمة والفساد، وما يدل على خطورة هذه العلاقة اعتراف الجميع بأن احد أهم الأهداف التي ينبغي أن توجه أي استراتيجية لمكافحة نفوذ الجريمة المنظمة يجب

(1) عادل زقاغ، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد23، 2016، ص158.

(2) فريدة حموم، لسمر أسماء، جهود الاكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب افريقيا، بحث منشور، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2020، ص125.

أن يتمثل في التحكم في الفساد وقطع صلات الجريمة المنظمة بالسلطات السياسية وسلطات العدالة الجنائية، اذ يعد إفساد الموظفين والمسؤولين أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الجريمة المنظمة، فضلاً عن ذلك يزيد من فرص نجاحها ويقلل مخاطر كشفها [1] تعد الجريمة المنظمة من اهم مظاهر الاجرام العابر للحدود نظرا لظهور وتطور اشكال جديدة للجريمة، داخل دول افريقيا مثل تهريب المخدرات وتجارة البشر وتهريب السلاح الخفيف والمتوسط اذ كان لانتشار الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي دوراً بارزا في تحريك الجهود الدولية وايجاد الية للتعاون بين الدول للحد من انتشارها [2] فضلاً عن ذلك ستحتاج دول القارة الى دعم المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، لاستدامة وبناء القدرة اللازمة وتقاسم المعلومات واجراء التحقيقيات وانفاذ القانون وادرة الحدود، اذ ينبغي هذا ان يطبق بطريقة متوازية مع انشاء سبل بديلة ومستدامة لكسب العيش والتصدي للتحديات المتمثلة في الفقر وانعدام الامن البشري والتخلف، فضلاً عن تعزيز عمليات السلام في المنطقة في مواجهة القضايا العابرة للحدود مستقبلا [3].

ثانياً:أثر التركيب العرقي والاثني على المشكلات الحدودية في افريقيا

تعد النزاعات الحدودية من المشكلات التي تعاني منها قارة أفريقيا ولاسيما أنه أمر واقع فرض عليها في حين تم تقسيم القارة دون الاعتبار للعوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية، فولدت دول مشوهة وشعوب غير متجانسة وصراعات بين حكومات دول على شرائط حدودية ومن أبرز الصراعات والمشكلات الحدودية التي كانت قائمة في جنوب الصحراء، الصراع بين أثيوبيا والصومال على اقليم أوغادين والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو على شريط من الارض، والنزاع بين نيجيريا والكاميرون حول منطقة باكاسي، والنزاع بين السودان ودول جواره وبالخصوص جنوب السودان فضلاً عن نزاعها مع بعض أجزاءها كدارفور، ونزاع الحدود بين الصومال وأثيوبيا، كذلك النزاع بين الكونغو الديمقراطية وجوارها بورندي، وروندا والنزاع بين إريتريا وأثيوبيا الذي ما زالت تبعاته وأحداثه مستمرة الى الآن، أدى ذلك النزاع إلى اندلاع الحرب بين الدولتين واضطر مجلس الأمن إلى تشكيل بعثة من الأمم المتحدة لحفظ السلام بين الدولتين، فضلاً عن النزاعات الحدودية بين دول جنوب الصحراء وشمال الصحراء في أفريقيا، كالنزاع المصري السوداني على مثلث حلايب وشلاتين،

(1) بن دلالي إبراهيم، الجريمة المنظمة دراسة حالة المخدرات في الجزائر من 2008-2018م، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص15.

(2) فريدة حموم , لسمر أسماء،مصدر سابق، ص126.

(3) تقرير مجلس الامن، السلام والامن في افريقيا، الجلسة 6717، نيويورك، 2012، ص7.

والصراع بين المغرب وموريتانيا والصراع بين تشاد وليبيا على شريط أوزو وأخيرا ومن أبرز النزاعات على الساحة في جنوب الصحراء النزاع الأثيوبي والإريتري النزاع بين جيبوتي واريتريا، بإيجاز شديد النزاعات والمشاكل الحدودية أرهقت دول أفريقيا واستنزفت الكثير من مواردها وهو ما شكل مشكلة من ضمن مشكلات وتحديات تواجهها دول هذه القارة[1] إن التنوع الاثني العرقي والديني والقبلي والقومي، الذي اقترن بتجاوز المحور الجغرافي (الحدود) فضلاً عن تأثره في قوة الدولة وتماسكها، قد انعكس على سياستها الخارجية، ويعد من اهم العناصر البشرية المسببة للنزاعات الداخلية والخارجية فضلاً عن ذلك فهو أداة للتدخل الدولي والإقليمي[2].

لعب التنافر العرقي دوراً كبيراً في اندلاع النزاعات العرقية، اذ تتميز القارة الافريقية بالتنوع العرقي الجدول (8) يوضح ابرز المجموعات العرقية في الدول الافريقية، اذ تمثل الدولة اغلبية المجموعة العرقية التي تستغل الموارد وتحتكر السلطة السياسية اما المجموعات العرقية الأخرى فهي مهمشة، قد يكون النزاع العرقي عابر لحدود الدولة بسبب اللغة او التمثيل السياسي، او المحافظة على الهوية، او الحكم الذاتي وتقرير المصير، فضلاً عن ذلك تعدد أسباب الصراع من دولة الى أخرى فعلى سبيل المثال في راوندا على وجهة التحديد اطراف النزاع العرقي بين قبائل الهوتو التي تشكل الأغلبية والتوتسي التي تمثل الأقلية، التي ذهب ضحيتها نحو (مليون) شخص في غضون عام واحد، والنزاع العرقي له القدرة على العدوى والانتشار فالمجموعات العرقية التي تقطن في دول عديدة ومقسمة بحدود اصطناعية فان أي نزاع في دولة ما ينتقل الى دولة أخرى متجاوزا الحدود، ذلك عندما تكون المجموعات العرقية تعيش على مقربة من حدود الدولة التي تقطنها نفس المجموعة العرقية كنزاع (الباسكي في اسبانيا وفرنسا، والاكراد في العراق وتركيا) فضلاً عن ذلك اهم عامل في انتشار النزاعات العرقية هو العامل الديني، وهو عامل مؤثر في انتشار وتجاوز الحدود[3] اذ يعد تأجيج النزاعات الاثنية في القارة الافريقية الى النزاعات القبلية مثال على ذلك تهميش دور القبائل النيلية في منطقة الوادي الاخدودي حول مرتفعات بحيرة فكتوريا من قبل قبائل الباجندا المدعومة من الاستعمار البريطاني، فضلاً عن التداخل القبلي في المناطق الحدودية بين الدول المتجاورة، اذ يجعلها مناطق

(1) السيد علي أبو فرحة، العوامل المؤثرة على وضع افريقيا في المؤشرات الدولية دراسة تحليلية، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، 2021، ص77.

(2) نبهان زمبور السعدي، الابعاد الجيوسياسية للنزاعات في دولة السودان، بحث منشور، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة كركوك، كلية التربية، 2020، ص129.

(3) مرابط رابح، المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية، جامعة باتنة، بدون سنة، ص184.

صراعات مسلحة او أراضٍ جيدة لنشاط التنظيمات المتمردة[1] تشكل افريقيا بموقعها الاستراتيجي خمس الكرة الأرضية، فضلاً عن ذلك تشكل مكانة هامة في العالم، اذ تعد الكثير من النزاعات والتوترات التي اجتاحت استقرار القارة بسبب الحدود الموروثة عن الاستعمار الأوربي الذي سيطر على القارة وترك فيها كل مظاهر العنف، اذ نشر فيها سياسة التميز الذي زاد فيها من وتيرة النزاعات العرقية وممارسة سياسة (فرق تسد) سبباً في مشكلات حالية ومستقبلية[2].

جدول (8) أبرز المجموعات العرقية في قارة افريقيا

الدولة	أبرز المجموعات العرقية	اعداد المجموعات العرقية
الكونغو	التوتسي	250 مجموعة عرقية
نيجيريا	يوروبا	250 مجموعة عرقية
تنزانيا	الفولا	130 مجموعة عرقية
تشاد	الهاوسا	100 مجموعة عرقية
اثيوبيا	الامهريون	77 مجموعة عرقية
كينيا	ارومو	70 مجموعة عرقية

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على، حدادي حسيبة، النزاعات العرقية في افريقيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص48

فضلاً عن ذلك تتعرض الجماعات العرقية او الاثنية الى إبادة بقصد التدمير الكلي او الجزئي للجماعة او ترحيلها من مناطقها ودفعها للعيش في أماكن أخرى داخل البلاد او خارجها، اذ يتم الترحيل بواسطة النظام السياسي او تلجأ بعض الحكومات الى استخدام سياسة الفصل العنصري التي تتبعها مع شعوبها لعزل جماعة عرقية او اثنية، كما هو الحال في جنوب افريقيا اذ عزلت الحكومة الجماعات العرقية غير البيضاء ولاسيما الافارقة، فضلاً عن ذلك تنتقل النزاعات العرقية عبر الحدود في قارة افريقيا اذ تعد كل من موزمبيق والسودان والصومال وراوندا وبورندي وليبيريا وانجولا، من اكثر دول القارة افرازا للاجئين بسبب هذه النزاعات الاثنية[3].

(1) احمد محمد علي، الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي وأثره على الامن القومي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، 2001، ص120.

(2) حدادي حسيبة، النزاعات العرقية في افريقيا دراسة حال نيجيريا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص41.

(3) شيماء محي الدين محمد، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا، القاهرة، مكتب المعارف، 2015، ص103.

ثالثاً: أثر الموارد المائية على المشكلات الحدودية في قارة افريقيا

يتميز التصريف النهري في قارة افريقيا بخصائص معينة نتيجة عدة عوامل من أهمها الموقع الجغرافي لقارة افريقيا، اذ يقسم خط الاستواء القارة إلى نصفين يتخذ القسم الجنوبي منها شكل شبه جزيرة تتوغل في المسطحات المائية المحيطين الأطلسي والهندي ما أدى إلى غزارة أمطاره في القسم الجنوبي اما قسمها الشمالي عكس ذلك، لوقوعه في ظل المطر اذ تشغل الصحراء الكبرى معظم مساحته مما أدى الى قلة اعداد الأنهار وقصر اطوالها باستثناء نهر النيل الذي توجد منابعه الاستوائية وسط القارة، يختلف نهر النيل عن بقية أنهار العالم بأنه ينبع من الجنوب ويجري باتجاه الشمال ليصب في البحر المتوسط، ويبلغ إجمالي طوله حوالي (6853) كم وهو أطول أنهار افريقية، اذ تبلغ مساحة حوضه حوالي (٣,٣) مليون كم^2 ليأتي في المركز الثاني بعد حوض الكونغو مساحةً [1]، تعد ابرز الحروب والنزاعات الانية والمستقبلية بسبب ندرة المياه او تجاوز بعض دول المنبع على الحصص المائية العابرة للحدود، من خلال انشاء السدود والخزانات، وكان مفهوم الامن المائي الذي يرتبط بالأمن القومي يحث على ضرورة امتلاك إمكانيات مائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كون المورد المائي يشكل نقطة مهمة في ساحة الامن القومي،[2] ينذر هذا الوضع بحدوث أزمة مياه ستزداد حدتها بمرور الزمن، إذا أخذنا في الاعتبار بأن كمية المياه العذبة محدودة وأن اكثرها يأتي من خزانات جوفية غير متجددة، فضلاً عن المصادر المتاحة اقتصادياً في بعض الأحواض لاسيما الشمالية إضافة إلى تدهور نوعية المياه بسبب التلوث الذي سيساهم في تقليص حجم المياه العذبة المتاحة، اذ يزداد الطلب على المياه باستمرار استجابة للنمو السكاني، وما يصاحبه من توسع عمراني سريع وتوسع في الانشطة الزراعية والصناعية،
هذا الوضع زاد من حدت الصراعات بين دول القارة حول الحصص المائية العابرة للحدود فضلاً عن ذلك قد يكون سبباً في حدوث نزاعات مستقبلا [3].

لقد أصبحت المياه منفعة استراتيجية على الرغم من كفايتها على سطح الأرض فهي تتوزع بصورة غير متساوية، تعاني بعض المناطق نقص من المياه اذ يعود ذلك بصورة أساسية الى النمو السكاني والتغيرات المناخية، تعد المياه من الموضوعات السياسية ومصدر للصراعات بين الدول اذ

(1) شوقي السيد محمد دابي، جغرافية المياه العذبة، جامعة قناة السويس، كلية الآداب، 2019، ص49.
(2) محمد عبد الغني سعود، الجغرافية السياسية المعاصرة، القاهرة، الانجلو المصرية، 2003، ص50.
(3) سلمان صالح الباروني، علاقة الموارد المائية بالأمن الغذائي في ليبيا، بحث منشور، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، مجلد 25، العدد الثالث، 2020، ص25.

عانت القارة الافريقية من هذه الصراعات على الحصص المائية بين الدول المشتركة في الأنهار والاحواض عبر الحدود، اذ تطورت هذه الصراعات الى المواجهة العسكرية والتهديدات المتوترة بسبب أزمات المياه[1] إن الحديث عن الأنهار الدولية واشتراك العديد من الدول في مياهها أدى الى ضرورة الحديث عن احتمال وقوع اصطدامات ونزاعات مسلحة بينهما حول المياه وحول تقسيمها، فضلاً عن ذلك معظم دول المنبع إن لم نقل الكل التي تنبع من أراضيها المياه العذبة تحاول أن تسيطر على أكبر قدر ممكن من المياه العذبة، مثال ذلك قيام اثيوبيا بإقامة سد النهضة على نهر النيل لحجز المياه العذبة عن مصر والسودان، واذ تبحث بشتى الطرق عن كيفية تمكنها من تحويل كميات كبيرة من المياه وتخزينها إن استطاعت، هذا من شأنه أن يسبب أضراراً لدول المصب أو الدول التي يمر بها المجرى المائي، فهذا التصرف يصيبها بنقص حاد في كميات المياه العذبة الصالحة للشرب والاغراض الاخرى كالزراعة والصناعة والاستهلاك البشري والخدمات الأخرى [2]،إن مفهوم القوة المائية المهيمنة يوضح النزاعات المحتملة حول الموارد المائية، اذ ان الدول التي تملك مستودعاً مائياً لضمان إدارة التحكم في الموارد المائية والتحرك كقائد للدول المشتركة في هذا المورد هذه الدول التي تهيمن على المياه يمكن ان تمارس سلطتها بالإكراه عن طريق التهديد بقطع المياه او التقليل من الحصص المائية لدول المصب، يعد حوض النيل مثالاً واضحاً في قارة افريقيا لجيوبوليتيكيا المياه والقوة المائية المهيمنة،اذ تعود اول اتفاقية لتقاسم المياه في حوض النيل الى عام (1929)م نصت على التزام دول المنبع في تدفق مياه النيل الأبيض والأزرق الى مصر والسودان ثم جاءت اتفاقية (1959)م الموقعة بين مصر والسودان بموجب هذا الاتفاق، الذي يقسم تدفق مياه النهر بين الدولتين بمنح مصر (55.5)كم^3 وبناء سد اسوان الذي بدأت اشغاله عام (1960)م وحضت السودان من التدفق (18.5)مليار متر مكعب من المياه.

يعد حوض النيل من اهم الاحواض المائية في قارة افريقيا ويشترك في هذا الحوض عدد من الدول، فضلاً عن المستجمع المائي للنيل يغطي حوالي (ثلاثة مليون) كم^2 الجدول (9) يوضح حجم المورد المائي لدول المنبع اما دول المصب (مصر والسودان) الذي تعتمدان اعتمادا كليا على مياه هذا النهر، تعد قضية الماء من اهم القضايا التي تهدد الامن الوطني وحدود الدولة، اذ يجب السعي لإيجاد الحلول بشتى الطرق والوسائل لأنها قضية قد تؤدي الى النزاع والاصطدام بين الدول فضلاً عن ذلك

(1) صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، القاهرة، طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص51.

(2) يزيد بوساق، الامن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل من سنة 1990_ 2020، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022، ص45.

ستبقى قضية الأنهار العابرة للحدود محل خلاف بين الدول المتشاطئة مما ينذر بقيام حروب بين تلك الدول مستقبلا [1].

جدول (9) حجم المياه المتجددة في دول حوض النيل خلال العام(2022)

الدولة	حجم المورد المائي السنوي	النسبة %
اثيوبيا	150 مليار م^3	%39.2
السودان	84 مليار م^3	%21.9
جنوب السودان	28 مليار م^3	%7.4
اوغندا	37 مليار م^3	%9.6
تنزانيا	54 مليار م^3	%14.1
كينا	30 مليار م^3	%7.8
المجموع	383 مليار م^3	%100

المصدر يزيد بوساق، الامن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022، ص73-79

رابعاً: أثر وجود الموارد المعدنية في المناطق الحدودية في قارة افريقيا

تعد قارة إفريقيا أغنى قارات العالم من حيث كمية الموارد الطبيعية، مثل النفط والنحاس والماس ولبوكسيت والليثيوم والذهب و غابات الأخشاب الصلبة والفواكه الاستوائية، تمتلك إفريقيا أكبر احتياطيات المعادن الثمينة في العالم، وثلثي مجموع الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم توجد في إفريقيا، هذه الاحتياطيات من الثروات الطبيعية تسهم بشكل كبير في دعم اقتصاديات الدول الإفريقية، وتعزيز فرص النمو ودعم مؤشرات التنمية في القارة الأفريقية ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان[2]، من أبرز الدول الأفريقية التي تتميز بثرواتها المعدنية جدول (10) يوضح نوع المعادن المنتشرة في دول افريقيا التي أصبحت مسرحا للصراعات العالمية بين القوى الاقتصادية والعسكرية بهدف استغلال هذه المناطق الغنية بالثروات المعدنية، فضلاً عن تلك الثروات التي تقع في المناطق الحدودية،

(1) محمد جمال مختار، الاستراتيجية للجسمين المائيين حوض النيل والبحر الأحمر، اديس ابابا، 2024، ص1.

(2) سماح خالد زهران، افريقيا إمكانيات وتحديات، بحث منشور، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس، مصر، 2021، ص1.

اذ يزداد شدة التنافس والصراع بين الدول المتجاورة من اجل ثرواتها ومن ابرز هذه الثروات اليورانيوم الذي يمثل ثروة ضخمة متعددة الاستخدامات ومناجم الذهب وحقول النفط[1]، تعد افريقيا بانها ارض الخيرات والثروات الطبيعية والمعدنية فضلاً عن خصوبة تربتها والمعادن الثمينة كالذهب والنفط واليورانيوم والحديد وغيرها من المعادن، التي تشتهر فيها القارة الافريقية جعلها محط أطماع القوة الاستعمارية اذ عملت على تقسيمها الى عدة مناطق دون مراعات شعوبها والانتماءات العرقية والقبلية، يعد الهدف من ذلك نهب الثروات الطبيعية فضلاً عن ذلك نشوب الصراعات الحدودية الناتجة من تقسيمات الاستعمار التي اشتهرت بها دول القارة الافريقية فظهرت النزاعات والمشكلات الحدودية خاص تلك المناطق الغنية بالثروات بين الدول الافريقية بشكل لا مثيل له[2].

(1) ارض الذهب واليورانيوم جغرافية الصراعات العالمية على الكعكة الافريقية، موقع الوطن، منشور على الانترنيت، 2023، الصفحة الرئيسية.

(2) مسارات تسوية النزاعات الحدودية في افريقيا، الندوة الوطنية الثالثة عشر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2021، ص26.

جدول (10) اهم المعادن لبعض الدول الافريقية ونوع المعادن التي تتواجد فيها

الدولة	المعادن
السودان	الذهب،النحاس،الحديد،المنغنيز،اليورانيوم
جنوب افريقيا	الذهب، الحديد، الماس، الفحم، الكروم
نيجيريا	النفط، الكولومبايت، الولفراميت، التانتاليت، القار، الحديد، اليورانيوم
الجزائر	الرصاص، الزنك، الزئبق الفوسفات
انغولا	الماس، الذهب، النفط
ليبيا	النفط، الملح، الحجر الجيري، الفوسفات
مصر	النحاس، الفضة، الزنك، البلاتين
غانا	الذهب، حديد، كولومبيات، المغنتيت، كوارتز، فلسبار، الحجر الجيري
دولة الكونغو الديمقراطية	ذهب، ماس، نحاس، كوبالت،
الغابون	المنجنيق، الحديد، الذهب، اليورانيوم
زمبابوي	بلاتيت، كروم، ذهب، فحم، ماس،

المصدر، من عمل الباحث اعتمادا على، محمد فايز فرحات، أكبر عشر دول منتجة للمعادن، العين الإخبارية، منشور على الانترنيت، 2023، الصفحة الرئيسية https://al-ain.com

تعد الدول الافريقية دول حديثة التكوين ورثت حدودها من أطراف خارجية وقوى استعمارية، اذ كان الهدف منها جعل المناطق الحدودية متنوعة في اشكالها القبلية والاثنية والسياسية والمذهبية، فضلاً عن تدني المستوى التنموي، يعد التقسيم الهش الذي جعل دول القارة عرضة للمشكلات الحدودية بين الدول المتجاورة لاسيما اذا كانت المناطق الحدودية غنية بالمعادن والثروات الطبيعية، اذ اكدت معظم الدراسات ان القارة الافريقية أحدى اغنى بقاع العالم في مواردها الطبيعية والمعدنية، جعلتها محط انظار وجذب لنفوذ القوى الكبرى والاستعمارية، مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين والدول الاوربية وتركيا وإسرائيل، هذا التنافس أدى الى صراع خفي على اكبر قدر من النفوذ في القارة فضلاً عن ذلك الاهتمام الأمريكي في مكافحة الإرهاب وبسط الامن في القارة والتدخل الصيني كقوة اقتصادية تنمي اقتصاد القارة[1] اذ يعد ابرز محاور التنافس الدولي على القارة يدور حول النفط، الذي يوجد بكميات كبيرة في دول القارة اذ يبلغ احتياطي الدول الافريقية من النفط نحو(125)مليار برميل ويتركز الاحتياطي

(1) بوبصلة امينة، التنافس الدولي على الموارد نموذج منطقة الساحل والصحراء الافريقية، جامعة محمد بو قرة بومرداس، بحث منشور، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، مجلد7، العدد (1)، 2024، ص217.

الأكبر في ليبيا والسودان والجزائر ونيجيريا وانجولا والكونغو والجابون وتشاد واوغندا، كذلك يتمتع النفط الافريقي بخصائص مميزة مثل، قربه من أسواق الاستهلاك الامريكية والاوربية وجودة النوعية، خلقت هذه الخصائص قوى متنافسة لسيطرة على النفط في القارة وابرز هذه القوى الولايات المتحدة الامريكية واوروبا والصين وروسيا[1] اذ تعاني الدول الافريقية النفطية عدم الاستقرار مثل ليبيا والسودان ونيجيريا والجزائر التي تشهد بين مدة وأخرى اضطرابات وقلقاً امنياً بسبب التهميش والفساد والصراع على الموارد ابرز مثال على ذلك منطقة أبيي الحدودية بين شمال وجنوب السودان ومنطقة دلتا النيجر في نيجيريا اذ يزيد عمر هذا الصراع حوالي نصف قرن دون وضع حلول حقيقية لأنهائه، نتج عنه الاف الضحايا وملايين المشردين وخسائر مالية كبيرة طيله هذه العقود [2].

(1) حنفي خالد على، النفط الافريقي بؤرة توتر جديدة لتنافس الدولي، بحث منشور، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، 2006، ص88.

(2) بوبصلة امينة، مصدر سابق، ص224.

الفصل الثالث

المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية

المبحث الأول: المشكلات الحدودية بين السودان واثيوبيا وارتيريا

المبحث الثاني: المشكلات الحدودي بين السودان ودولة تشاد وافريقيا الوسطى

المبحث الثالث: المشكلات الحدودية بين السودان وجنوب السودان

الفصل الثالث

المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية

تمهيد

تكتسب قضايا الحدود أهمية بالغة في القانون الدولي، وفي العلاقات الدولية فهي بإيجاز تحدد اين تنتهي سيادة الدولة وأين تبدا سيادة الدولة، مع الدول المجاورة، مع التذكير بان للسودان حدودا دولية برية متعددة وطويلة فضلاً عن الحدود البحرية، وهي خاصية يتميز بها السودان عن كثير من دول العالم اذ ان دراسة حدود السودان مع دول جواره في حد ذاته صورة مركزة لكل مشكلات وقضايا ونزاعات الحدود في افريقيا، فضلاً عن النوعية والأسباب والأسلوب وكيفية المعالجة يعد ذلك مشجع لدراسة حدود السودان، اذ حرصت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا في مؤتمر برلين(1884–1885) على السعي بقوة لحيازة أقاليم شاسعة في افريقيا تحت تسمية ما عرف بتحديد مناطق (النفوذ) فضلاً عن ذلك السياق رسمت بريطانيا وفرنسا مناطق نفوذها في غرب افريقيا وبصفة لاسيما بالأراضي الواقعة الى الشرق والغرب من نهر النيجر في معاهدة الرابع عشر من يونيو (1898)م تم تعريف الحدود لنيجيريا اتفقت الدولتان بموجب المادة الرابعة على ان تعترف الحكومة الفرنسية بان الإقليم الواقع شرق النيجر يندرج في نطاق النفوذ البريطاني بالمقابل اعترفت الحكومة البريطانية بان الإقليم الواقع الى الشمال والشرق والجنوب من شواطئ بحيرة تشاد يندرج في نطاق النفوذ الفرنسي[1] اذ وضعت البنيات الأولى لحدود الدولة السودانية في القرون القديمة قبل الميلاد مع قيام مملكة كرمة*، وهي مملكة لها دراسات تاريخية واثرية كثيرة مع الباحثين في التاريخ القديم وحدود مملكة كرمة او حضارة كرمة تبدا من الشلال الأول بالقرب من مدينة اسوان المصرية حالياً، اذ يدل على ذلك اسم المدينة نفسه اسوانج، وهي مكونة من مفردتين (اسي–وانج) واسي تعني الماء و كمة وانج تعني المنكشف وبذلك تكون اسوانج هي مفرق المياه أي الشلال الذي يتولد من تلاقي المياه المتدفقة من الصخور والجنادل المعترضة مجرى النهر واللفظان اصلهما من اللغة النوبية المعاصرة، هذا يعني ان حدود السودان السياسية الحالية المرسومة وفق اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا التي تبدا من خط عرض(22°)شمالاً وما حولها من اختلاف يسير اما شمالاً او جنوباً عند البحر الأحمر او الحدود الليبية او عند مجرى النيل شمال

(1) البخاري عبد الله الجعلي، حدود السودان الغربية مع تشاد وافريقيا الوسطى وليبيا، الشركة العامة للنشر والتوزيع، الدوحة، ط1، 2004، ص12.

(*)مملكة كرمة:هي حضارة قديمة تمركزت في اقصى شمال السودان حالياً وازدهرت في سنة 2500 قبل الميلاد.

مدينة وادي حلفا القديمة والمرسومة وفق هذا الاتفاق سنة 1899م اذ اخذت جزء من أراضي السودان وضمتها الى مصر، تعد المشكلات والصراعات على الحدود من اكثر القضايا الشائكة بين الدول في العالم اذ لا توجد دولة ليس لها قضية خلافية حول منطقة حدودية بينها وبين دول جوارها [1] .

(1) الأمين سر الختم عثمان، الحدود السياسية لدولة السودان بعد الانفصال، بحث منشور، مجلة جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، مجلد الثامن عشر، 2015، ص255.

المبحث الأول

المشكلات الحدودية بين السودان واثيوبيا وارتيريا

أولاً: المشكلات الحدودية بين السودان واثيوبيا

تمهيد

عند تتبع مسار تاريخ العلاقات السودانية الاثيوبية نجد ان تاريخ العلاقات بين الدولتين شهد حقباً مختلفة تأرجحت ما بين الاستقرار والاضطراب، اذ تأثرت بمتغيرات مختلفة في البيئة الدولية والإقليمية وانعكست هذه المتغيرات على منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا التي ترتبط بمصالح القوة الدولية، وعليه ترتبط العلاقات السودانية الاثيوبية بما يجري من احداث في القرن الافريقي ومنطقة شرق افريقيا ودول حوض النيل، يعد السودان واثيوبيا من الدول المحورية في منطقة القرن الافريقي فضلاً عن اطلالته على البحر الأحمر الممر المائي المهم اذ تنبع أهمية السودان الجيواستراتيجية، من عدة عوامل اهما موقعه الجغرافي المميز في قلب القارة، واشرافه على البحر الأحمر وفضائه الذي يتحكم في حركة الطيران العالمي بين شمال العالم والجنوب الافريقي والمشرق وغرب افريقيا وامريكا الجنوبية وامتلاكه لموارد طبيعية هائلة، وحدوده الطويلة مع سبع دول أهمها اثيوبيا[1] كما لموقع السودان واثيوبيا بعدا استراتيجيا اذ يربط القارات الثلاث (افريقيا واسيا ووربا) فضلاً عن الاهمية الاستراتيجية من الناحية العسكرية والاقتصادية، تمثل الدولتان وحدة جغرافية وسكانية مهمة ما يوفر عامل التماسك والانسجام لتحقيق التكامل الإقليمي في كافة المجالات التنموية المشتركة [2].

تبلغ مساحة السودان (1882000)كم^2 وهو ثاني دولة في قارة افريقيا من حيث المساحة (بعد انفصال جنوب السودان عام (2011)م، يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من قارة افريقيا فضلاً عن ذلك له حدود بحرية مطلة على ساحل البحر الأحمر التي تبلغ(670) كم، تعني لفظة السودان في اللغة جمع (اسود) لون بشرة سكان جنوب الصحراء اذ استخدم هذا المصطلح سياسيا على الأراضي التي تقع جنوب مصر التي تشمل الجزء الأعظم من حوض نهر النيل[3] تبلغ مساحة دولة اثيوبيا

(1) سلافة عثمان عثمان، مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية على ضوء المصالح المائية المشتركة، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية العلوم السياسية، 2019، ص34.

(2) محمد محمود الصياد ومحمد عبد الغني سعود، السودان دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي، القاهرة، 1985، ص37.

(3) سلافة عثمان عثمان، مصدر سابق، ص36.

(1.16) مليون كيلو متر مربع تعد من دول حوض النيل في منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا وتبرز أهميتها من وضعها الجيوبولتيكي ولها مكانة على مستوى افريقيا والقرن الافريقي فضلاً عن ذلك وجودها في دائرة دول حوض النيل له دور أيضا اذ انها قبل استقلال ارتيريا (1993)م من دول جنوب البحر الأحمر المهمة والمتحكمة في مضيق باب المندب اصبحت دولة حبيسة، اذ تقع اثيوبيا بين خطي طول(48- ْ 33)شرقاً وهي تعد قلب منطقة حوض النيل في قلب منطقة القرن الافريقي، وتحيط بها خمسة دول من جميع الجهات يحدها السودان وجنوب السودان من الغرب والشمال الغربي بحدود تصل الى حوالي (2300) كم وتحدها كينيا من الجنوب والصومال من الجنوب الشرقي وارتيريا من الشمال الشرقي[1] يعد اسم الحبشة الذي أطلق على اثيوبيا هو اسم قبيلة (حبشت) يعود هذا الاسم الى امراه يمنية هاجرت الى اثيوبيا من الجزيرة العربية قبل الميلاد بعدة قرون واعطت اسمها لهذه الدولة ويفضل السكان اسم اثيوبيا على دولتهم فضلاً عن ان هذه اللفظة تعد يونانية مركبة من لفظين معناه أصحاب الوجه الأحمر القاتم واطلق هذا الاسم على منطقة واسعة لم تحدد تحديدا دقيقا تمتد الى السودان ومصر التي تضم مملكة (اكسوم) اذ شاع اطلاق اسم اثيوبيا على البلاد التي كانت تعرف باسم (بلاد الحبشة)[2] تتكون اثيوبيا من سهول عالية تعرف بالهضبة الاثيوبية تغطي اكثر من نصف المساحة الكلية للدولة، وهي تنحدر من الشرق الى الغرب باتجاه الأراضي المنخفضة السودانية[3] اما السهول المرتفعة تظهر في الشمال الشرقي نحو الجهة الجنوبية الغربية بواسطة الاخدود العظيم يقدر ارتفاع السهول بحوالي (1675)م ما يعادل (5500)قدم تجري فيها عدة انهار ووديان عميقة البعض منها يتراوح عمقه (610) متر أي (2000)قدم تحت مستوى السهول المرتفعة وتحيط الجبال المنطقة، اكبرها هو جبل (راس دهشان) يبلغ ارتفاعه (4620)م وهذه المرتفعات توجد في شمال اثيوبيا في المنطقة المحيطة ببحيرة (تانا) البحيرة التي ينبع منها النيل الأزرق والأطراف الشمالية الشرقية من السهول المرتفعة تنحدر انحدار حادا يتراوح ما بين (1220)م او اكثر نحو السهول الساحلية والصحراء الدنكالية اما من الجهة الغربية يكون انحدارها اقل حدة نحو الصحراء السودانية اذ تنخفض هذه السهول المرتفعة على طول الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية نحو بحيرة تركانا التي كانت تعرف سابقاً باسم بحيرة (رودلف) اذ تتجمع

(1) محمود أبو العينين، السياسة الاثيوبية تجاه افريقيا بالتركيز على منطقة حوض النيل والقرن الافريقي، محاضرات في معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2016، ص2.

(2) محمد محمود الصياد ومحمد عبد الغني سعود، مصدر سابق، ص113.

(3) زاهر رياض، تاريخ اثيوبيا، معهد الدراسات الافريقية جامعة القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1996، ص13.

مصادر المياه في هضبة مترامية الأطراف التي تعد اعلى هضاب القارة، اما بحيرة (تانا) هي المصدر الرئيسي للمياه في افريقيا، اذ تنحدر الى البحيرات والجداول والمسيلات ويقدر صرف البحيرة السنوي حوالي (3.85)مليار م^3 واهم روافدها نهر النيل الأزرق ونهر السوباط ونهر عطبرة، تعد اهم الظواهر المناخية في اثيوبيا هي الامطار الصيفية اذ تشتد في المناطق الجنوبية الغربية حتى تصل الى (1880)ملم في العام وتتساقط هذه الكميات خلال (177) يوم في السنة، يبدأ موسم الامطار ما بين منتصف يونيو وسبتمبر يليه موسم جفاف ثم يقطعه موسم امطار قصيرة في فبراير و مارس، يتميز مناخ الجزء الجنوبي بين الحرارة والبرودة الشديدة حسب الارتفاع ويمتد فصل الشتاء في ابريل الى سبتمبر يختلف شتاء اثيوبيا عن شتاء السودان الذي يتصف بالبرودة والجفاف[1] تعد اثيوبيا من الدول قليلة النمو من الناحية الاقتصادية على مستوى دول العالم، يعود ذلك الى عدة أسباب منها التخلف وعدم الاستقرار السياسي والحروب الاهلية واحتكار الدولة لملكية الأراضي الزراعية، مع تقدم سنوات التسعينيات بدا يظهر النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ نتيجة التخلي عن سياسة الاقتصاد المركزي واتباع سياسات اقتصاد السوق، يعتمد الاقتصاد الاثيوبي اعتمادا كليا على الزراعة وتربية الحيوانات اذ نجد غالبية الشعب الاثيوبي بين مزاول لمهنة الزراعة وتربية الحيوانات فضلاً عن التعدين والصناعات الصغيرة والسياحة[2] من اهم المجالات الاقتصادية في اقتصاد اثيوبيا هو المعتمد على الزراعة التي تمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي، وتقدر الأراضي الزراعية الخصبة بحدود (50%) من مساحة اثيوبيا مع توفر المياه الصالحة للري وسقوط كميات كبيرة من الامطار في اغلب الأراضي الاثيوبية فضلاً عن وجود الاودية الموسمية والانهار الدائمة، الا ان الأراضي الزراعية تأثرت بعمليات التعرية نتيجة لطبيعتها الجبلية العالية وانحدارها الشديد و الجفاف الذي ضرب اثيوبيا في المدة الأخيرة كان له إثر شديدا في تقليل المساحات المزروعة بالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي الذي إثر بدوره على هجرة ونزوح الشعب الاثيوبي[3] اذ يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في التدفق التجاري للدول المضيفة بطريقتين، الطريقة الأولى تعتمد على توفر المواد الخام، اما الطريقة الأخرى طريقة التسوق اذ تمكن العملاء المحليين او المزارعين من خلق سلسلة لبيع المنتجات النهائية او شبة المصنعة للمستخدمين في السوق، فضلاً عن وجود طرق أخرى لتعزيز النشاطات التجارية عندما تقوم الشركات التابعة باستيراد

(1) فليب رفلة، الجغرافية السياسية لأفريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1965، ص25.

(2) محمود أبو العينين، مصدر سابق، ص6.

(3) سلافة عثمان عثمان، مصدر سابق ص47.

قطع غيار ومعدات رأسمالية من الشركة الام التي تقع في الدولة الأصلية اذ يوضح حجم الصادرات والواردات الأجنبية ودورها في النشاط التجاري للدول[1].

1- الأصول التاريخية للنزاع الحدودي بين السودان واثيوبيا

اذ اثار قرار السلطات البريطانية بغزو السودان في العقد الأخير من القرن التاسع عشر عدد من المشكلات المتعلقة بالحدود، ذلك الامر لم يكن مقتصراً على طبيعة او مدى اتساع الدولة المراد غزوها بل امتد الامر الى ظهور عدد من الدول الكبرى في الأفق منذ عهد الحكم التركي المصري في السودان، واثناء حكم الدولة المهدية اذ غرست فرنسا وجودها بالقرب من مشارف السودان الغربية بعد ان اعترف لها مؤتمر برلين بمناطق نفوذ في غرب افريقيا، هذا النفوذ الذي امتد تدريجيا الى ان تسنى لها تأسيس وجود عسكري في تشاد أواخر القرن التاسع عشر، ظهر النفوذ البلجيكي في اقصى جنوب السودان بعد ان اعترف مؤتمر برلين له بمناطق نفوذه، وتمكنت إيطاليا من تأسيس وجودها على مشارف السودان الشمالية الشرقية عن طريق استمرار الاحتلال الإيطالي لإقليم ارتيريا على الرغم من هزيمتها عام (1866)اذ توقعت السلطات البريطانية منذ الأيام الأولى لغزو السودان نشوب مشكلات حدودية مع اثيوبيا[2] اذ نشأت الخلافات بين السودان واثيوبيا بالنسبة الى تعيين الحدود في معاهدة بين الدولتين عام (1902)م فضلاً عن وضع معالم الحدود أي التخطيط الذي قام به الجنرال جوين في أواخر عام (1902)م واوائل عام (1903) الذي اشتهر ببروتوكول جوين لعام (1903)م اذ تطورت تلك الخلافات في الستينات الى ما يمكن اعتباره نزاع على الحدود بين الدولتين [3] فضلاً عن ان دولتي السودان واثيوبيا بحدودهما السياسية الحالية لم تكونا في الفترات القديمة تحملان الاسم نفسه كذلك حدودهما الجغرافية والسياسية اختلفت وفق التقسيم والترسيم الاستعماري للحدود بين الدول، اذ عرفت الشعوب الواقعة الى الجنوب من مصر في المصادر الاغريقية بالأثيوبيين أي (السود) او أصحاب الوجوه المحروقة وأصبح هذا الاسم حالياً هو الاسم الرسمي للدولة الواقعة شرق السودان (اثيوبيا) والتي كانت تعرف أيضا بالحبشة وعرفت أيضا بمملكة (اكسوم) كما عرف السودان باسم (كوش) وبعد سقوطها اشتهرت باسم المملكة الإسلامية في القرن السادس الميلادي فضلاً عن ذلك فان السودان واثيوبيا دولتان متجاورتان منذ الازل يربط بينهما النيل الأزرق

(1) عثمان صالح محمد علي، أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في اثيوبيا في المدة من 2000-2021، جامعة افريقيا العليا، السودان، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد19، العدد31، 2023، ص86.

(2) البخاري عبد الله الجعلي، مصدر سابق، ص34.

(3) عثمان صالح محمد علي ،مصدر سابق، ص49.

والجوار يفرض عليهما دوام الاتصال والاحتكاك لمختلف المصالح والمقاصد، اذ كانت تجارية او سياسية وفق ما تقتضي المصلحة للدولتين سلباً او يجاباً اذ شهدت العلاقات السودانية الاثيوبية الكثير من التعامل التجاري والسياسي والعسكري بين الدولتين على مر السنين والعقود في الماضي والحاضر فضلاً عن ذلك يشهد المستقبل نزاعا بين الدولتين على المورد المائي الذي يمثل شريان الحياة الاقتصادية [1].

2- أسباب المشكلات الحدودي بين السودان واثيوبيا

تعد المنطقة الشرقية للسودان المتاخمة للحدود الاثيوبية من المناطق التي تحوي مساحات زراعية شاسعة ذات تربة خصبة غنية للغاية، فضلاً عن ذلك تشير الدراسات ان المستغل منها للزراعة نسبة بسيطة من الأراضي، وتحكم الحدود بين الدولتين اتفاقيات من اهما الاتفاقيات التي تم انعقادها في الاعوام (1891- 1898- 1902- 1903) والتي جعلت حدود السودان مع اثيوبيا واضحة ومعترف بها من قبل الجميع، اذ يعد الاستقرار رهين العلاقات السياسية بين الدولتين التي استمرت على هذا الحال حتى بداية السبعينيات بعد مجيء الحكم العسكري بقيادة (جعفر محمد نميري) الذي اهتم بهذه القضية والتوصل الى اتفاق على تسوية النزاع الحدود بين الدولتين، من خلال بيان مشترك صدر باجتماع في تاريخ (25) يوليو (1972)م من خلال هذا الاجتماع الذي انهى الخلافات الرئيسية حول قضية الحدود واعترفت اثيوبيا بكل الوثائق التي تحدد الحدود المشتركة، اذ تجدد الخلاف سنة (1995)م حول منطقة (الفشقة) التي تعد منطقة غنية بمواردها الزراعية أدى ذلك الى تعزيزات امنية سودانية اثيوبية على جانبي الحدود [2] اذ ثبت عبر التاريخ الحديث معظم النزاعات الدولية يعود أسبابها الى الاختلاف بين الدول حول حدودها المشتركة، هذا بدوره أدى الى وجود العديد من المشكلات والنزاعات الدولية والقانونية بين هذه الدول حول صدق او كذب الادعاءات المتبادلة عن احقية كل دولة في حدودها، اذ يرتبط هذا النزاع الحدودي بثلاث عناصر أساسية هي ان تكون اشخاصها دولا وان يكون موضوعها بشان إقليم او حدود متنازع عليها فضلاً عن ذلك وجود تطابق دقيق بين الموضوع ومادة الخلاف هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط النزاعات الحدود البرية بعائديه مساحة معينة وحدودها اذ يثور النزاع حول مكان وكيفية إقامة الحدود بسبب غياب التخطيط الدقيق للحدود او بسبب عدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود بين الدول المتنازعة الامر

(1) عوض احمد حسين شبا، النزاع الحدودي بين السودان واثيوبيا الفشقة نموذجا، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، ط1، السودان، 2021، ص190.

(2) سلافة عثمان، مصدر سابق، ص63.

الذي يقتضي الدراسة والبحث والتقصي عن مختلف الدوافع والأسباب التي من شانها ان تثير هذا النوع من النزاع ويتحول الى نزاع مسلح[1].

3- أسباب تتصل بتحديد الحدود الدولية

تعود أسباب المشكلات الحدودية الى عدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود اذ ان عملية تخطيط الحدود بين الدول هي بطبيعة الحال أولى المراحل في موضوع الحدود، وهي عملية دبلوماسية الى حد كبير تعتمد على أطراف وممثلي الدولتين المتنازعتين، اذ تجري المفاوضات بخصوص محاولة تنظيم الحدود بين الدول ثم بعد ذلك توضع هذه المسائل في قالب قانوني او معاهدة تنظم الحدود، يوضح في هذه المعاهدات مكان خط الحدود ومن اين يبدا والى اين ينتهي وتوضح العلامات التي ستوضع على هذا الخط وشكلها وارتفاعها وحجمها ونوع البناء المستخدم فيها، ويجب ان يوضح أيضا طبيعة المنطقة المراد وضع خط الحدود عليها ما اذا كانت جبلية او نهرية وفي بعض الحالات، اذ يحدث انه لا يتم التحديد لمسار خط الحدود البرية وهذا في الحالة التي تكون فيها الحدود قد حددت او خططت بموجب معاهدة دولية او إقرار قضائي او تحكيمي او اداري، اذ ان غياب هذه الأخيرة لا يعني عدم وجود حدود قانونية وانما هذا النوع من الحدود هي حدود واقعية، في حال طعن احدى الدول بطلان صحة معاهدة الحدود والطعن في قرار الحكم المتعلق بالحدود أي انه من أسباب النزاعات الحدودية التي تثير المشاكل الحدودية المصطلحات الغامضة في المعاهدات، اذ بدورها تؤدي الى حدوث مشكلات عديدة عند تطبيقها او عدم دقة التحديد في المعاهدة من حيث موضوع الخلاف يؤدي حتمن الى منازعات مستقبلية، لعل السبب في ذلك يعود الى نقص المعلومات الجغرافية وعدم معرفة مناطق الحدود معرفة كافية مما يجعل عملية التخطيط خاطئة تشوبها عدم الدقة تؤدي في النهاية الى مشكلات حدودية، اذ يكون التمسك في هذه الحالة عندما تدفع احدى دول الأطراف في معاهدة الحدود بطلان هذه المعاهدة او عدم دقتها في الترسيم على أساس تخلف أحد الشروط لأبرام المعاهدة، اهم أسباب النزاع الحدودي بين السودان واثيوبيا اذ ان عدم دقة تحديد الحدود بين الدولتين الموروث عن الاستعمار سابقا [2].

(1) محمد عبد القادر نصر، العسكرية في المماليك والسلطنات الإسلامية، شركة كرري للطباعة، ام درمان، 2009، ص50.

(2) سلمى عثمان سيد احمد ونجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص واخرون، التداخل الحدودي في السودان التحديات والحلول، ط1، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، السودان، 2021، ص32.

4- النزاع الحدودي على منطقة الفشقة بين السودان واثيوبيا

مرت العلاقة بين السودان واثيوبيا بالكثير من المراحل ما بين فترات السلم والحرب بحكم الجوار الجغرافي والتدخل القبلي وطبيعة الدواتين الدينية والعرقية والثقافية والتاريخية، اذ نجد ان الأرض السودانية كانت محط انظار واطماع الدولة الاثيوبية، وسبب ذلك ان اثيوبيا عبارة عن هضبة تقل فيها نسبة الأراضي السهلية الصالحة للزراعة، فضلاً عن المناطق الحدودية بين الدولتين واحدة من اهم مصادر الزراعة وإنتاج المحاصيل بالنسبة للأثيوبيين، يعد الشريط الحدودي بين الدولتين من أطول الحدود في القارة الافريقية يتميز بوفرة المياه وخصوبة التربة وقربه من الأسواق الداخلية والخارجية، اذ اتجهت انظار المزارعين الاثيوبيين لهذا الشريط الحدودي وقامت بالزراعة داخل الأراضي السودانية في منطقة (الفشقة) ونتيجة عوامل داخلية وخارجية تعرضت لها الحكومة السودانية الحديثة قام المزارعون الاثيوبيين داخل الأراضي السودانية بالتمدد ما أدى ذلك الى تكوين واحد من اهم المشكلات الحدودية بين الدولتين، فضلاً عن ظهور مجموعات النهب المسلح التي ثارت من حدة المشكلات،عدم حسم موضوع منطقة الفشقة على الحدود السودانية الاثيوبية، فضلاً عن أهمية المنطقة الاستراتيجية كونها مورد رئيسي للعديد من المحاصيل الزراعية شهد هذه المنطقة نشاط مجموعات تهدد الامن والسلم الاجتماعي في شرق السودان والتهاون في حسم هذه المشكلة زاد من أطماع الجانب الاثيوبي الرسمي والشعبي تجاه الأراضي السودانية[1] اذ شهدت منطقة الفشقة عقود من النزاع بين دولة السودان واثيوبيا منذ خمسينيات القرن الماضي اذ تتهم الخرطوم ما تصفها بالمليشيات الاثيوبية بالاعتداءات المتكررة على مدينة الفشقة السودانية المتاخمة للحدود بين الدولتين هذا النزاع يبرد ثم يشتعل مرة أخرى بين الدولتين، اذ اندلعت شرارة الصراع منذ عام (1902)م عندما تم توقيع معاهدة حدود بين امبراطورية اثيوبيا والاستعمار البريطاني في السودان، اذ يتهم السودان الحكومة الاثيوبية بالتواطئي مع المليشيات التي تهدد امن الحدود في تلك المنطقة تنشط هذه المجموعات في ارض الفشقة وتعرف بعصابات (الشيفتا) وهي مجموعات منظمة ترعاها الدولة الاثيوبية يتم تمويلها من قبل كبار المزارعين وتتلقى التدريب والتسليح من قبل الجيش النظامي الاثيوبي، فضلاً عن ذلك انها غير نظامية، نشأت مليشيات الشيفتا في الخمسينيات كمليشيات صغيرة من عرقية تعرف باسم (الولغاييت) بهدف النهب والسلب وفي منتصف التسعينيات تحولت الى مليشيات كبيرة ومنظمة معظمها من عرقية الامهرية اذ تمتلك أسلحة رشاشة

(1) عوض احمد , حسين شباء، مصدر سابق، ص189.

واليات مدفعية تشن من خلالها هجمات منظمة على الأراضي السودانية، تمكنت من تهجير كامل منطقة شرق نهر عطبرة من الوجود السكاني السوداني، فضلاً عن ذلك باتت تمارس تلك الميلشيات خطف المواطنين داخل حدود السودان مقابل فديات مالية اذ قتلت العديد من المواطنين السودانيين العزل فيما تحظى هذه الجماعات باعتراف الحكومة المركزية في العاصمة الاثيوبية اديسا بابا [1] تبلغ الحدود السودانية الاثيوبية (1500) كم وهي من أطول الحدود التي يمتلكها السودان مع دول جواره الجغرافي، وهي حدود ورثها الاستعمار بموجب اتفاقيات دولية كما تدخل فيها أطراف دولية متعددة اذ عقد اجتماع في اديس ابابا في ابريل عام (1972)م تم التواصل فيه الى اتفاق بشأن الحدود بين الدولتين وتم الاتفاق على تسوية منطقة الفشقة التي تعد منطقة متاخمة للحدود السودانية الاثيوبية يحدها شمالاً نهر (ستيت) وشرقاً نهر عطبرة تبلغ مساحة الفشقة (251) كم^2 وهي احدى المحليات الخمس لولاية القضارف في شرق السودان اذ قامت اثيوبيا بالاستيلاء عليها ليصل مجموع ما تحتله حوالي (مليون) فدان تعد من اخصب الأراضي السودانية على الاطلاق وتنقسم منطقة الفشقة الى قسمين:

أ- الفشقة الكبرى: يحدها من الشمال نهر ستيت ومن الجنوب بحر السلام ومن الغرب نهر عطبرة تمتاز بأرضها الطينية المسطحة الصالحة للزراعة، تسكنها مجموعات قبلية من أهمها قبائل الحمران والفلاتة والهوسا، فضلاً عن وجود نقاط عسكرية تنتشر في كل من (اللكدي، الهشابة، زهانة، حمدايين، الدرابي، ود الحليو، مكة حكومة، الصوفي).

ب- الفشقة الصغرى: يحد الفشقة الصغرى من الجهة الشمالية نهر بإسلام ومن الغرب نهر عطبرة وشرقاً الحدود السودانية الاثيوبية، توجد فيها الكثير من الجبال والتلال تتكون من عدة مناطق منها (قلعة اللبان وام الطيور وخور سيد ومشروع الغنم وباسندة) تحيطها بالمياه من معظم الجهات فضلاً عن ذلك انها منطقة معزولة عن عمقها السوداني وغزارة امطارها الامر الذي أدى الى زيادة الاطماع الاثيوبية، اذ يعد اهم إنتاجها من المحاصيل، السمسم والذرة والصمغ العربي والخضروات والفواكه مستفيدة من الأنهار الثلاثة التي تتخلل أراضيها وهي نهر السلام ونهر عطبرة ونهر ستيت[2] .

(1) الجزيرة نت منشور على الانترنيت، 2022، https://www.aljazeera.net.

(2) فوزي عبد الرزاق مكاوي، مملكة اكسوم دراسة لتاريخ المملكة السياسية وبعض جوانب حضارتها، أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 1974، ص77.

5- تاريخ الاطماع الاثيوبية على منطقة الفشقة

بعد ان نال السودان استقلاله عام (1957)م بدا تسلل المزارعين الاثيوبيين داخل الأراضي السودانية في منطقة الفشقة وتحديدا المنطقة الواقعة بين (اللكدي) وشجرة (الكوكة) اذ حاولت السلطات المحلية منع هذه المجموعات لكنهم رفضوا الرضوخ للأوامر ورفعوا الامر الى المسؤولين الاثيوبيين، وبعد عقد اجتماع بين الدولتين تم الاعتراف من الجانب الاثيوبي بالزراعة داخل الأراضي السودانية، وطالبوا بإعفاء المزارعين الاثيوبيين من دفع الضرائب تحت ذريعة انهم يمارسون زراعة بدائية وقليلة ولم يتوصل الطرفين الى اتفاق، وفي عام (1958)م عاد المزارعون الاثيوبيين ومارسوا الزراعة باليات واستعدادات أكبر في المنطقة اذ تجاهل هؤلاء المزارعون الاتفاقيات الحدودية بين الدواتين، استمر التمدد الاثيوبي داخل الأراضي السودانية في منطقة الفشقة حتى عام (1962)م وقاموا بإزالة العلامات الحدودية التقليدية التي كانت موجودة في المنطقة ينظر خريطة (4) لمنطقة النزاع، تجاهلت الحكومة السودانية التمدد الاثيوبي داخل الأراضي السودانية بحجة التوتر الأمني في جنوب السودان ثم توالت المفاوضات بعد ذلك بين الجانب السوداني والاثيوبي حول الحدود، كان الإصرار السوداني واضح في التمسك بالاتفاقيات الموقعة في قضية الحدود بين الدولتين في حين كان الجانب الاثيوبي يتجنب النقاش حول مثلث الفشقة وهي ارض سودانية تاريخية لا تقبل المساومة فضلاً عن ذلك تطمع اثيوبية بضم المنطقة والضغط على السودان ليتنازل لها عن منطقة الفشقة [1] اذ شهد عام (1971)م مفاوضات جديدة في مسيرة العلاقات السودانية الاثيوبية عن طريق زيارة اجراها الرئيس جعفر النميري ووزير خارجيته منصور خالد، اذ نص البيان المشترك في(1971/11/7)م على تأكيد الدولتين على البيانات المشتركة في مسالة الحدود والاتفاقيات السابقة التي توصلت لها لجنة الحدود واللجان الوزارية المشتركة بينهما، دون الاخلال بموقف الطرفين الذي مضمونه وثائق الحدود المشتركة واللجان الوزارية والاستشارية اذ اثمر الاجتماع الذي عقد في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا عام (1972)م على قرار الحكومة الاثيوبية الخاص بالاعتراف بخط الحدود بين الدولتين باعتباره حدود اساسية مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة، ويعد هذه الاتفاق من اهم الاتفاقيات التي توضح حدود السودان بطريقة قانونية تعترف بها الحكومة الاثيوبية بشكل رسمي وقانوني [2].

(1) عثمان صالح سبي، علاقة السودان بأثيوبية عبر التاريخ، جامعة المنصورة، مصر، 2016، ص31.

(2) عوض احمد حسين شبا، مصدر سابق، ص198.

خريطة (5) منطقة الفشقة الحدودية من السودان واثيوبيا

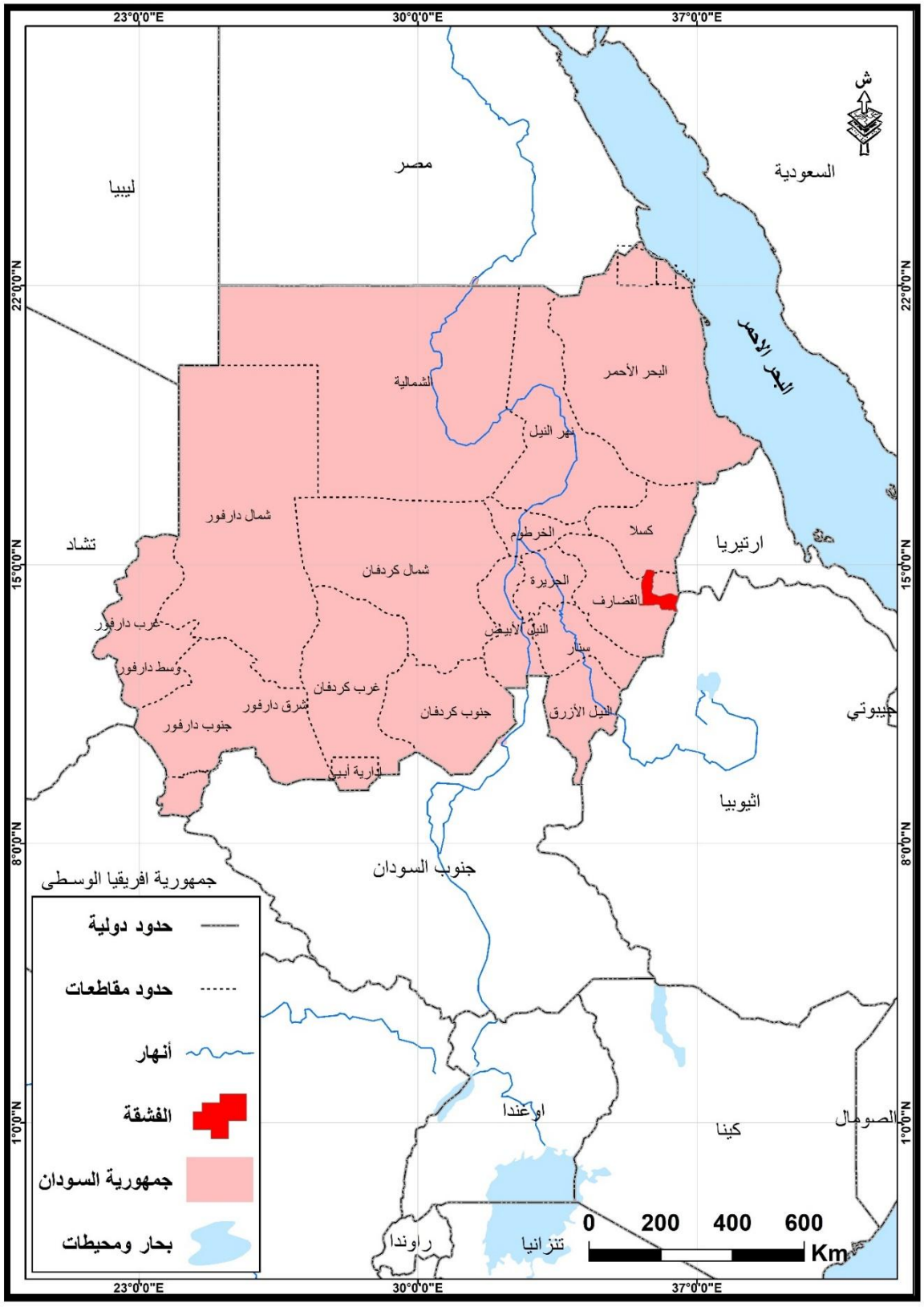

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الأطلس الجغرافي للعالم، الرابط https://google.com/searc، وباستخدام برنامج ArcMap V_10.8

6- العوامل التي أدت الى تصاعد مشكلة الحدود

هناك ما ينذر بخطورة الوضع والتصعيد الى حد القوة العسكرية المباشرة ما بين السودان واثيوبيا، فضلاً عن تمسك كلا الدولتين بحقوقهما التاريخية وعدم التزام اديس ابابا بالالتزامات القانونية، والتنصل من اتفاقية ترسيم الحدود عام (1902)م فضلاً عن ان هذه المعاهدة ضمن اتفاقيات تنظم مجرى نهر النيل المهم بالنسبة للسودان ودول أخرى مثل مصر وسعي اديس ابابا بالتنصل من الاتفاقية الدولية سوف يجر المنطقة الى الكثير من القضايا الشائكة وهذه القضايا تمثل امن قومي بالنسبة للدول الأخرى التي تمس مصالحها[1]. وتنصل اثيوبيا من هذه الاتفاقية يفتح عليها الكثير من القضايا الحدودية ليس فقط منطقة الفشقة اذ نصت المادة الثالثة من اتفاقية الحدود بين السودان واثيوبيا على ان تكون الفشقة للسودان مقابل بني شنقول تنضم لأثيوبيا وهي أراض سودانية تخضع للاحتلال البريطاني وترد الى اثيوبيا فور الخروج البريطاني منها، لذا نجد من هذا الاتفاق نصوصاً واضحة تلزم اثيوبيا وضع علامات أرضية وهذا ما لا ترغبه اثيوبيا وتتهرب منه في تنفيذ الاتفاق، يعد التقدم العسكري السوداني انتهاكاً لسيادة اثيوبيا ما جعلها تتأهب عسكريا، والدولتان بقيتا على اهبة الاستعداد للمواجهات العسكرية بسبب النزاع الحدودي، وما يدفع الأمور الى التصعيد والتعقيد في إطار خلط القضايا الشائكة ببعضها البعض بين السودان واثيوبيا فضلاً عن عدم اعتراف اثيوبيا بالحدود المتفق عليها في الاتفاقيات الدولية لاسيما عام (1902)م بدا خلط قضية الحدود بقضية سد النهضة المقيم على أراضي تابع الى الأراضي السودانية انضمت الى اثيوبيا بموجب اتفاقيات دولية سابقة ما ينذر هذا الوضع بحدوث توترات بين الدولتين تصل الى حد المواجه العسكرية[2].

(1)George0mikhail.egypts military ties with sudan linked to stance on nile raver dam, al monitor, December l,2020.p18

(2) عوض احمد حسين شباء، مصدر سابق، ص197.

7- تنامي النزاع الحدودي بين السودان واثيوبيا

تعد السودان وإثيوبيا أكبر دولتين في منطقة القرن الإفريقي اذ يقفان في مواجهة قد تنزلق إلى حرب لا يرغب اي من الطرفين خوضها، في منتصف (2020)م بينما كانت إثيوبيا منشغلة بالنزاع في اقليم التيغراي(*) سيطر السودان على منطقة الفشقة الحدودية متجاهلا التسوية شبه الودية بينهما لاستعمال الأرض، اذ قام الجيش السوداني بإخلاء الاف من المزارعين معظمهم من ثاني أكبر مجموعة أثنية في إثيوبيا (الأمهر) فضلاً عن ذلك قامت إثيوبيا مدفوعة بقوات عسكرية ونشر قوات فيدرالية ورجال المليشيات الموالية لها ما أدى إلى حدوث اشتباكات مسلحة عنيفة بين الدولتين تكررت بين مدة وأخرى، اذ يزيد مخاوف التصعيد الذي قد يجر دولتين إقليميتين إلى نشوب حرب حدودية كارثية بين اثيوبيا والسودان (1) اذ استمر النزاع لعقود حول الأرض الحدودية ذات (260)كم^2 التي تعرف بالفشقة المنطقة التي يسميها الاثيوبيون (المازيغا) ويعدوها جزءا من دولتهم بينما تؤكد الخرطوم بان هذه المنطقة التي تغطي الحدود الشرقية تعد سلة الخبز لولاية القضارف في شرق السودان والحدود الغربية لإقليم الامهرة والتيغراي، اذ تنتمي رسميا الى السودان وفق خرائط الحقبة الاستعمارية، فضلاً عن ذلك رسمت قبل اكثر من قرن وحدودها لم يتم ترسيمها بوضوح ابدا، اذ اتفقت الحكومة السودانية والاثيوبية على صيغة تعاون يستطيع خلالها كل مواطن اثيوبي او سوداني ان يزرع ارضه، مع اتفاق الدولتين على ترسيم الحدود بصورة رسمية في توقيت غير محدد، اذ أدى الاضطراب السياسي الحالي في كلا الدولتين الى زيادة حدة النزاعات الحدودية القديمة والعودة الى المربع الأول بين الدولتين المتجاورتين وعاد موضوع منطقة الفشقة في مقدمة المشكلات الحدودية بينهما(2) اما بالنسبة لقضية المياه يعد نظام الموارد المائية الذي يتكون من ثلاثة اقسام رئيسية هي نظام العرض (امدادات المياه) ونظام الطلب الذي يعرف بنظام الميزان المائي فضلاً عن القسم الثالث نظام إدارة الموارد المائية، تمتلك اثيوبيا موارد مائية وفيرة لاسيما من مياه الامطار اذ يبلغ الإجمالي السنوي 936مليار متر مكعب الا انها لا تستفيد منها بصورة مباشرة

(*) التيغراي: إقليم يقع في شمال اثيوبيا تحده من الشمال ارتيريا ومن الغرب السودان ومن الشرق إقليم عفر ومن الجنوب إقليم امهرة تبلغ مساحة الإقليم 53036كم2حدثت في هذا الإقليم حرب عام 2020م بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتيغراي استمرت عامين حتى وقعت اتفاقية سلام بين طرفي النزاع سنة 2022م

(1) احمد همام محمد همام، العوامل المؤثرة على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا، بحث منشور، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، 2020، ص514.

(2) الحارث عبد الله، احتواء النزاع المشتعل حول الحدود بين السودان واثيوبيا تاريخ النزاع وسياقاته والحلول المقترحة، صادر من مجموعة قسم افريقيا، 2021، ص21.

لأسباب جيولوجية عدة منها زيادة نسبة التبخر بشكل كبير والمياه السطحية المتجددة التي تقدر ب 122 مليار متر مكعب سنويا تجري خلال 12 حوضا نهريا رئيسا من أبرزها النيل الأزرق والسوباط وتاكيزي، تسهم مجتمعة بنسبة 86% من مياه النيل عند اسوان فضلاً عن امو–جيبي الذي ينقل المياه الى كينيا قرابة 80% من هذه المياه ما يعادل 97 مليار متر مكعب، تجري خارج اثيوبيا لذا وضعت اثيوبيا استراتيجية لتخزين المياه اعتمدت هذه الاستراتيجية على بناء السدود وتخزين المياه لاستخدامها في توليد الطاقة الكهرباء والزراعة المروية، اذ بدأت اثيوبيا في التهديدات والتدخلات العسكرية من خلال دعم الجبهة الشعبية لتحرير السودان التي قامة بتدمير قناة جونجلي[1] فضلاً عن تميزها بموقع استراتيجي هام ومؤثر في منطقة القرن الأفريقي ما جعلها ذات أهمية استراتيجية فضلاً عن أهميتها في استراتيجيات الدول العظمى، فالموقع الجغرافي للقرن الافريقي المطل على سواحل المحيط الهندي والبحر الأحمر، اذ توصف اثيوبيا بأنها خزان مياه شرق أفريقيا لا ترد إليها أي مياه من الخارج بينما تمد جميع جيرانها بالمياه فأثيوبيا الدولة الوحيدة في القارة التي تحتوي على (11) بحيرة (14) نهراً رئيساً منها (12) نهراً دولياً مشتركا مع جيرانها من اهمها النيل الأزرق والدندر وعطبرة والسوباط التي تنحدر باتجاه جنوب السودان ثم السودان ومن ثم تتجه الى مصر[2] قامت اثيوبيا بتشييد سد النهضة وخلط القضايا الحدودية بقضايا السد المقيم في منطقة بني شنقول التي تتبع السودان وفق مصادر تاريخية انظمت الى اثيوبيا في معاهدة المبرمة عام 1902م بين الدولتين لتقسيم الحدود بينهما[3] يعتمد السودان في الاحتياجات المائية على نهر النيل بشكل كبير اذ تغير الوضع في السودان بعد عام (2011)م وحرم من (80%) من احتياطه النفطي بذلك اعتمد اقتصاده على الزراعة فقد السودان نسبة كبيرة من المخزون المائي الذي كان من الممكن الاستعانة به في أي مشروع تنموي مستقبلي اذ اثر على حصته المائية من النيل مما يخلق صراع حول المياه مستقبلا[4].

(1) بدر حسن شافعي، مصر واثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل سد النهضة نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص51–52.

(2) انتصار معاني علي، الابعاد الجيوبولتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب (مصر والسودان)، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد28، 2017، ص286.

(3) احمد همام محمد همام، العوامل المؤثر على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا، جامعة أسيوط، مجلة العلوم السياسية والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، 2022، ص509.

(4) Dale Whittington, john Waterbury and marc jeulandc, the grand renaissance dam and prospects for cooperation on the eastern nile, university of North Carolina at chaperl hill, 2014, p12

ثانياً: المشكلات السياسية بين السودان وارتيريا

تقع ارتيريا في منطقة القرن الافريقي في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة افريقيا، بين دائرتي عرض(َ15_ °18)شمالاً وخطي طول(َ36_°43)شرقاً تحدها دولة السودان من الشمال والغرب وتشترك معها بحدود يبلغ طولها (605)كم ومن الجنوب دولة اثيوبيا بحدود يبلغ طولها (912)كم وجيبوتي من الجنوب الشرقي بحدود طولها (113)كم اذ تطل على البحر الأحمر من الشرق بواجهة يبلغ طول ساحلها (1000)كم فهي تشبه مثلثاً محصوراً بين السودان واثيوبيا وجيبوتي[1].

1- المشكلات السياسيه بين السودان وارتيريا:

لا توجد مشكلات حدودية كبرى بين السودان وارتيريا، الا ان الحكومة الارتيرية تتهم السودان بدعم المعارضة الارتيرية المسلحة وتسهيل حركتها على الحدود بين الدولتين [2] البالغ طولها (605)كم التي تم الاتفاق عليها في معاهدة بين بريطانيا وإيطاليا لتوضيح مناطق نفوذ الدولتين في المدة الواقعة بين الأعوام من سنة(1891_ 1902)م اذ لا يوجد أي خلاف حول البروتوكولات، التي تم التخطيط لها ورسم معالمها على الارض من قبل الاستعمار باستثناء التوسع الارتيري في المنطقة الواقعة جنوب (طوكر) التي تقطنها قبائل مشتركة من بني عامر والحباب[3].

وإن الخلاف الحدودي بين السودان وارتيريا سببه البروتوكول بين دول الاستعمار عن مناطق النفوذ في السودان وارتيريا في شرق القارة الافريقية اذ تم تحديد الحدود بين إيطاليا وبريطانيا على أساس هذا البروتوكول، فضلاً عما جاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية اذ يمكن احتلال (كسلا) مؤقتاً عند الغزوات الحربية، والاتفاقيات المبنية على هذا البروتوكول هي التي ترسم الحدود بين ارتيريا والسودان بشكل دقيق[4].

تمتد الحدود بين السودان وارتيريا من منطقة راس قصار على البحر الأحمر، الى ام حجر عند مثلث الحدود السودانية الارتيرية الاثيوبية بارض منبسطة ليس فيها حواجز جغرافية طبيعية باستثناء نهري القاش والبركة اللذان ينبعان من ارتيريا ويكونان دلتا داخل الأراضي السودانية من السهل المرور

(1) داني كونل، القاموس التاريخي لإرتيريا، مطبعة اسكار كرو، لا نهام، ط2، 2011، ص50.

(2) الأمين سر الختم عثمان، الحدود السياسية لدولة السودان بعد الانفصال، مجلة جامعة القران الكريم، مجلد 18، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، 2015، ص263.

(3) موقع الجزيرة الاخباري، تراشق بين السودان وارتيريا، منشور على الانترنيت، 2018، الصفحة الرئيسية. https://www.aljazeera.net

(4) الإدارة العامة للحدود، ملف الحدود السودانية الارتيرية، 1990، ص2.

عبرها، فضلاً عن جانب الحدود الجغرافية يوجد تداخل سكاني بين الدولتين اذ ان اغلب مكونات شرق السودان العرقية لديها امتداد داخل الاراضي الارتيرية لاسيما في الجزء الغربي منها الذي يطلق عليه اسم (إقليم القاش) ومنطقة ساحل البحر الأحمر، يعد التداخل الحدودي له دور في نشاط المعارضة الارتيرية ضد الاستعمار الاثيوبي من اجل نيل استقلال ارتيريا،اذ كانت أراضي شرق السودان مناطق تحتضن التنظيمات الارتيرية ومعبرا لتسليحها استمر هذا الوضع حتى قدوم حكومة البشير عام (1989)م ولغاية سقوط نظامه (2019)م اذ كانت هذه المنطقة الحدودية في شرق السودان التي تحاذي ارتيريا مسرحا للعمليات العسكرية والتنظيمات المسلحة مما يجعلها منطقة حدودية ملتهبة تنذر بوجود مشكلات بين الدولتين[1].

(1) عبد المنعم الفكي، حرص ارتيري على لعب دور شرق السودان، مؤتمر سياسي، الخرطوم، 2022، ص4.

المبحث الثاني

النزاع الحدودي بين السودان وتشاد ودولة افريقيا الوسطى

أولاً: المشكلات الحدودية بين دولة السودان وتشاد

تمهيد

تعود هذه المشكلات إلى المعاهدات التي وضعها الاستعمار وأبرمتها الدول الأوروبية دون مراعاة لعديد من العوامل، مثل الوحدة الجغرافية للأقاليم، ووحدة اللغة والدين، أو القبائل التي تم تقسيمها دون احترام حقوقها في تقرير المصير ما أدى إلى نشوء القبائل الحدودية المشتركة التي تشكل أحد أهم أسباب النزاعات الحدودية تعد المنطقة الحدودية بين تشاد والسودان مسرحا للتنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين، اذ تعد كلتا القوتين حريصتين على توسيع نفوذهما والسيطرة على الموارد الاستراتيجية في المنطقة، التي تشمل الذهب والعاج والمطاط والنفط[1] تمتد المنطقة الحدودية بين السودان وتشاد جغرافيا من إقليم دارفور وتشاد من الصحراء الكبرى عبر منطقة الساحل الى افريقيا الوسطى والشرقية، اذ ترتبط المشكلات الحدودية في هذا المنطقة ارتباط وثيق بما يجري في إقليم دارفور في السودان وأسباب هذه الازمات والنزاعات تأتي من دول جوار السودان وعواقبها مؤثرة على السودان و الدول المجاورة نفسها [2].

ثانياً: تاريخ النزاع الحدودي بين دولة السودان وتشاد

حرصت كل من بريطانيا وفرنسا في مؤتمر عقد بين الدولتين في برلين (1885)م على حيازة أقاليم شاسعة في افريقيا، ما يعرف بتحديد مناطق النفوذ التي رسمتها دول الاستعمار في غرب القارة الافريقية بصفة لاسيما في المناطق التي تقع الى الشرق والغرب من نهر النيجر، لقد حققت تلك الصفقة مناطق نفوذ واسعة لفرنسا شمالاً وجنوباً وشرقاً من بحيرة تشاد وعلى هذا الأساس والتقسيم أصبحت الحدود باتجاه السودان غير محددة[3] يشكل المثلث الحدودي بين السودان وتشاد ودولة افريقيا الوسطى احد اكثر بؤر التداخل العرقي والقبلي تعقيدا اذ لم تمنع الحدود من استمرارية الاتصال بين هذه

(1) صلاح محمد اجبارة، التنافس الاستعماري على الحدود بين تشاد والسودان، بحث منشور، المجلة العلمية لكلية التربية، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2024، ص124.

(2) جيرومي توبيان، حرب تشاد السودان بالوكالة وعملية دارفور، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف، 2007، ص18.

(3) البخاري عبد الله الجعلي، حدود السودان الغربية مع تشاد وافريقيا الوسطى وليبيا، ط1، الشركة العامة للنشر والتوزيع، الدوحة، 2004، ص17.

المجتمعات، هذه من ناحية ومن ناحية أخرى توجد في هذه المناطق[1] لحدودية مناجم الذهب التي زادت من حدة النزاع بين الدولتين وضعت الحدود الافريقية من قبل الاستعمار دون مراعات للأوضاع الطبيعية او الاثنوجرافية التي لم تراعي مصلحة الدول اثناء تقسيم أراضي القارة بل كانت استجابة لرغبات واهواء ومصالح الاستعمار، معظم المشكلات بين الدول الافريقية ناتجة عن عدم المعرفة بالأراضي القبلية في القارة فكثيرا ما قسمت أراضي القبيلة الواحدة بين أكثر من دولة في معظم مناطق القارة[2]، تعد المشكلات الحدودية في الحدود الغربية للسودان مع تشاد ذات جذور، في بادئ الامر كانت الخلافات القبلية على الزراعة والرعي ثم تطورت الى جماعات مسلحة تصارع من اجل الوصول الى السلطة والحدود السودانية تمثل جزءاً من العوامل التي ساعدت على حدة النزاعات لاسيما القبلية فالسودان يجاور سبع دول من الدول الافريقية جنوب الصحراء اذ توجد كثير من النزاعات والمشكلات القبلية والصراعات الاثنية بين الجماعات حول السلطة فضلاً عن موجات الجفاف والتصحر التي نتجت عنها مجاعات لذلك لجأ الكثير من المواطنين الى الدول المجاورة للسودان طلباً للأمان والإغاثة، وساهمت هذه العوامل في نزوح الكثير من القبائل والجماعات الى المناطق الحدودية بين السودان ودول جواره التي استقرت بعضها ومارست نشاطات اقتصادية مثل الزراعة والرعي وأصبحت في ما بعد المناطق التي استوطنتها تلك الجماعات مناطق نزاع بين السودان والدول المجاورة بالخصوص المناطق الحدودية وخير مثال على ذلك الحدود السودانية التشادية اذ يتباين المناخ في تلك المناطق التي تقطنها قبائل مشتركة ومتداخلة بين الدولتين حتى انه يقل الوعي بوجود حدود سياسية تفصل بين دولتين، اذ انعكست حالة عدم الاستقرار الأمني في تشاد وساعد على ذلك توفر الأسلحة وانتشارها على الأوضاع في إقليم دارفور المحاذي لتشاد ونتج عنه صراعات مسلحة وعمليات نهب ونزاعات قبلية داخل حدود السودان وقد شهدت الحدود بعض التجاوزات التشادية الى داخل حدود السودان اذ قامت القوات التشادية بحرق قرى سودانية تقع في المناطق الحدودية بين الدولتين مثل قرية جميرة بالجنينة وقرية سلا خمسية بوادي صالح وفي بعض الحالات أجبرت القوات التشادية المواطنين السودانيين على دفع ضرائب لحكومتها في المناطق المتاخمة لحدودها[3].

(1) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، قلق تشاد من تمدد الصراعات السودانية الى داخل البلاد، منشور على الانترنيت، 2023، https://futureuae.com

(2) النجار عاشور مسعود، مشكلة الحدود السياسية في القارة الافريقية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، كلية الآداب، مجلد12، 2016، ص30.

(3) بدر الدين عبد الله الامام موسى، الصراعات القبلية في السودان الجذور والابعاد، ط2، مكتبة جزيرة الورد، 2004، ص65.

ثالثاً: تطور النزاع الحدودي بين السودان وتشاد

تعد العلاقات السودانية التشادية مضطربة سياسيا وغير مستقرة على الحدود بسبب التركيبة الاثنية والظروف البيئة الجغرافية، اذ تقيم مجموعة من القبائل المتداخلة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، مما أدى الى اشعال الصراعات في الجزء الغربي من السودان المحاذي لدولة تشاد وانعكست هذه الصراعات على امن الدولتين وظلت كل من الدولتين تلعب دوراً محوريا في التأثير الأمني على الحدود بينهما، اذ تم الاتفاق على بروتوكول امني أدى الى تكوين قوة مشتركة من الجيش السوداني والتشادي، ان تاريخ الصراع الحدودي يعود الى النزاعات القبلية على طول المناطق الحدودية بين الدولتين، ومن اجل امن وضمان استقرار المناطق الحدودية وفض النزاعات، لابد وضع رؤية مستقبلية على طول الحدود بين الدولتين اذ وجهت تشاد اتهام الى السودان بانتهاك سيادة ارضيها والتدخل في شأنها والسعي للإطاحة بنظامها، ومن جانب اخر اتهمت السودان الدولة التشادية بدعم المسلحين في إقليم دارفور المحاذي للحدود التشادية، عن طريق توفير الأسلحة والدعم المباشر لحركات التمرد في الإقليم، كل هذه الاتهامات بين الطرفين تلقي بظلالها على العلاقة بين الدولتين، اذ دعمت تشاد القبائل على حدود التماس بينها وبين إقليم دارفور، حتى ان الرئيس التشادي ينتمي الى قبيلة (زغاوة) المنتشرة على الحدود السودانية التشادية والتي تعد من اهم القبائل المتمردة في الإقليم والمطالبة باستقلاله فضلاً عن ذلك تدعم الحكومة التشادية الكثير من القبائل في إقليم دارفور السوداني المتمردة على السلطة والمطالبة بالاستقلال ومن اهم هذه القبائل (قبال القمر، والتاما، والقرعان) حتى أصبحت معارضة رسمية ضد الدولة السودانية مدعومة من تشاد[1].

رابعاً: اهم المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان وتشاد

اذ تم ترسيم الحدود بين دول القارة الافريقية من قبل الاستعمار التي اخذت شكلها دون مراعات او اعتبارات طبيعية او بشرية لتقسيم ان هذا التقسيم الذي اجراه الاستعمار استنادا على خطوط الطول والعرض او توفير موارد طبيعية او بشرية مما كرس الاضطرابات الداخلية في تلك الدول[2].

(1) إبراهيم برمة احمد، أثر الاتفاقية المشتركة على الاستقرار والامن في السودان، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، العدد66، 2023، ص497.

(2) فوزي درويش، التقييم الإداري لأفريقيا، دار الكتب، القاهرة، 1999، ص26.

تعد الحدود السودانية التشادية من الأطول الحدود المشتركة للسودان اذ تبلغ حوالي (1403)كم وتمر عبر أراضٍ خصبة سهلية غنية بالمراعي سهلة العبور، تسكنها قبائل مشتركة بين الدولتين ذات احتكاك وتواصل مستمر على طول جانبي الحدود وتمارس نشاطاتها البدوي والاجتماعية والثقافية والتجارية اللاسيما بها [1].لارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك على طبيعة العلاقات بين الدولتين اذ وقعت الكثير من المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات بين الدولتين لتامين الحدود كما في جدول (11) الذي يوضح اهم المعاهدات والاتفاقيات الحدودية بين الدولتين خلال الأعوام المختلفة [2].

جدول (11) الاتفاقيات وتسويات الاتفاق الموقعة بين السودان وتشاد

ت	الاتفاقيات والمعاهدات	السنة
1	اتفاقية فاشودة حددت بموجبها مناطق نفوذ الاستعمار	1885م
2	اتفاقية تحديد الحدود بين تشاد والسودان من قبل فرنسا وبريطانيا	1904م
3	مؤتمر السلام	1919م
4	اتفاق يناير لترسيم الحدود	1923م
5	اتفاقية تعزيز التعاون الأمني بين السودان وتشاد	2003م
6	اتفاقية ضبط الحدود بين السودان وتشاد في دكا	2008م
7	بروتوكول تنظيم الحدود بين السودان وتشاد	2011م

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على سليمان قناوي حمادي، الإشكالية الاثنية في دول الجوار، رسالة ماجستير، جامعة بني سويف، كلية الآداب،2001.

خامساً: أبرز المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان وتشاد

1- منطقة بير سليبة وعرديبة: تقع هذه المنطقة في ولاية غرب دارفور على الحدود السودانية التشادية شمال مدينة الجنينة، ينظر الى الخريطة (3)، اذ بدأ الصراع الحدودي حول الأراضي وملكية الموارد وحقول النفط في تلك المنطقة بين الدولتين التشادية والسودانية، اذ تحول النزاع الى صراع مسلح بقيام مجموعة تشادية مسلحة بقتل ما يقارب (18) شخص ونهب إبلهم وقطعانهم هذه الحادثة تزامنت مع وجود معارضة تشادية مسلحة في الأراضي السودانية وانتشارها على الشريط الحدودي واختلاطها مع البدو الذين يعيشون في تلك المناطق الحدودية[3].

(1) سليمان قناوي حماد، الإشكالية الاثنية في دول الجوار، رسالة ماجستير، جامعة بني سويف، كلية الآداب، 2001، ص39.

(2) إبراهيم برمة احمد، مصدر سابق، ص499.

(3) مركز تقدم للسياسات، صراع الحدود السودانية التشادية الدوافع والمالات، 2008، ص1.

2- معبر ادري: يقع معبر ادري بين الحدود السودانية التشادية خريطة(5) ويربط بين مدينة ادري التشادية شرق تشاد وإقليم دارفور غرب السودان، يعد هذا المعبر الحدودي منطقة استراتيجية مهمة على الحدود السودانية التشادية وهو شريان اقتصادي وثقافي للمناطق الحدودية بين السودان وتشاد، ويسهل التجارة الثنائية وحركة الافراد بين الدولتين اذ يتميز بموقعه الجغرافي الذي يساهم في تسهيل العمليات اللوجستية ويشكل نقاط ارتكاز للمنظمات الإنسانية والدولية، اذ شهد اندلاع معارك بين الجيش السوداني والقوات التشادية راح ضحيتها نحو (18)الف قتيل وقرابة (10) مليون نازح ولاجئ وفق ارقام الأمم المتحدة وتقدير خسائر البنية التحتية للبلاد (150) مليون دولار حسب الإحصاءات الحكومية، يعد ملف الإغاثة احد نقاط الخلاف بسبب إصرار القوات التشادية على دخول المساعدات من خلال معبر ادري واعتراض الحكومة السودانية التي تتهمها بنقل شحنات أسلحة الى المعارضة في إقليم دارفور[1] تعد هذه المنطقة الحدودية من اكثر المناطق المتنازع عليها بين السودان وتشاد لأهميتها الاقتصادية، فضلاً عن تأثير النزاع الحدودي على العلاقات بين الدولتين، ذا لم تحل هذه التنازعات بالطرق السلمية تتطور الى مشكلات ومواجهات عسكرية وحروب دامية، مثال على ذلك الصراع الحدودي حول شريط (اوزو) الحدودي بين ليبيا وتشاد استمر النزاع عقداً كاملاً من الزمن مخلفاً اثاراً وندوباً ما زال يعاني منها الطرفان لاسيما على حدود التماس بين الدولتين، لذلك يتوجب دراسة مشكلات الحدود بين الدول بغية إيجاد حلول مستدامة كما ينبغي تسوية النزاعات القائمة بطرق سلمية فالسودان موضوع الدراسة يعاني من مشكلات حدودية معقدة بسبب امتداده لمسافات طويلة وتعدد جيرانه وتعود أسباب هذه المشكلات الى تخطيط الاستعمار غير الدقيق للحدود والمعاهدات التي ابرمتها الدول الاوربية الاستعمارية دون مراعات للأقاليم الجغرافية، ووحدة اللغة والدين والانتماء القبلي، اذ قسمت هذه الدول دون احترام حقوقها وتقرير مصيرها، اما في ما يخص المشكلات الحدودية بين دولة السودان وجارها الغربي تشاد، نشوء القبائل الحدودية احد اهم أسباب النزاع الحدودي بينهما، فضلاً عن ذلك التنافس الاستعماري سابقا بين فرنسا وبريطانيا على الهيمنة ونهب الثروات التي شملت الذهب والعاج والمطاط [2].

(1) موقع الجزيرة الاخباري، معبر ادري نقطة حيوية بين تشاد والسودان، منشور على الانترنيت، 2024، الصفحة الرئيسية https://www.aljazeera.net

(2) صلاح محمد جبارة، التنافس الاستعماري على الحدود بين تشاد والسودان، كلية الآداب، جامعة سرت، المجلة العلمية لكلية الآداب، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2024، ص124.

خريطة (6) الحدود السودانية التشادية ومعبر أدرى

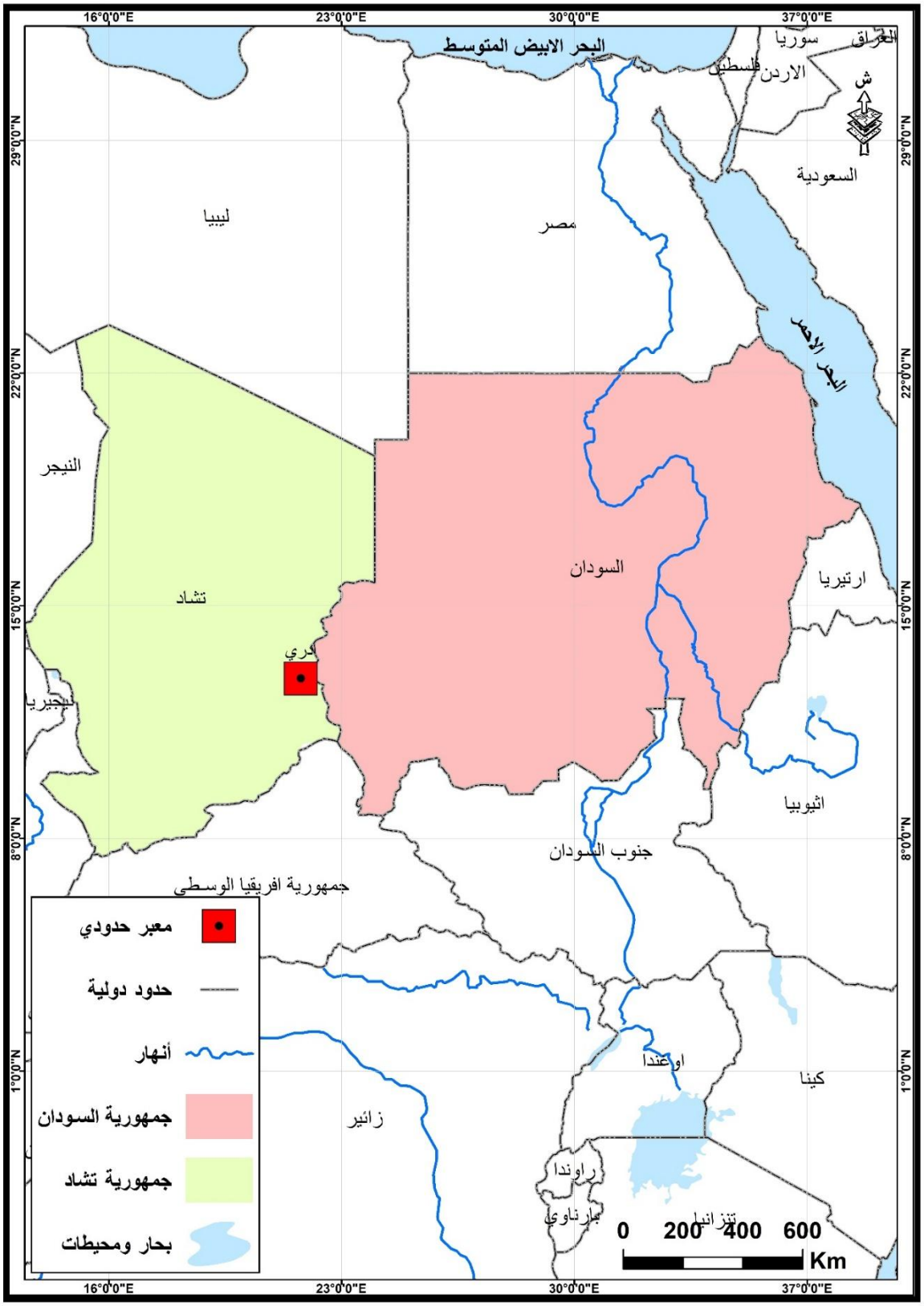

المصدر: الباحث بالاعتماد على الاطلس الجغرافي للعالمaljazeera.net/amp/newsKوباستخدام برنامج ArcMap V_10.8

سادسا: المشكلات الحدودية بين السودان ودولة افريقيا الوسطى

واجه السوادن بعد حصوله على الاستقلال تحديات كبيرة الامر الذي اثر على العلاقات مع دول جواره بما في ذلك دولة افريقيا الوسطى اذ كانت للحرب الاهلية بين السودان وجنوب السودان التي أدت الى نزوح جماعات كبيرة من السكان الى دول الجوار رافق ذلك ظهور حركات وجماعات مسلحة خارج اطار القانون تتنقل عبر الحدود بين السودان ودولة افريقيا الوسطى أدى ذلك الى توجيه الاتهامات بين الدولتين بدعم تلك الجماعات المسلحة او التواطؤ معها ، يشترك السودان وافريقيا الوسطى في العديد من المصالح بسبب قربهما الجغرافي وروابطهما التأريخية وتعد مدينة (ام دافوق) احد اكبر المناطق الحدودية التي تربط السودان بأفريقيا الوسطى ومعبر رائيسي لحركة التجارة بين الدولتين [1]،على مدى السنوات الأخيرة ظلت الحدود الواقعة بين الدولتين تعيش حالة مستمرة من الاضطرابات السياسية والحروب الاهلية اثرت على العلاقة بينهما استمرت الحرب الاهلية التي اندلعهت في افريقيا الوسطى على أساس عرقي وديني وامتدت اثارها الى السودان في إقليم دافور تحديداً اذ أصبحت الحدود مفتوحة بين الدولتين لسنوات طويلة مما اثر على استقرارها الأمني وتسببت في حدوث مشكلات حدودية بينهما[2]

سابعا: تاريخ النزاع الحدودي بين السودان ودولة أفريقيا الوسطى

تعد دولة افريقيا الوسطى من الدول الحبيسة غير الساحلية في وسط القارة الافريقية تحدها تشاد من الشمال والسودان من الشمال الشرقي وجنوب السودان من الشرق ودولة الكونغو الديمقراطية من الجنوب والكاميرون من الغرب وهي تغطي مساحة تقدر بحوالي (620000)كم^2 أي ما يعادل (240000)ميل مربع وعدد السكان حوالي (6.4مليون نسمة) وعاصمة البلاد مدينة بانغي[3] يوجد الكثير من حدود دول القارة الافريقية التي تفصل دول القارة لم يتم رسمها بشكل دقيق وهي مشكلة لا تزال حتى يومنا هذا، وتزداد تعقيدا رغم اكثر الدول المستقلة في افريقيا اختارت الحفاظ على حدودها الموروثة من الاستعمار تلافياً لحدوث صراعات حول الأراضي الحدودية بينها وبين دول جوارها، اذ كان للاستعمار الأوربي دون ادنى شك تأثير عميق على المجتمعات الافريقية، من خلال تجارة الرقيق في القرون التي سبقت الحركة الامبريالية حين قامت القوى الاوربية بتصدير ما يقارب (20) مليون افريقي

(1) احمد عبد الونيس شتا، حدود مصر الدولية، مركز البحوث والدراسات السياحية، ط1، القاهرة، 1993، ص100.
(2) احمد عبد الونيس شتا، مصدر سابق، ص108.
(3) ناثان نون، الاثار طويلة المدى لتجارة الرقيق في افريقيا، المجلة الاقتصادية الفصلية، مجلد 123، 2008، ص139.

وبيعهم عبيداً في أسواق النخاسة[1] يظهر التاريخ الافريقي في المدة ما بين نهاية تجارة الرقيق وبداية الحكم الاستعماري، وقوع حدث كبير كان له تداعيات مؤلمة طويلة الأمد وهو عملية التدافع نحو افريقيا التي بدأت بانعقاد مؤتمر برلين في تشرين الثاني عام (1884)م الذي استمر انعقاده حتى شباط عام (1885)م حين قسم الاوربيون افريقيا الى مناطق نفوذ ومحميات ومستعمرات، ورسموا حدودها في العواصم الاوربية في وقت كان الأوربيون بالكاد قد استقروا في افريقيا ومعرفتهم بأحوالها ووضعها الجغرافي والسياسي محدود للغاية وبقيت تلك الحدود الى يومنا هذا راسخة ملتهبة حتى بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية ونتيجة ذلك اصبح جزء كبير من الشعوب الافريقية ينتمي الى مجموعات عرقية مقسمة بين دول مختلفة وهذا التحديد غير المناسب من قبل الدول المستعمرة سبب الكثير من المشكلات الحدودية بين دول الجوار في القارة الافريقية، اذ افرزت هذه الحدود المصطنعة صراعات عرقية لا سيما عقب تقسيم المجموعات العرقية عبر الدول الافريقية، يعد هذا التقسيم العرقي الذي أدى بدوره الى بروز النزاعات الحدودية وساعد في خلق الايديولوجية الانفصالية والقومية عند هذه المجموعات العرقية المنقسمة في قلب القارة الافريقية والتي غالبا ما استخدمت من قبل الحكومات بشكل فعال لزعزعة استقرار الدول المجاورة مما مهد الطريق لظهور التميز بين الأعراق المنقسمة في المجال السياسي واندلاع الحروب العرقية[2] تعقدت قضية الحدود السياسية كثيرا بسبب تدهور الظروف الأمنية الناتجة عن الصراعات السياسية الداخلية لبعض الدول، اذ غالبا ما نتجت عنها تدفقات من اللاجئين عبر الحدود وما افرزته من مشكلات امنية وسياسية واقتصادية وصحية للدول المشتركة في الحدود، يعد هذا حال الحدود السودانية عندما استقل السودان عام (1956)م اذ تم وضع اول دستور مؤقت له يضع جميع الأراضي السودانية التي تشمل الأقاليم اثناء الحكم الثنائي المصري الإنكليزي فضلاً عن ذلك الحدود السودانية المصرية التي تم تعينها ضمن اتفاقية الحكم الثنائي عام (1899)م[3] وخلاصة القول ان السودان كان يستقبل عبر التاريخ حشودا من الجماعات الوافدة عبر الحدود من دول الجوار، منذ مدة الفتوحات الإسلامية لشمال افريقيا، اذ ساعد هذا الامر الكثير من القبائل على ان تنصهر وتختلط بالمجتمع السوداني، اذ استقر بعضهم في كردفان والنيل الأبيض ومنطقة الجزيرة المروية، وبعضهم اتجه

(1) تعداد سكان دولة افريقيا الوسطى، المعهد المركزي للإحصاء والدراسات، 2024، ص1.

(2) donald l horowitz, ethnic groups in conflict, berkeley, university of california press, 1985, p281.

(3) أسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية، ط1، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2005، ص109.

نحو الشمال واستقر في مناطق مثل منطقة الدبة ومنطقة دارفور التي تقع قريبة من الحدود الغربية لسودان اذ أصبحت منطقة استقرار للقبائل لاسيما في المناطق الحدودية مع دول الجوار الغربي هذه الظروف مهدت لحدوث مشكلات حدودية بين السودان ودول جواره المتعددة[1].

ثامنا: المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان ودولة افريقيا الوسطى

يعد السودان الدولة العربية الأكثر تعقيدا من حيث التحديات والمشكلات الحدودية بسبب مساحتها الجغرافية الواسعة وتباين تركيبته العرقية والاثنية فضلاً عن الحرب الاهلية التي شهدتها الدولة منذ منتصف القرن العشرين [2] اذ تم تنظيم الحدود المشتركة بين السودان وافريقيا الوسطى بواسطة بروتوكول بين بريطانيا وفرنسا سنة (1924)م تحاذي الحدود الغربية ولاية غرب الاستوائية وبحر الغزال وجنوب دار فور اذ تتميز الحدود المشتركة بالغابات الكثيفة في الجزء الجنوبي، وتداخل القبائل في الجزء الشمالي منها وهي منطقة سافانا تغلب فيها الغابات والحشائش في الجنوب وتقل في الشمال، تسكن المناطق الحدودية بعض القبائل الرعوية وبعض المزارعين بالقرب من مصادر المياه كما توجد حيوانات برية متنوعة ومتداخلة بين الدولتين فضلاً عن تعدد الطرق البرية الذي جعل منها معابر للتهريب ووجود القبائل على جانبي الحدود جعلها غير واضحة المعالم[3] ومن اهم المناطق الحدودية التي تشهد مشكلات بين السودان ودولة افريقيا الوسطى هي:

1- منطقة ام دافوق: وهي منطقة حدودية تمثل موضوع المشكلات بين الدولتين يعود الخلاف الى نص الاتفاق المبرم عام (1924)م فيما يتعلق بهذه المنطقة، اذ اتفقت لجنة لاسيما بإعادة ترسيم الحدود سنة (1995)م بين السودان ودولة افريقيا الوسطى الا ان هذا الاتفاق لم ينفذ بسبب اعتذار حكومة افريقيا الوسطى على تنفيذه نتيجة ظروف امنية داخل الدولة، اذ زادة شكاوى افريقيا الوسطى من المشكلات على الحدود بسب عمليات الصيد والنهب المسلح وتهريب البضائع من قبل السودانيين أدى ذلك الى مخاطبة الحكومة السودانية من اجل تنفيذ اتفاق يقضي بترسيم الحدود بين الدولتين لمنع عمليات التهريب والصيد الجائر والخروقات الحدودية بينهما[4] اذ شهدت الحدود السودانية مع افريقيا الوسطى تدفق

(1) محمد عمر التونسي، تشحيذ الاذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، 1965، ص6.

(2) حلمي شعراوي، السودان في مفترق طرق، مركز البحوث العربية الافريقية، ط1، 2011، ص47.

(3) اخلاص حسين عبدالله، حدود السودان الغربية وأثرها في علاقته مع دولتي تشاد وافريقيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الخرطوم، 2006، ص52.

(4) ملف الحدود السودانية وافريقيا الوسطى، مذكرة بعنوان لجنة الحدود السودانية الافرووسطية، الإدارة العامة للحدود، وزارة الداخلية، 1996، ص15.

اللاجئين السودانيين عبر الحدود الى دولة افريقيا الوسطى من ولاية بحر الغزال المحاذية لأفريقيا الوسطى بسبب الصراعات بين الشمال السوداني وجنوبه، وهذا يبين تجاهل حكومة السودان طلب افريقيا الوسطى الخاص بتحديد الحدود[1] وما يؤثر على عدم استقرار الحدود بين الدولتين المتجاورتين هو حالة عدم الاستقرار والاضطراب السياسي الذي تعيشه افريقيا الوسطى، فضلاً عن الحروب الداخلية في كلا الدولتين، بقيت افريقيا الوسطى مستعمرة لعقود من الزمن تحت النفوذ الفرنسي اما حالياً فقد تمدد النفوذ الروسي عن طريق نظام البشير في السودان الذي رعى مفاوضات سلام بين المتمردين الذين كان يدعمهم والحكومة في افريقيا الوسطى، عقب اسقاط نظام البشير عام (2019)م زاد التمدد الروسي في الحدود بين السودان وافريقيا الوسطى حتى وصل الوجود العسكري الروسي الى العاصمة (بانغي) الا ان اصبحت الدولة الافريقية الغنية بالموارد المعدنية مستعمرة روسية، في ما يخص منطقة ام دافوق التي كانت جزء من محافظة رهيد البردي الممتدة غرب منطقة الشويب حتى حدود افريقيا الوسطى وتم فصلها لاحقا وأصبحت محلة منفصلة عن رهيد البردي، يعد النشاط الاقتصادي في ام دافوق نشاط رعوي يمتد على الحدود بين السودان وافريقيا الوسطى مما أدى الى وجود تداخل شعبي في المنطقة بين الدولتين مثل منطقة (جبل فاطمة ومنطقة مأمون) فضلاً عن وجود مجموعات اثنية متداخلة بين السودان وافريقيا الوسطى من أهمها مجموعة (الكارا والصرا)، شهدت هذه المنطقة الحدودية وجود تنظيمات مسلحة مثل حركة (السيليكا)[2] المعارضة لحكومة افريقيا الوسطى وتنظيمات الجبة الشعبية، التي تفرض على الشاحنات والقوافل التجارية الرسوم معتمده عليها كمورد مالي يعود بفائدة كبيرة الى الجماعات المسلحة، فضلاً عن وجود الشركات الروسية بالقرب من المناطق الحدودية بين السودان وافريقيا الوسطى العاملة في مجال التعدين والتنقيب عن المعادن ونشاطها المسلح الذي يهدد حياة السكان المحليين العاملين في مجال التعدين اذ قامة قوة عسكرية بمطاردة مجموعة من المنقبين السودانيين من افريقيا الوسطى داخل الحدود السودانية وقتلت العشرات منهم في منطقة (انداها) الحدودية التابعة الى افريقيا الوسطى[2] وتعد منطقة ام دافوق الحدودية بين ولاية جنوب دارفور وافريقيا الوسطى واحدة من انشط المناطق في تجارة المخدرات وتهريب السلاح والتنقيب العشوائي عن الذهب والمعادن الثمينة، اذ اثر النزاع المسلح الذي اندلع في دارفور منذ عام (2003)م على المناطق الحدودية بين السودان وافريقيا

(1) اخلاص حسين عبد الله، مصدر سابق، ص56.

(2) تقرير صادر عن الأمم المتحدة، اضطراب الحدود بين السودان وافريقيا الوسطى_ مدخل لسيطرة روسيا على موارد البلدين، 2022، ص2.

الوسطى من خلال تسهيل عمليات نقل الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود فضلاً عن تسهيل نشاط عمليات الاتجار بالمخدرات والتهريب[1] للسودان حدود إقليمية وعقدة من الحدود الصحراوية التي لا يمكن السيطرة عليها مع ليبيا وافريقيا الوسطى وتفصلها تضاريس وعرة تقطنها قبائل تتسم بعدم الولاء لجميع الحكومات التي تعاقبت على السلطة في السودان والتضرر من الحدود الاصطناعية التي وضعها الاستعمار ووضع الجماعات العرقية والمذهبية المتداخلة ما بين السودان والدول المجاورة له يزيد من تنافر الثقافات والمذاهب والاعراق في داخله وحول محيطه فعلى سبيل المثال جزأت الحدود المصطنعة من جهة الشرق قبائل البجا بين السودان وارتيريا ومن جهة الغرب الزغاوة والنوبيون، ناهيك عن التنوع الديني ما بين المسلمين والمسيحيين والوثنيين الذي حمل تاريخ من الصراع بين مكونات المجتمع السوداني، حتى الدولة لم تستطع تقديم ثقافة التسامح لتفتيت وطمس اثار هذا الصراع، فضلاً عن إمكانية تأثيره مستقبلاً [2].

(1) احمد يونس، السودان يغلق حدوده مع ليبيا وافريقيا الوسطى، مقال منشور، صحيفة الشرق الأوسط، صفحة العرب الأولى، الصفحة الرئيسية.

(2) رعد قاسم صالح، إشكالية الدولة والقبيلة في ازمة دارفور، بحث منشور، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص8.

المبحث الثالث

المشكلات الحدودية بين السودان وجنوب السودان

تمهيد

عندما أقرت اتفاقية السلام الشامل عام (2005)م بين السودان وجنوب السودان تقرر منح حق تقرير المصير الى جنوب السودان لم تكن الإشارة إلى تقرير مصير جنوب السودان ومن ثم استقلاله في عام (2011)م الذي انعكس على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان اذ يبلغ الخط الحدودي نحو (2.184)كم ويمتد من حدود الدولتين مع أفريقيا الوسطى غرباً حتى حدودهما مع إثيوبيا شرقاً، وتمر الحدود عبر إحدى عشرة ولاية، ست منها في السودان وخمس في الجنوب، إن ولايات السودان الحدودية ابتداء من الغرب هي جنوب دارفور وشرقه وجنوب كردفان،والنيل الأبيض وسنار والنيل الأزرق اما ولايات جنوب السودان فهي غرب بحر الغزال وشماله ووارب والوحدة واعالي النيل، هذه المساحات الواسعة تضم مجموعات مختلفة من القبائل الرعوية وشبه الرعوية والمزارعين الذين ظلت مجتمعاتهم على امتداد عقود طويلة تنتقل بين الخطوط الإدارية بحرية تامة وبمجموعات ضخمة من حيوانات الرعي في مراحل منتظمة مع حركة خطوط المطر في الخريف والصيف فضلاً عن ان الحدود تمر عبر سهول رعوية واراضي زراعية ذات موارد طبيعية زادت أهميتها بعد الاكتشافات النفطية[1].

1- تاريخ النزاع بين السودان وجنوب السودان

لقد ساد الاعتقاد وسط علماء الانثروبولوجيا (علم الانسان) ان السودان دولة افريقية عربية اذ ظل هذا الاعتقاد يشكل احدى المسلمات لدى أي باحث عند وصف السودان، اذ اضف البعض كمة اسلام او مسلم فأصبح ينظر الى السودان على انه دولة عربية افريقية مسلمة يعد وصف مسلم غير مقبول من قبل الجنوبيين في السودان الذين يرون كمة مسلم هي شان عربي خاص بشمال السودان، حتى بالنسبة الى الشمال فان الشماليين لديهم تحفظ، فالشمال ليس كله مسلما وليس كله عربيا فهناك بعض المناطق بالشمال تسكنها قبائل زنجية ومسيحية [2] ويرجع الخلاف بين شمال السودان وجنوبه الى مدة الاستعمار البريطاني ففي سنة (1947)م تم عقد مؤتمر جوبا الشهير الذي حضرته الأطراف

(1) ادم عمر سلمان، نزاع المسيرية والدينكا الماضي والحاضر ومستقبل السودان، الخرطوم ديوان الحكمة الاتحادي، 2007، ص47.

(2) سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان، مجلة دراسات دولية، العدد 47، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص132.

الثلاثة (الإدارة البريطانية، والجنوبيين والشماليين) اذ نتج عن هذا المؤتمر اعتراف جميع الأعضاء عدا عضويين جنوبيين بضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب وافقوا على عدم استقلال الجنوب بنفسه وعدم رغبته بالانضمام الى اوغندا فضلاً عن ذلك أصدرت في سنة (1947)م لجنة سياسية من أبناء الجنوب في جوبا مذكرة تعلن فيها انهم ليسوا في وضع يمكنهم من تأسيس دولة مستقلة عن الشمال وطالبت تلك المذكرة ببقاء الإدارة الإنكليزية لتعمل على تطوير الجنوب كما فعلت مع الشمال [1].

تعد المنطقة الواقعة على الحدود حقل نفطياً في السودان، يحاول كل من الشمال والجنوب السيطرة عليه اذ تضم (70%) من احتياطي النفط السوداني، فضلاً عن التدخل الخارجي الذي يلعب دوراً مهما في تأجيج النزاع وردع السلام وهو الرابح الأكبر من الانقسام وعدم الاستقرار [2].

تعد المشكلة الحدودية بين السودان وجنوب السودان في هذه المنطقة أحد افرازات الاستعمار الذي يسعى الى تجزئة المجلدزأ، من اجل النزاع على الجزئيات وخير مثال على ذلك منطقة (أبيي) التي تقع ضمن المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان حتى أصبحت فيما بعد ضمن نقاط المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، هذه المشكلة هي نموذج للمشكلات الحدودية التي وضعها الاستعمار البريطاني في الدول المستعمرة مخلفا وراءه مشكلات مزمنة وخطيرة مازالت تعاني منها السودان حتى وقتنا الحاضر.

2- اسباب النزاع الحدودي بين السودان وجنوبه

تعد قضية الحدود بين السودان وجنوب السودان من القضايا المتنازع عليها منذ استقلال جنوب السودان عام (2011)م حول ترسيم الحدود المشتركة بينهما التي انشات بعد الاستقلال ولم تتمكن الدولتان من ايجاد اتفاق على موقع دقيق للحدود ما أدى الى التوتر والصراع بينهما[3].

نال جنوب السودان استقلاله في تموز سنة (2011)م بعد صراع استمر لعقود مع الحكومات التي حكمت السودان اذ نتج هذا الاستقلال عن الاستفتاء الذي أجري في(كانون الثاني

(1) محمود محمد قلندر، جنوب السودان مرحلة انهيار الثقة بينه وبين الشمال، دار الفكر، دمشق، 2004، ص106.

(2) مريم لوكال، النزاع الحدودي الإقليمي بين السودان وجنوب السودان حول منطقة أبيي نزاع متأزم وجهود اممية محدودة، بحث منشور، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبزي، المجلد 16، العدد 20، 2021، ص48.

(3) إبراهيم ناجي الشباني، مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة القادسية، كلية التربية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد16، 2014، ص21.

2011) وصوت الجنوبيون بأغلبية للانفصال، هذا الاستفتاء كان أحد مقررات اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا[*] سنة (2005)م التي تم عقدها بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان كان مقررا أن يجرى موعد استفتاء بنفس اليوم الا انه لم يجرى بسبب الاختلاف حول من يحق لهم التصويت والاتفاقية حددت الحدود حسب الحدود الإدارية في المؤتمر سنة (1956) اذ تجسد هذا الخط الحدودي في قانون الحكم الذاتي لإقليم الجنوب الذي اعتمده كخط للحدود الإدارية ولكنه تحول إلى مشكلات معقدة مع التوسع في التنقيب عن النفط، في هذه المناطق والتحول الى انماط الزراعة الآلية [1] اذ استخدم أسلوب فض النزاع بين الطرفين المتخاصمين الى القضاء الدولي حول منطقة النزاع الحدودي في منطقة أبيي[2] ونظرا لأن البرلمان السوداني قام بتحديد الخط الحدودي الجنوبي دون أن يعتمد في ذلك على عمليات مسوح بين الولايات او امتلاك ملامح طبوغرافية للخرائط الحديثة نسبيا اذ ترتب على ذلك العديد من النزاعات مع البدء في عملية وضع العلامات الحدودية وبدا واضحا تنامى حجم المشكلات في هذا الشأن على المستويين المحلي والوطني مما ادى الى ظهور مشكلات حدودية تتمثل بسبع مناطق وهي ابيي والتخوم بين قبيلتي دينكا ملوال والرزيقات بين ولاية جنوب دار فور وولاية شمال بحر الغزال وحقول النفط في ولايتي الوحدة وجنوب كردفان و مناطق الزراعة الآلية على امتداد ولايات النيل الأزرق وأعالي النيل وجنوب كردفان ومنطقة شال الفيل في ولاية النيل الأزرق وخط الحدود الشمالية لولاية اعالي النيل و منطقة حفرة النحاس وكفياكنجي في ولايتي جنوب دارفور وبحر الغزال[3].

(*) نيفاشا: وهي اتفاقية وقعت بين السودانيين في الشمال والجنوب في التاسع من كانون الثاني/2005م في مدينة نيفاشا جنوب كينيا وأنهت الحرب الاهلية في السودان وانتهت الاتفاقية بالاستفتاء على حق تقرير المصير واختيار الجنوبيين الانفصال عن الشمال وإقامة دولتهم المستقلة.

(1) اماني الطويل، مستقبل السودان واقع التجزئة وفرص الحرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011، ص10

(2) عمورة رابح، مساهمة التحكم الدولي في حل النزاعات الحدودية الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2015، ص552.

(3) اماني الطويل، المصدر السابق، ص2.

3- اهم المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان وجنوبه

يعد مورد النفط من اهم الموارد الطبيعية الموجودة في منطقة أبيي اذ تنتج هذه المنطقة ما نسبته (26.6%) من انتاج النفط في السودان قبل انفصال الجنوب عن السودان ومن اهم حقول النفط الموجودة فيها حقول (بامبو، طيب، كراد، هجليج، توما) وتقع جميعها في الشمال الشرقي من منطقة أبيي اذ استثمرت هذه الحقول النفطية من قبل الشركات النفطية الصينية اذ تمتلك ما نسبته (40%) وشركة النفط الوطنية الماليزية تمتلك (30%) وشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية تمتلك (25%)وشركة السودان للنفط تمتلك نسبة 5% [1] تقع منطقة أبيي ضمن المناخ المداري الرطب الذي يمتاز بتساقط مطري جيد في موسم الامطار فضلاً عن ذلك تتمتع المنطقة بتربة خصبة ومتنوعة تتميز بإمكانيتها بالاحتفاظ بالرطوبة المناسبة لنمو النباتات خلال موسم الجفاف بسبب وجود التشققات التي تسمح بتسرب مياه الامطار خلالها[2].

4- الأسباب التاريخية للنزاع حول مدينة أبيي بين السودان وجنوبه

تقع أبيي بين ولايات الوحدة وواراب وشمال بحر الغزال في جنوب السودان وولايتي جنوب كردفان وجنوب دارفور في شمال السودان، انظر خريطة (6) غالبية سكان المنطقة هم من دينكا نقوك، وهي جماعة من الرحل، متفرعة من قبيلة دينكا بادانج وبشكل أوسع جزء من قبيلة دينكا في جنوب السودان، تعيش في شمالها وشرقها جماعة المسيرية التي تمتد أراضيها عبر جنوب دارفور وما يعرف الآن بجنوب كردفان تمر عدة مجموعات من المسيرية عبر أبيي سنويا في تشرين الثاني حتى نيسان بحثاً عن مراع لمواشيهم في موسم الجفاف[3].

(1) وزارة الطاقة والتعدين، المؤسسة السودانية، منشور على الانترنيت، 2006، ص25.

(2) محمد محمود الصياد، محمد عبد الغني سعود، مصدر سابق، ص136.

(3) جوشي كريز، خلق الوقائع على الأرض ديناميات الصراع في أبيي، المعهد العالي للدراسات والتنموية، جنيف، 2011، ص9.

خريطة (7) منطقة أبيي الحدودية بين دولة السودان وجنوب السودان

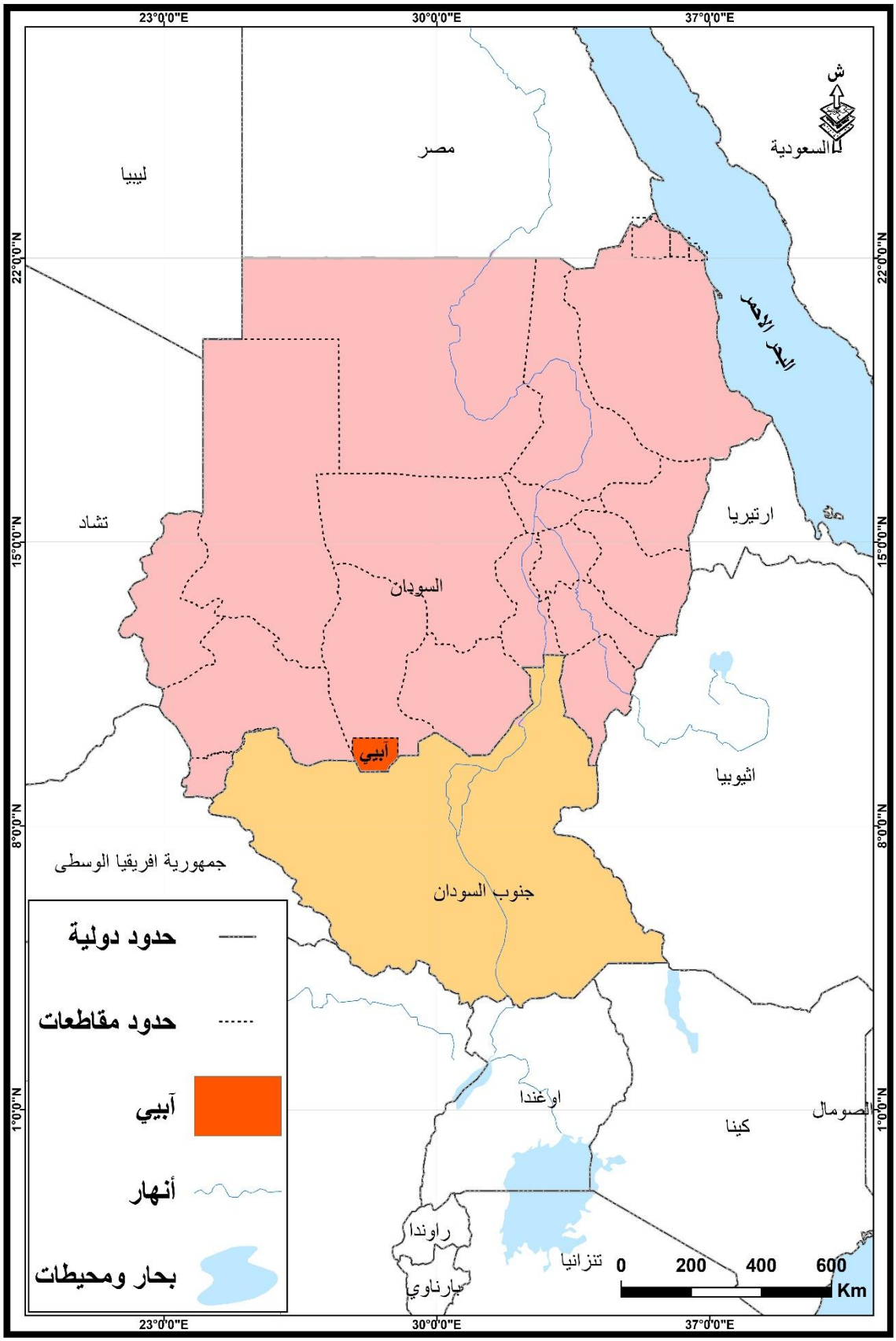

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الموقع https://google.com/search?q، وباستخدام برنامج ArcMAP V.10.8

يعد النزاع الحدودي حول أبيي نزاعاً إقليمياً حدودياً، لان النزاع حول الحدود الدولية نوعان نزاع تعيين الحدود عندما تتضارب الرؤى حول موضوع الحدود، والنزاع الإقليمي عندما تتضارب الرؤى حول تبعية الإقليم وهذا الوصف في الحالتين ينطبق تمامنا على النزاع في منطقة أبيي[1]

شكلت أبيي محوراً للعديد من اتفاقات السلام ومحاولات الوساطة الدولية على مدى السنوات الماضية عند نقلها إلى إقليم كردفان في سنة (1905)م، تلقت أبيي الوعد بإجراء استفتاء حول مصيرها في العام (1972)م كجزء من اتفاق أديس أبابا الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى، كما أن اتفاق السلام الشامل في عام (2005)م اذ دعا مجلددا الى اجراء استفتاء بشان مستقبل أبيي فضلاً عن ترسيم الحدود الدقيقة للمنطقة، اذ بعد مرور عدة سنوات لم يتم تنفيذ شيء من هذه الوعود ومنذ سنة (2005)م عرقل حزب المؤتمر الوطني بشكل متكرر محاولات ترسيم الحدود لمدينة أبيي، فضلاً عن المفاوضات بشان اجراء استفتاء اصطدمت بحائط مسدود في ما يتصل بمسالة تحديد الأشخاص الذين ينبغي اعتبارهم من سكان الإقليم والسماح لهم بالتصويت في غضون ذلك. اذ اثر هذا الصراع في أبيي على ترسيم حدود المنطقة وعملية السلام بين الشمال والجنوب بشكل عام وهي تركز على تصاعد الصراع في عام (2011)م واضعة ذلك في سياق أنماط العنف التاريخية في ذلك الإقليم [1].

اذ شهدت الأشهر الخمسة الأولى من عام (2011)م أسوأ حالات العنف في مدينة أبيي منذ نهاية الحرب الأهلية السودانية الثانية، ففي (مايو / 2011)م كانت مدينة أبيي تشتعل بالنيران، في حين كانت الميليشيات المسلحة تنهب وتحرق الممتلكات عقب احتلال المنطقة بكاملها من قبل القوات المسلحة السودانية وخلال المدة الممتدة بين شهري كانون الثاني و آذار عام (2011)م قام حزب المؤتمر الوطني وهو الحزب الحاكم في السودان بدعم وتسليح قوات المليشيات التي هاجمت مواقع الشرطة في مختلف انحاء مدينة أبيي مما اسفر عن مقتل اكثر من (150) شخص، وفي أيار(2011)م نفذت القوات المسلحة السودانية هجوم واسع النطاق على منطقة أبيي اذ فر جميع المدنيين الى جنوب السودان ووقعت المدينة في قبضت القوات السودانية المسلحة، اذ اثرت هذه الحروب والهجمات على حركة القبائل الرعوية التي تسكن مدينة أبيي ودمرت قراهم وممتلكاتهم.

(1) جوشوا كريز، مصدر سابق، ص6.

5- الأسباب الاقتصادية التي أدت الى انفصال الجنوب السوداني وتأثيرها على نزاع الحدود في مدينة ابيي

خلال مرحلة الاحتلال البريطاني للسودان أعلن ممثل الإدارة البريطانية في السودان بان الجنوب السوداني يعاني من التهميش فهو عبارة عن مناطق شاسعة من إقليم عديم الفائدة والذي سوف تكون ادارته صعبة ومكلفة [1] فضلاً عن ذلك فان الاحتلال البريطاني ميز بين أبناء الجنوب وأبناء الشمال من حيث الأجور التي كانوا يتقاضونها عن القيام بنفس العمل حتى سنة (1948)م اذ عانى الجنوب من التخلف الاقتصادي والاجتماعي اذ لم تهتم الحكومات الوطنية بتنميته وتركز بعض النشاط الحضري في المراكز والمدن الكبيرة مثل (جوبا وملكال) اما المناطق البعيدة التي كانت تمثل معظم الأراضي يسودها نظام اقتصادي بدائي بسبب اهمال الحكومة الوطنية تنمية الجنوب السوداني، وتشير الدراسات الى ما يعاني منه جنوب السودان من عدم اهتمام بالبنية التحتية مقارنة بالشمال، اذ توصلت دراسة في سنة (1990)م الى ان الخرطوم استحوذت على غالبية الأنشطة الاقتصادية والخدمية، اذ تمتلك (73%)من النشاط الصناعي (75%)من قوة العمل الصناعي (67%) من الشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية (85%) من المشاريع التجارية (80%) من الخدمات المصرفية و(85%)من قروض البنك الصناعي و(71%)من قروض العقارات المصرفية و (65%) من تبادل العملة و(70%) من المستشفيات والمراكز الصحية فضلاً عن (65%) من الأطباء و (80%) من الممرضات[2].

6- اهم المناطق الحدودية الاخرى المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان

تتنازع حكومتا السودان وجنوب السودان على بعض المناطق الحدودية دون التوصل لتوافق بشأن تبعيتها لأي منهما، وتشتهر المناطق المتنازع عليها في الحدود التي تبلغ (2,184كم) بين الدولتين بالكثافة السكانية المرتفعة بسبب توفر المياه والثروة الحيوانية بجانب توفر عدد من الموارد الطبيعية الأخرى. فما يأتي اهم المناطق المتنازع عليها:

(1) eluzai moga yokwe, conflict resolution in the sudan a case study of intolerance incontemporary African societies, African media review, vol. 11, issue. African council for communication education, kenya, 1997, p. 91.

(2) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية،2018، ص 10.

أ- دبة الفخار:

وهي منطقة تقع على بعد أربعة كيلومترات جنوب منطقة جودة بولاية النيل الأبيض ويتمحور الخلاف فيها حول مساحة لا تتعدى كيلومترين بين شمال وجنوب تستند حكومة الخرطوم في دفاعها بتبعية المنطقة الى وثيقة صادرة عام (1920)م ولم تلغ حتى اعلان استقلال السودان في كانون الثاني (1956)م وفي العام نفسه من شهر تموز حدث تغيير اداري بالحدود تعتبره حكومة السودان غير ملزم ولا يؤخذ به في القانون الدولي كما ان اتفاقية (نيفاشا) للسلام حددت ترسيم الحدود كما هي عند استقلال السودان[1] وتعد هذه المنطقة من اشهر مناطق النزاع بين الشمال والجنوب فضلاً عن مناطق أخرى مثل (جودة العدل وكيلو أربعة والتبون) وهذه المناطق تشكل مركز ثقل زراعي وثروة حيوانية[2].

ب-جبل المقينص:

تقع منطقة جبل المقينص في مساحة حدودية بين ثلاث ولايات هي النيل الأبيض وجنوب كردفان بالسودان وولاية أعالي النيل في جنوب السودان المنطقة ذات تداخل قبلي تشمل قبائل الكواهلة وكنانة والاحامدة وبعض القبائل الصغيرة بجانب قبيلتي الشلك والدينكا الجنوبيتين يدور الخلاف بين الطرفين بالمنطقة التي تبعد نحو (147) كم جنوب غرب مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض حول أربعة كيلومترات.

ج- كاكا التجارية:

هي منطقة تجارية حدودية تفصل بين ولايتي جنوب كردفان وولاية أعالي النيل تعتمد الحكومة السودانية في موقفها على وثيقتين من الحاكم العام قبل استقلال السودان اذ قضى بنقل كاكا التجارية من أعالي النيل الى جنوب كردفان سنة (1923)م ولم تلغى تلك الوثيقة حتى الان بينما تعتمد حكومة جنوب السودان في وثائقها على خريطة السودان، اذ بقيت هذه المنطقة محل خلاف بين الطرفين حتى وقتنا الحالي.

ح- كافي كنجي (حفرة النحاس)

تقع هذه المنطقة جنوب دارفور وهي عبارة عن متوازي اضلاع تبلغ مساحته (13)كم^2 تسكنها قبائل دارفور تعتمد الدولة السودانية في موقفها على وثيقة صادرة من مدير بلدية دارفور سنة (1944)م الى نظيره في بحر الغزال يطلب فيه إدارة حفرة النحاس (كافي كنجي) انابة عنه اذ تبعد عنه مسافة قليلة، وتدعى الدولة السودانية انها وضعتها بالخطأ ضمن حدود الجنوب في الخريطة، والوثائق التي بيدها تثبت ذلك[3].

(1) موقع الجزيرة https://share.google/abug1bl4LjdfaqQNB.

(2) أسامة احمد عيدروس، مصدر سابق، ص56.

(3) موقع الجزيرة، مصدر سابق، الصفحة الرئيسية.

7- التدخلات الاقليمية والدولية المؤثرة في النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان

بدأت مظاهر تفكيك السودان جغرافيا وسياسيا واجتماعيا اعتمادا على التميز العرقي والاعتماد على الحوادث التاريخية وقد أحسن البريطانيون استغلالها في زرع اسس النزاع في السودان من خلال اعتبار دائرة عرض(12°)درجة شمالاً حدود فاصلة بين الشمال والجنوب خلال مدة الحكم المصري البريطاني وما له من اعتبارات تتصل بسياسة المحتل وهو الحد من انتشار الثقافة العربية والاسلامية نحو الجنوب واحلال المسيحية واللغة الإنكليزية محلها[1] تنشأ المشكلات الحدودية في إفريقيا لسببين يتعلق الأول بالإدارة السيئة وغير الإنسانية للمستعمر الذي حدد الحدود بطريقة استغلالية من دون مراعاة المعطيات البشرية على الأرض، ولأسباب اقتصادية تتعلق أساساً باكتشاف ثروات باطنية كالنفط والثروات المعدنية الأخرى، يعد السببأن اللذان يغذيان إلى اليوم الأزمة حول مناطق النزاع السوداني المتأزمة[2] ويعد النزاع بين السودان وجنوبه نزاع إقليمي حدودي فضلاً عن التدخل الدولي الذي يبدوا واضحا في الية النزاع، يعد تضارب الرؤى والمصالح حول مشكلات الحدود والنزاع الإقليمي، او نزاع منح السيادة اذ تتشابك المصالح حول تبعية الإقليم وهذا الوصف ينطبق على النزاع بين شمال السودان وجنوبه، الذي استقل بعد صراع طويل امتاز بالتدخل الإقليمي والدولي[3] اذ كان للقبائل التي تسكن المنطقة الحدودية بين السودان وجنوبه اثر كبير في المنازعات الحدودية ولاسيما منطقة (أبيي) التي امتازت بشدة النزاع وذلك لوجود النفط في هذه الرقعة، اذ صنفت هذه المنطقة ضمن الجنوب في الاتفاقية التي عقدت في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا مع انها كانت تابعة للشمال قبل الاستقلال[4] مما جعلتها بؤرة خلاف وصراع مستمر بين الدولتين فضلاً عن التنافس حول الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، اذ اتخذ هذا الصراع من أجل النفوذ والسيطرة ابعاد جديدة بعد عولمة العالم على يد الولايات المتحدة الامريكية من خلال فرض السيطرة العسكرية والأمنية في أفريقيا عموما والسودان خصوصا، مع تراجع قوى استعمارية سابقة، مثل فرنسا وبريطانيا، وظهور قوى منافسة كالصين وروسيا على الساحة السودانية اذ اعطى بعدا جديدا للتنافس الدولي على السودان، تعد الموارد والثروات الطبيعية والقضاء على الحركات الإسلامية

(1) محمد سلاما النحال، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمن، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2005، ص64.

(2) عادل علد الله حسين، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص70.

(3) سعد الله عمر، مصدر سابق، ص199.

(4) اوشاعو رشيد، النزاع الحدودي بين قطر والبحرين في ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، الجزائر، 2015، ص228.

الركيزة الاساسية للتواجد الأمريكي في السودان وتحقيق مصالحها الاستراتيجية بالتالي فهي تسعى لتفتيت السودان باسم الشرعية الدولية ومن ثم إعادة هندسة المنطقة من الناحية الجيوبولتيكية من خلال بعض الأدوات والاليات، اذ استطاعت السيطرة على الأمن القومي العربي في حوض النيل والقرن الأفريقي من خلال التواجد العسكري المباشر اذ يوجد اكثر من (1700) جندي امريكي في قاعدة (ليمونير)، وهي قاعدة فرنسية في جيبوتي، فضلاً عن قوات صغيرة العدد في اثيوبيا ذات اهداف استخباراتية، وبعد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على بعض دول الجوار الجغرافي للسودان كإحدى الأدوات الفاعلة، لفرض هيمنتها كأثيوبيا التي تمتلك أكبر جيش من حيث العدة والعدد في المنطقة، وجيبوتي التي تحتضن القاعدة العسكرية الأمريكية، فضلاً عن كينيا التي تعد الذراع الدبلوماسي للولايات المتحدة الامريكية في حال تسوية النزاع في السودان، كما حصل في اتفاقية (نيفاشا)، يعد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية الزائد بالسودان مرتبط بنوعين من الأهداف الأولى بعيدة المدى، والثانية آنية والأهداف، البعيدة المدى تدخل ضمن سياسة التفكيك واعادة التركيب في إطار إستراتيجية الشرق الأوسط الجديد فالسودان يمثل للولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى لموقعة الجيوبوليتيكي، كما تدخل أيضاً ضمن مصالح اقتصادية مرتبطة بالنفط واليورانيوم، فالسلطات الأمريكية وشركاتها النفطية هي التي شجعت على ايجاد المتمردين في جنوب السودان، وتأجيج الصراعات التي راح ضحيتها اكثر من مليون نسمة ولم يكن ما يبررها سوى وجود النفط في الجنوب[1].

8- أثر النزاع العرقي والاثني على المشكلات الحدودية بين السودان وجنوبه

يعد تعدد دول الجوار الجغرافي للسودان من مكامن الضعف الجيوسياسية، وعامل من عوامل عدم الاستقرار مما ساعد على زعزعة الأوضاع الداخلية ودعم الكيانات المتمردة داخل دول الجوار الجغرافي كما أفقد الحدود دورها في التواصل الحضاري والاقتصادي والاستراتيجي ترتبط النزاعات بين الدول بوجود جماعة اثنية تميز نفسها عن الجماعات الأخرى بخصائص عرقية او لغوية او دينية لها ارتباطات خارجية مما يولد نزاعات التعاطف الإنساني. وعلى هذا الأساس اذ ورث السودان حدودا رسمت من قبل القوى الاستعمارية اذ جاءت غير متطابقة مع التكوينات الاثنية واصبحت مشكلة الجوار والتحديات التي نجمت عنها وانعكاساتها المستقبلية، تعد مشكلة جنوب السودان التي تقع على دائرتي عرض (َ30-°10)شمال خط الاستواء وخطي طول(َ22-°30)شرق خط اكرنج ومساحة تعادل مساحة

(1) نبهان زمبور السعدي، الابعاد الجيوسياسية للنزاعات في دولة السودان، المجلة الاكاديمية العلمية، 2020، ص142.

أفغانستان مما يجعلها قلب القارة ويعد جنوب السودان المعبر العربي الى افريقيا فاذا انفصل المعبر انفصلت المنطقة العربية عن القارة، لذلك مهما تعددت المشكلات والجبهات في الحرب الواقعة في السودان فان الهدف واحد[1] وهو فصل جنوب السودان ذو الطابع الافريقي والمسيحي عن الشمال ذي الطابع العربي الإسلامي، وتأسيس دولة افريقية مسيحية في الجنوب السوداني ويعد انفصال جنوب السودان فصل من فصول الهجمات الاستعمارية الرامية الى تحويل السودان الى عدة كيانات متناحرة فضلاً عن ابعادها الهادفة الى انفصال الجزء المهم بثرواته الاقتصادية (النفط والماء والذهب) وغلق بوابة السودان العربية باتجاه قارة افريقيا، ويعد العامل الثقافي والحضاري مدخل مهما لفهم الصراع الذي شجع البريطانيين على اتباع سياسة عزل الجنوب وتشكيل هوية جنوبية منفصلة عن الشمال وإمكانية ضمها الى الجوار الإقليمي فخصائص موقع جنوب السودان تجعل منه مركز نقاط الصراع العسكري السياسي في السودان بحكم ارتباطه بكل النزاعات سواء كان شرق السودان او جنوب كردفان والنيل الأزرق وإقليم دارفور[2] فضلاً عن الموقع الاستراتيجي للدولة او الإقليم يشكل عاملاً إيجابياً من وجهة نظر الجغرافية السياسية وعاملاً سلبياً كونه يصبح محط أطماع الدول الاستعمارية الكبرى، مما يجعلهُ هدفا للصراعات الدولية والإقليمية والداخلية وهذا ما حصل في السودان اذ اصبح يعاني من حروب أهلية نتيجة تلك العوامل[3].

9- الية النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان

ان الحرب الاهلية التي اندلعت بين السودان وجنوب السودان في سنة (2013)م اذ عرقلت التوصل الى تفاهمات نهائية بشان الحدود بين الدولتين، غير ان واقع الامر يقول ان قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان لا يمكن حلها حتى بانتهاء الحرب عبر التحكيم او الاستفتاء او حتى الترسيم، اذ افرز نمط الحياة على الحدود الكثافة السكانية المرتبطة بها تعقيدا سيستمر مدة طويلة جدا ربما تتجاوز المئة عام القادمة الا في حال حدوث تحول جذري في نمط الحياة في المجتمعات على جانبي الحدود وعلى الرغم من ان اللجان الفنية للحدود اقرت بالاتفاق بين الطرفين على (80%)من تعيين الحدود بين السودان وجنوب السودان فان المساحة الباقية تظل كبيرة جدا (أكثر من 400كيلومتر) ومعقدة جدا اذ تشمل اكثر مناطق التداخل في

(1) سفيان جلال فتح الله، ومحمد ظاهر كوخا صادق، المقومات الجيوبولوتيكية لدولة جنوب السودان، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2012، ص7.

(2) نبهان زمبور السعد، مصدر سابق، ص136.

(3) محمد عبد الغني سعود، الجغرافية السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2010، ص16.

الدولتين بين المكونات المحلية، الحل المنطقي الوحيد الذي يمكن ان يكون مؤسساً لسلام دائم وثقة متبادلة بين قبائل المنطقة، سيقع على عاتق الدولتين تطوير هذه المناطق وتنميتها على نحو مشترك من شانه تقليل احتمالات الصراع على الموارد عند جانبي الحدود[1].

بعد الانفصال بقي التوتر وظلت بعض المشكلات عالقة بين الدولتين المنفصلتين وظل النزاع يزداد على الحدود ولاسيما في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق المدعومتان من الحركة الشعبية لمواجهة الشمال ولن يرضى السودان بحال من الأحوال ان يفقد هاتين الولايتين للانفصال مع الجنوب او الاستقلال عن الطرفين[2] الاتفاقيات والحدود الجغرافية دوراً مهما في مشكلة جنوب السودان اذ قسمت الدولة السودانية الى قسمين شمالي عربي وجنوبي افريقي، تسببت هذه الازمات في حدوث خسائر مادية بالاقتصاد السوداني وتسببت الحروب في الجنوب بحدوث خسائر بشرية وصلت الى مليوني قتيل، أدى ذلك الى ضعف حجم الاستثمار الوطني والاجنبي في الدولة كما ان اكتشاف النفط في جنوب السودان جعل المواطنين في الجنوب يشعرون بالاستقلال مما زاد من حدت الصراع بين السودان وجنوب السودان[3] اذ عانى جنوب السودان منذ انفصاله من الحروب الاهلية الطاحنة بين مختلف الفصائل وحركات التمرد نتج عن ذلك تدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[4].

(1) أسامة احمد عيدروس، مصدر سابق، ص62.

(2) عمر مهاجر، السودان في مشروع القرن الأمريكي الجديد، مجلة افاق سياسية، العدد الأول، مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا، الخرطوم، 2004، ص212.

(3) شيماء سمير محمد حسين، الصراع المسلح السوداني العوامل –التداعيات–التحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2023، ص113.

(4) شيماء سمير محمد حسين، المصدر نفسه، ص37.

10- دور النفط في النزاعات الحدودية بين السودان وجنوبه

لم تفلح اتفاقية السلام الشامل بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة في دولة جنوب السودان بعد الانفصال، والتي وقعت عام (2005) في وضع حد نهائي للحرب بين السودان والجنوب. اذ أن بند تقرير المصير الذي أفضى إلى ولادة دولة جنوب السودان شكل أهم مخرجات تلك الاتفاقية وأعطى انطباعاً بأن السودانيين شماليين وجنوبيين تمكنوا من تخطي مرحلة صعبة استمرت منذ عام (1983)م اثبتت الوقائع التي جرت بعد ذلك ان الخلافات بين الجانبين أكثر عمقا من مسالة الانفصال وهي تمتد الى ملفات عديدة منها التهديدات الأمنية ومشكلة ترسيم الحدود بعد انفصال جنوب السودان وما يشمله من مناطق متنازع عليها و مسالة تقسيم عائدات النفط و مشكلات الضرائب المتوجبة من الجنوب تجاه الشمال كبدل لتصدير النفط الجنوبي عبر سواحل السودان المطلة على البحر الأحمر، اذ اعطى الانفصال (جوبا) (75%) من اجمالي الإنتاج النفطي السوداني واعطاها املا بإمكانية قيامها كدولة على الرغم من انها لا تملك ابسط مقومات الدولة من البنى التحتية، ان مكمن الخلاف بين الطرفين هو موضوع النفط الذي يقع على الحدود بين الشمال والجنوب منطقة (أبيي) اذ شهدت المنطقة الحدودية بين الشمال والجنوب توترات عديدة حول المناطق الحدودية حتى وصل الى نزاع مسلح بين الطرفين اذ شهدة منطقة (هجليج) التي تبعد (45)كم غرب منطقة (أبيي) معارك ضارية بين الجيش السوداني وجيش جنوب السودان الذي تمكن من السيطرة عليها في سنة (2012)م التي تعد من اغنى مناطق النفط في السودان وتحتوي على محطات معالجة رئيسية وانبوب ناقل للنفط الى موانئ التصدير على البحر الأحمر[1].

يشكل النفط المستخرج من جنوب السودان حوالي (62%)من النفط السودان اذ يمثل عائد للحكومة الاتحادية بقدر (40-45%) من إيرادات الموازنة العامة ويبلغ (95%)من جملة صادرات السودان ودولة جنوب السودان تنتج بعد الانفصال (500) ألف برميل يوميا بينما ينتج السودان (300) ألف برميل يوميا، فضلاً عن ذلك يوجد في جنوب السودان احتياطي نفطي هائل يقدر بـ(75%) من احتياطي النفط السوداني، وتبقى المشكلة قائمة حول مسارات خطوط تصدير النفط اذ تبحث جنوب السودان على منفذ

(1) محمد سيف الدين، السودان وجنوب السودان عام على الانفصال، موقع شبكة الميادين، منشور على الانترنيت، 2012، الصفحة الرئيسة.https://www.almayadeen.net

خريطة(8)أهم حقول النفط في السودان وجنوب السودان

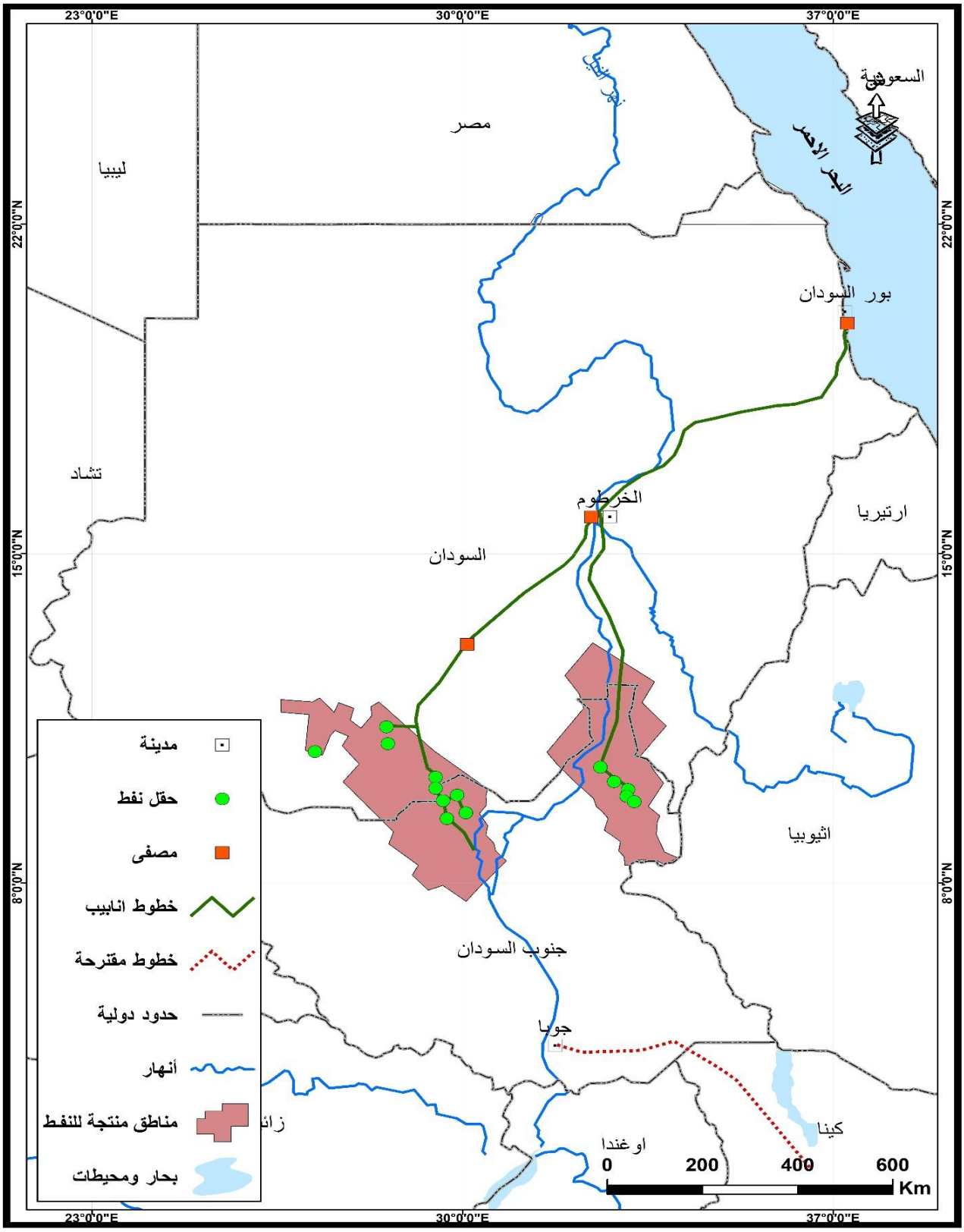

المصدر: الباحث بالاعتماد على: خريطة الاطلس الجغرافي للعالم https://google.com/searc، وخريطة الطاقة على موقع ويبيكيديا https://ar.wikipedia.org ، وباستخدام برنامج ArcMap v_10.8

الفصل الرابع

دور الدول الإقليمية والعالمية في المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية وافاق المستقبل

المبحث الأول: دور الدول الإقليمية والعالمية في النزاعات الحدودية في قارة افريقيا

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات بين السودان ودول جواره غير العربية

المبحث الأول

دور الدول الإقليمية والعالمية في النزاعات الحدودية في قارة افريقيا

1- الإطار القانوني والدبلوماسي في فض النزاعات

يأتي مفهوم النزاع الذي يستخدم في الحروب واعمال العنف التي تحصل بين الشعوب المختلفة او طبقات المجتمع المتباينة او بين الدول المتنافسة، معاكس لمصطلح السلام الذي يعني حالة الهدوء والسكينة، تتعرض المجتمعات الى حالة من الفراغات في جميع الحالات منها حالة السلم كالحملات الانتخابية والتعارض في الآراء ويتبين من خلال التاريخ جنوح الغالبية الى صنع السلام ومحاولة احلاله كحالة طبيعية وعادية يجب ان تكون مستمرة في مسار التطور والنماء الإنساني منافية للحرب والعنف كحالة شاذة معاكسة للحالة الطبيعية وهي السلام، يتمثل الاطار القانوني للوسائل الدبلوماسية لفض النزاعات بمختلف اشكالها باعتبار الدبلوماسية من اهم الطرق السلمية الواردة في العديد من نصوص المواثيق والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية، مثال على ذلك ميثاق الأمم المتحدة اذ نصة المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على التزام الدول بحل النزاعات بالطرق السلمية اذ جاء في نص المادة (يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر) [1].

يعني ذلك ان جميع الدول الأعضاء يجب الالتزام بتسوية نزاعاتها بالطرق السلمية اذ لم يعد من الجائز استخدام القوة لتسوية منازعاتها، كما جاء في الفصل السادس ايضا من ميثاق الأمم المتحدة الذي تضمن الحل السلمي لتسوية النزاعات بالطرق والأساليب القضائية والدبلوماسية[2].

2- دور الاستعمار الأوربي في خلق النزاعات الحدودية الافريقية

لم تكن علاقة أوربا بأفريقيا وليدة القرن التاسع عشر، إنما تعود بدايتها إلى القرن الخامس عشر حينما تحركت البرتغال، تلك الدولة الصغيرة في غرب شبه الجزيرة الإيبيرية، إلى البحث عن طريق بحري إلى الشرق غير طريق البحر الأحمر، بدافع تحقيق اهداف لضرب النفوذ الاقتصادي الإسلامي في البحر المتوسط، وتضيق المسلمين على تجارة الشرق من التوابل وغيرها، في إرسال حملاتها الاستكشافية، على

(1) عبد الناصر أبو زيد، الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص25.

(2) محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص76.

طول الساحل الغربي لأفريقيا، وإذا كانت البرتغال اذ نجحت في سنة 1502م من الوصول إلى الهند، وفرض سيطرتها على المحيط الهندي وتجارته، فإنها من جهة أخرى وضعت لبنة الوجود الأوربي في أفريقيا، بما شيدته من قلاع ومحطات تجارية على طول الساحل الإفريقي، لتستصحب معها استرقاق الأفارقة، وبيعهم لزراعة وتعمير العالم الجديد في الامريكيتين[1] فضلاً عن ذلك أغرى النجاح البرتغالي دولاً أوربية أخرى مثل هولندا والدانمارك للسيطرة على غرب أفريقيا، من اجل استعمارها ونهب خيراتها لتتبعها كل من فرنسا وبريطانيا، أما ألمانيا فقد تأخر وصولها حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، هذا إذا استثنينا سيطرة الاسبان القصيرة على بعض مدن الساحل الشمالي لأفريقيا، بالرغم من أن مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، شهد تحولاً نوعياً في علاقة أوربا بأفريقيا من خلال إحلال التجارة الشرعية محل تجارة الرقيق استجابة لمتطلبات الثورة الصناعية والحاجة الى المواد الخام في القارة الافريقية، برز الاستعمار الأوربي في ثمانينيات القرن التاسع عشر الذي شهد تسابق نحو الاستحواذ على الأراضي الافريقية، بين القوة الاستعمارية الاوربية وبالخصوص (بريطانيا وفرنسا) [2] كانت فرنسا هي الرائد الأول من خلال سعيها في السيطرة على التجارة وتكوين امبراطورية شاسعة غرب افريقيا اذ اتبعت فرنسا سياسة التوسع العسكري وخداع الزعماء الافارقة ان تؤسس على انقاض الامبراطوريات الإسلامية في النيجر وغينيا وتشاد والممالك الافريقية في حوض غينيا والكونغو دولا لهم بعد الاستقلال، اما بريطانيا اذ كانت اقل من فرنسا في استخدام القوة العسكرية اذ حفز الوجود الألماني في جنوب افريقيا بريطانيا على سد كافة المنافذ لمنع التوسع الألماني لتخضع الدول الافريقية في الشمال والشرق لسيطرتها[3] من اللافت ان فرنسا كونت إقليم في الأراضي الافريقية التي سيطرت عليها عرف باسم (اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية) كما وحدت الأراضي التي سيطرت عليها في افريقيا الاستوائية في ما يعرف باتحاد افريقيا الاستوائية الفرنسية، اذ كانت الأقاليم الاتحادية متجاورة ومن السهل عليها تجميعها في دولة واحدة وتسهل ادارتها والتحكم بها وهكذا ظفرت فرنسا بنصيب الأسد ونجحت في تحقيق مشروعها الاستعماري الكبير الممتد من الغرب الى الشرق في قلب القارة الافريقية وسيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي الغنية بالموارد[4] نجمت عن

(1) Duffy, James and Segal, Ronald, Portugal in Africa, Literary Licensing, LLC, London, p. 32.

(2) Collins, Robert, the partition of Africa, illusion or necessity, volume 67, major Issues in history Introduction to economics series j, wiley publishing, 1969, p2.

(3) شوقي الجمل، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص220.

(4) شوقي الجمل، مصدر سابق، ص105.

الاستعمار الأوربي للقارة الافريقية نتائج متباينة الابعاد والتأثير، وشملت هذه النتائج جوانب اقتصادية وسياسية وفكرية، كما انها اثرت على التواصل بين الدول الافريقية من خلال قطع الترابط بين اطراف القارة الافريقية بين شمالها وجنوبها وشرقها وغربها وهذا القطع احدثه الاستعمار الأوربي من اجل التمتع بالمناطق الجغرافية التي سيطر عليها في القارة الافريقية، ومن اهم المشكلات التي أحدثها الى وقتنا الحاضر وما زالت موضع صراعات بين الدول والاقاليم الافريقية هي مشكلات الحدود التي وضعها الاستعمار في تحديد المعالم الجغرافية التي تفصل بين الدول، وكل ما نتج عن تلك الحدود من كيانات سياسية وتكوينات اجتماعية هي عبارة عن تقسيمات للمجتمعات في داخل القارة الافريقية[1] اذ قامت الدول الاوربية المستعمرة بربط اقتصاديات الدول الافريقية باقتصادها وتحكم بها لأنها مصدر المواد الأولية اللازمة لصناعات الاوربية واسواقا لتصريف منتجاتها، كما ربطت عملاتها فأصبحت الدول الافريقية مرتبطة بالاستعمار مثال على ذلك الدول الافريقية التابعة الى فرنسا التي تتعامل بعملة الفرنك الفرنسي والدول التابعة للمملكة المتحدة بريطانيا تعرف بدول (الانجلوفون) اذ عملت الدول المستعمرة على تغير النمط الاقتصادي في مستعمرتها لتبقى هذه المستعمرات تابعة لها تمول صناعتها وتنمي ثرواتها، وتعد ازمة الديون التي واجهتها الدول الأفريقية لاسيما خلال مدة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي من ابرز نتائج واشكال التبعية الاقتصادية الناتجة عن الاستعمار، الذي اصبح في ما بعد سبب من أسباب الصراعات والنزاعات التي فتكت بالقارة اذ شهدت الدول الافريقية ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض الأجور الحقيقية، وارتفاع معدلات البطالة واتشار الصراعات الاهلية والمشكلات الحدودية على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية [2].

3- التدخل الخارجي في تأجيج الصراعات الافريقية

تتميز التدخلات الدولية في الشأن الافريقي باعتمادها على الامور الإنسانية بسبب المشكلات التي تعاني منها القارة والأزمات المختلفة سواء كانت نزاعات حدودية ام عرقية ام اثنية اذ تعطي المبررات الكافية للتدخل الأجنبي، والذي عادة ما ينشد تحقيق مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية لاسيما، مع

(1) نجمي رجب ضياف، اثار الاستعمار الأوربي على افريقيا، بحث منشور، المجلة التربوية، جامعة طرابلس، العدد السابع، 2015، ص387.

(2) حمدي عبد الرحمن، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة، مكتبة مدبولي، 2006، ص118.

غياب اطر سياسية فاعلة لحل النزاعات محليا والاقليمية [1] اذ تضطر الدول الى قبول تلك التدخلات فضلاً عن بعدها الجغرافي، مثال ذلك بعض دول الاتحاد الأوربي هم السبب المباشر لما تعانيه قارة افريقيا من أزمات اذ قسموا القارة الى دويلات قومية تتقاسم منطقة جغرافية غير مستقرة والهدف منها هو عدم استقرار تلك الدول، ما يعطي ذريعة التدخل في شؤنها كما هو الحال في ازمة دارفور التي تعد احدى اهم الأزمات في السودان حالياً، اذ اثار هواجس الاستعمار القديمة المتمثل بالاستعمار الأوربي لاسيما بريطانيا وفرنسا وباقي المستعمرين الإيطالي والألماني والبرتغالي، وعمل كل منهما على حماية نفوذه في القارة الافريقية هذا المثال يبين ظهور التنافس الاستعماري الذي كان في القرن التاسع عشر [2].

4- أسباب التدخلات الدولية في افريقيا

تعد قارة افريقيا واحدة من اهم مناطق العالم ذات البعد الاستراتيجي الاقتصادي العالمي بحكم سيطرتها على الممرات المائية، فضلاً عن أهمية القارة الافريقية بالنسبة للاقتصاد العالمي الا اننا نلاحظ هذه القارة هي اكثر مناطق العالم تهميشا واستبعادا عن المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي، ويتضح ذلك من خلال النمو الاقتصادي المتدني للقطاعات الإنتاجية وزيادة عبئ الديون الخارجية وتدهور الظروف السياسية والاجتماعية اذ وصفتها الأمم المتحدة بانها الأقل تنمية في العالم [3] تعد هذه الأوضاع التي تجعل من الدول، الاستعمارية ذريعة لتدخلات في شؤون الدول الافريقية تحت عناوين ومسميات وتصنف الانتهاكات اجتماعية، سياسيه، عنف، عسكرية،ضعف دولة،اجنده خارجية وذرائع من أهمها:

1- وضع حد للانتهاكات التي تطال حقوق الانسان وحقوق الأقليات في القارة الافريقية.

2- رد العدوان في حال اعتداء دولة ضد دولة أخرى او انتهاك سيادتها او التدخل في شؤنها.

3- كثرة النزاعات ذات الابعاد المختلفة التي تعاني منها دول القارة الافريقية، الحدودية، والعرقية.

4- غياب الديمقراطية بوجود أنظمة دكتاتورية معظمها قائم على الانقلابات العسكرية.

5- هشاشة الدول الأفريقية وضعف المؤسسات العسكرية اذ من الضروري تقوية تلك الدول.

6- ولاء النخب الحاكمة لدول خارجية.

---

(1) عبد السلام قريقة، التدخل الإنساني كألية لسيطرة على افريقيا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة عنابة، الجزائر، العدد التاسع، 2013، ص53.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الافريقية انكسار دائم ام خسارة مؤقتة، دار الفجر للطباعة، القاهرة، ط1، 2005، ص155.

(3) عبد الرحمن حمدي، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة، بحث منشور، مجلة ابريل 2001، العدد 44، ص134.

7- حماية قواعد القانون الدولي والمصالح الدولية المشتركة [1].

5- الدور الأمريكي في النزاعات الحدودية بين الدول الافريقية

تأتي التدخلات الامريكية في دول القارة الافريقية على أثر استراتيجيتها المعلنة سنة (1995)م التي ادخلت فيها الإدارة الامريكية تغييرات جذرية على الاستراتيجية الامريكية العالمية، في إطار سعيها لمواجهة المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالنظام الأمريكي تحت عنوان الشراكة والعولمة مع سعيها لتكريس زعامتها على الساحة الدولية اذ كانت الاولوية في تنفيذ مشروعها نحو القضايا الاقتصادية والعمل على فتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم، من ابرزها القارة الافريقية التي تتمتع بوجود فرص استثمارية هائلة وأسواق مفتوحة للمنتجات الامريكية، من هنا بدأ المدخل الأمريكي لدول القارة الافريقية، اذ شجعت السياسة الامريكية في القارة الافريقية على انتهاج سياسات اقتصادية رأسمالية بهدف خلق فرص افضل للتدخل عن طريق الشركات الاستثمارية الامريكية في القارة الافريقية[2] اذ تعد المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) التي تمهد مساعيها وتدعمها في تدخلاتها الدولية وهذه المؤسسة المالية لها نفوذ عظيم على دول العالم الثالث وافريقية تحديدا اذ تعمل على استغلال دولها في ظل عصر التطور التكنلوجي والشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية التي توظف قدراتها وامكانياتها على الدول الأفريقية من اجل اخضاعها والسيطرة عليها [3] اذ اعتمدت الولاية المتحدة الامريكية على نظرية (الجغرافيا الحيوية) في رؤيتها الاستراتيجية القائمة على عدم الالتزام بحدود معينة فالحدود وفقا لهذه النظرية مفتوحة حسب افاق مصالحها الحيوية التي تتمثل بالموارد والثروات الطبيعية في كل انحاء العالم هذه العقيدة الاستراتيجية التي تجعلها تكرس هيمنتها على العالم وفق مفهوم العولمة الذي يضمن لها استمرار الدور القيادي للعالم[4] تشكل دول شرق افريقيا من اهم واكثر الدول التي تتلقى المساعدات الامريكية ففي سنة (2015)م تلقت كل من اثيوبيا وكينيا وجنوب السودان والصومال وتنزانيا فضلاً عن السودان واوغندا مساعدات أمريكية في مجالات مختلفة مثل الطاقة

(2) مدوخ عجمي العتيبي، القرن الافريقي عمقا استراتيجيا خليجيا، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2021، ص15.

(3) زينب عبد الله منكاش، سند وليد سعيد، الاطماع الامريكية في القارة الافريقية، بحث منشور، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بدون سنة، ص209.

(4) حسن عبد الحليم محمد، محمود أبو العينين، الاستراتيجية الامريكية في افريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الافريقي، بحث منشور، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد 45، العدد الثاني، 2023، ص521.

والاستثمار وبناء القدرات الأمنية[1] فضلاً عن ذلك اعتمد التدخل الأمريكي في افريقيا على انشاء قواعد عسكرية في مناطق تواجد النفط لضمان امن الطاقة الامريكية اذ تعد الولايات المتحدة الامريكية من اكثر دول العالم استهلاكا للنفط ويعد النفط بالنسبة لها عنصراً غير قابل للمساومة ويجب الحصول عليه بشتى الوسائل والطرق اذ تستورد من النفط الافريقي ما يقارب (25%) سنويا ما يوازي حجم وارداتها في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن انها تسعى الى السيطرة على النفط الافريقي لمحاصرة النفوذ الأوربي والصيني في قارة أفريقيا اذ اصبح التواجد العسكري ضروري في دول القارة الافريقية لا سيما الدول التي تعاني من عدم الاستقرار مثل السودان اذ تعد من اهم الدول النفطية في قارة افريقيا وهذا التواجد يضمن وصول النفط الى الولايات المتحدة دون أي عرقلة او ابتزاز فضلاً عن ذلك التحرر من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر سياسة تنويع الواردات الجغرافية في مجال الطاقة، فأصبحت افريقيا في مقدمة تلك الاستراتيجية [2] انشات الإدارة الامريكية في افريقيا قواعد عسكرية بعد هجمات سبتمبر (2001)م على الولايات المتحدة الامريكية التي استهدفت مراكز مهمة في قلب الولايات المتحدة الامريكية فأصبحت هذه الهجمات ذريعة للتدخل في افريقيا، والشرق الأوسط، اذ انشات اكبر قاعدة عسكرية دائمة في افريقيا في معسكر(ليمونير) في دولة جيبوتي كما تحولت في ما بعد قوة المهام المشتركة في منطقة القرن الافريقي ومطار يستخدمه الجيش الأمريكي في نقل المعدات العسكرية وتنفيذ المهام العسكرية، كما تضم وحدات تابعة للقوات البرية والبحرية والجوية الامريكية [3] وفي سنة (2018)م ابرمت الإدارة الامريكية عقود لمدة (30) عام بتكلفة سنوية تقدر (63) مليون دولار على توسع النفوذ العسكري الأمريكي في افريقيا من اجل حماية المصالح الامريكية في القارة وتوفير بنية تحتية لطائرات الشحن التابعة للقوات الامريكية، يأتي هذا الوجود الأمريكي متزامن مع وجود النفط الذي تعده الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لتواجدها في افريقيا، فضلاً عن وجودها العسكري الكبير تحذر الدول الأخرى المنافسة على ان الحصة الأكبر لها من هذا المورد الاقتصادي، وهو ما يتطلب حماية وضمان نقله الى الولاية المتحدة الامريكية فضلاً عن المواد الخام التي تسخر بها افريقيا مثل البلاتين الذي يمثل (75%)

(1)حسن عبد الحليم محمد، محمود أبو العينين، مصدر سابق، ص522.

(2) سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط، بحث منشور، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد43، 2011، ص15.

(3) مروة رافع عوض البركي، التحليل الجغرافي السياسي للقواعد العسكرية الأجنبية في دولة جيبوتي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المثنى، 2024، ص75.

من الإنتاج العالمي من افريقيا والماس والكروم (50%) منه يأتي من افريقيا على المستوى العالمي وتساهم بإنتاج الذهب واليورانيوم بحدود (20%) انظر لجدول (12) فضلاً عن وجود معادن كثيرة كالحديد والفحم وغيرها من المعادن المنتشرة في القارة الافريقية كما تعد سوق تجارية لسلع الامريكية اذ يبلغ سكان القارة ما يقارب (350)مليون نسمة، تكون بحاجة لاستهلاك قادم من انتاج الولايات المتحدة الامريكية هذا ما يبرر التواجد والتدخل الأمريكي في دول القارة الافريقية [1].

جدول (12) أهم مواد الخام ونسبة تواجدها في افريقيا

ت	المادة الخام	النسبة
.1	الذهب	%20
.2	الفوسفات	%85
.3	البلاتين	%75
.4	الكروم	%50
.5	المنغنيز	%75
.6	البوكسات	%60
.7	التيتانيوم	%75

المصدر، ايات ادريس، المعادن الافريقية في التنافس الدولي الرهانات والمالات .بحث منشور،مركز الجزيرة للدراسات،2021،ص3

6- التدخل الصيني على الدول الافريقية

تعد الصين من الدول ذات المساحة الجغرافية الكبيرة وتمثل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا اذ تبلغ مساحتها (9,597,000) كم^2، تحتل القسم الشرقي من قارة اسيا وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي يبلغ طولها من الشمال الى الجنوب (5500)كم ومن الشرق الى الغرب حوالي (5200)كم تحدها (14)دولة وتمتلك ثروات طبيعية ومساحات شاسعة من الأراضي كما تحتوي على العديد من الأنهار والبحيرات من أهمها نهر (اليانغتسي) الذي يعد ثالث أطول نهر في العالم[2]، شهدت الساحة الدولية متغيرات جديدة في موازين القوة التي زادت من حركة التفاعلات

(1) حسن عبد الحليم محمد أبو العينين، مصدر سابق، ص527.

(2) شوي غوانغ، جغرافية الصين، ترجمة، محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ط1، 1987، ص1.

الدولية بين الدول على اختلاف درجاتها في التقدم او التخلف وفي هذا الاطار وجدت معظم الدول الافريقية نفسها تتخبط في مشكلات سياسية واقتصادية وصراعات عرقية وحدودية وتدخلات عسكرية وسياسية خارجية اثر على تنميتها بشكل كبير من حيث الاستقلال السياسي والاقتصادي، وفي ظل هذا التعثر من اجل تنميتها وجدت هذه الدول بانها اكثر استعدادا للتعاون مع القوة الأجنبية من حيث الدعم والمساندة بحكم العامل السياسي والتاريخي او بحكم المكانة الاقتصادية على خريطة العالم ومن هنا برز الدور الصيني المتسارع والمتنامي في دول القارة الافريقية بحيثياته وتداعياته اذ تطمح الصين للاستفادة من الثروات الطبيعية وكسب قدر كافي من التوازن الاستراتيجي مع القوة الغربية المنافسة من خلال التبادل التجار ومشاريع البنى التحتية في القارة الافريقية[1] ازداد الطلب الصيني على الطاقة والموارد والسعي وراء النفوذ الى أماكن لم تصل اليها الصين بعد اذ وضعت الحكومة الصينية خطط استراتيجية للسيطرة على الدول من خلال تامين الموارد سيما النفط والطاقة والأسواق والاستثمار[2] اذ بلغت القروض الصينية للأعوام من (2000–2017) التي اقرضتها للدول الافريقية (35771) مليون دولار جدول (13)اذ تعاظم الدور الصيني في افريقيا اعتماده أساسا على الدبلوماسية الاقتصادية من خلال التجارة والاستثمار في البنية التحتية دون فرض شروط سياسية بشكل يسوده الترغيب وليس الترهيب اذ بدت واضحة الدبلوماسية المرنة التي اتبعتها الصين في تنامي وجودها ونفوذها في القارة الافريقية بشكل ملحوظ والذي بات يؤثر ويغيض الكثير من القوة الاستعمارية الأخرى[3] اختارت الصين مشاريعها وفقا لقيمتها الاستراتيجية طويلة الاجل، فأنها تعمل على رهن الديون مقابل الأصول والضمانات التي تحصل عليها مثل النفط والمعادن والموانئ كضمانات في حال لم تستطيع الدول المقترضة سداد ديونها فتصبح الصين مؤهلة للحصول على تلك الضمانات وتسمى هذه الظاهرة دبلوماسية الديون او (استعمار الديون) التي استخدمتها الصين لسيطرة على الدول الافريقية وتوسع نفوذها مثال على ذلك كينيا التي اضطرت الى رهن اكبر واهم مرفأ بها ميناء مومباسا للحكومة الصينية

(1) محياوي محمد، هاملي محمد، الدور الصيني في افريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة الابعاد والتداعيات، بحث منشور، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد السابع، 2022، ص200.

(2) مرتضى ضياء نوري الموسوي، مصدر سابق، ص57.

(3) محياوي محمد، هاملي محمد، مصدر سابق ص200.

بسبب الديون الصينية المتراكمة عليها[1] فضلاً عن هذا الاطار اذ عملت الصين على تطور قدراتها العسكرية تحت نظرية الواقعية الدفاعية بمعنى انها تطور من قوتها بهدف

جدول (13) القروض الصينية للدول الافريقية لسنة (2000- 2019)

ت	الدولة	قيمة القرض مليون دولار امريكي	النسبة%
1	السودان	6492	18.1
2	جنوب السودان	182	0.5
3	اثيوبيا	13739	38.4
4	ارتيريا	504	1.4
5	كينيا	9803	27.5
6	جيبوتي	2083	5.8
7	اوغندة	2968	8.3
8	المجموع	35771	100

المصدر: مروة رافع عوض البركي، التحليل الجغرافي السياسي للقواعد العسكرية الأجنبية في دولة جيبوتي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المثنى، 2024، ص91.

الدفاع عن مصالحها دون ان يكون لها نية في تهديد مصالح دول أخرى او الهجوم عليها اذ أرسلت الصين سنة (2005)م (700) جندي الى جنوب السودان للحفاظ على مصالحها النفطية، كذلك أنشأت وحدة عسكرية في غرب زيمبابوي وفي سنة (2017)م اقامة الصين قاعدة عسكرية بحرية بعد الاتفاق مع جيبوتي التي تعد اكبر قاعدة عسكرية خارج أراضيها، اذ تحتفظ فيها بألف جندي تستخدمها في عمليات مكافحة القرصنة والتأكد من حماية مصالحها الاقتصادية، فضلاً عن ذلك أصبحت لديها قواعد في ساوتومي وبرينسيبي وسيشيل وخليج والفيس في ناميبيا اذ تضم زوارق حربية صينية تهدف الى مكافحة القرصنة وتامين الموانئ [2] فضلاً عن ذلك ترتبط الصين مع افريقيا بعلاقات واسعة لاسيما في الجانب الاقتصادي والتجاري ولاسيما في منطقة القرن الافريقي اذ سعت الصين لتعزيز حضورها وتقوية نفوذها

(1) مرتضى ضياء نوري الموسوي، مصدر سابق، ص214.

(2) فاطمة الزهراء احمد أنور، اليات التواجد الصيني في القارة الافريقية بين الفعالية والاخفاق، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022، ص316.

من خلال المشاريع الاقتصادية والاستثمارية والقروض المختلفة وتعزيز النفوذ السياسي والأمني في دول القرن الافريقي من خلال انتشار اساطيلها البحرية قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن والبحر الأحمر، عبر الية التعاون الثنائي مع دول القرن الافريقي تحديدا جيبوتي والصومال وارتيريا مع محاولات مستقبلية لإيجاد حلول للازمات داخلية وإقليمية مثل تلك العالقة بين اثيوبيا ومصر والسودان حول سد النهضة[1] اذ تشهد منطقة القرن الافريقي ذات الأهمية الاستراتيجية تنافسا متصاعدا بين القوة الدولية وبشكل خاص بين الولايات المتحدة الامريكية والصين كقوتين فاعليتين على الصعيد الدولي[2]. زاد الوجود العسكري الصيني في منطقة القرن الافريقي خصوصا في اثيوبيا اذ ان هناك تعاونا عسكرياً بين الصين واثيوبيا في مجال السلاح ومحاربة الإرهاب وتدريب الضباط الاثيوبيين في الاكاديمية العسكرية الصينية ومشاركة القوات العسكرية الصينية في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة اذ عملوا في كل من إقليم دارفور في السودان والكونغو الديمقراطية وفي تقرير صادر من هيئة الأمم المتحدة سنة (2013)م المتعلق بتجارة السلاح خلصت الهيئة في تقريرها ان اثيوبيا وقعت على صفقة شراء أسلحة من الصين بقيمة (16) مليون دولار جاءت هذه الصفقة بعد رغبة الصين على ضرورة تعزيز التعاون العسكري مع دول القرن الافريقي وضمان امن واستقرار مصالحها اذ ان أي اضطراب امني في دول المنطقة لاسيما (السودان والصومال وجيبوتي وارتيريا) يؤدي الى تهديد وجودها ومشاريعها التوسعية في منطقة القرن الافريقي[3]موقعها الجغرافي المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي وتتحكم في مضيق باب المندب فضلاً عن سيطرتها على جزء كبير من حركة الملاحة البحرية العالمية كأحد اهم نقاط الاختناق في العالم، اذ تحظى بأهمية استراتيجية كبيرة [4]من اجل الوصول الى أهدافها الاستراتيجية عن طريق استثمار الموارد كالنفط والذهب ومصادر الطاقة الأخرى وتقديم القروض للدول الافريقية وتوريد المعدات اللازمة لبناء المشاريع وتطوير الاقتصاد الافريقي الذي يعاني من تدهور كبير في قطاعاته بسبب النزاعات والحروب في دول القارة [5]

(1) فؤاد مسعد، من تأسيس المشاريع الاقتصادية الى بناء القواعد العسكرية النفوذ الصيني في القرن الافريقي، بحث منشور، مركز ابعاد الدراسات والبحوث، 2023، ص11.

(2) احمد السيد السرساوي، صبحي قنصوة، رانيا حسين خفاجة، مظاهر التنافس السياسي الأمريكي الصيني في القرن الافريقي، بحث منشور، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد 46، العدد الثالث، 2024، ص170.

(3) سلامة الصادق الفارابي، الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الافريقي دراسة حالة اثيوبيا في المدة (2000_2020)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2021، ص95.

(4) احمد السيد السرساري، صبحي قنصوة، رانيا حسين خفاجة، مصدر سابق، ص169.

(5) مرتضى ضياء نوري الموسوي، مصدر سابق، ص137.

اذ يتضح مما سبق ان الصين لعبت دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر بين الدول الافريقية وتقليل الاحتكاك فيما بينهما كونها تعمل على استثمار البعد الاقتصادي بدل التدخل العسكري.

7- دور الكيان الصهيوني في انتشار النزاعات الدولية في افريقيا

ترتكز سياسة الكيان الصهيوني على القناعات والمصالح الأيديولوجية، كذلك لها طبيعتها وخصائصها باعتبارها كياناً دولياً مصطنعاً يقوم على ركائز توراتية وتوسعية ترمي في نهاية المطاف الى تأسيس دولة (إسرائيل الكبرى) [1] اذ بدأت نشاطها بالاتفاق مع الدول الاستعمارية كدولة صديقة مع الدول الافريقية من اجل مد يد المساعدة لتخليصها من الحكم الاستعماري هذا الامر سهل انفتاح الدول الافريقية امام الكيان الصهيوني لتسللها الى القارة فضلاً عن تمكينها من فك الحصار المفروض عليها من قبل الدول العربية وتوسع نفوذها كذلك محاولة كسب قواعد للتأييد والمساندة واضفاء نوع من الشرعية السياسية عليها في الساحة الدولية من خلال مكسب دبلوماسي للكيان الصهيوني في افريقيا، اذ يعني في المقابل القضاء على مصدر محتمل لتأييد الدول العربية [2] تكتسب الأهمية الاستراتيجية لجنوب السودان بالنسبة للكيان الصهيوني حجر الزاوية والتدخل الإسرائيلي في افريقيا اذ رأت الكيان الصهيوني في جنوب السودان حليفا محتملا في منطقة عربية إسلامية معادية من خلال دعم حكومة جنوب السودان الامر الذي يعزز، الوجود الكيان الصهيوني في منطقة القرن الافريقي[3].

يعد استهداف السودان والتدخل في شؤونه الداخلية من اجل حرمانه من استثمار امكانياته الهائلة وزعزعة امنه واستقراره اذ أنه في حال استغل تلك الإمكانيات المتمثلة بالموارد الطبيعية والمساحة الكبيرة وعدد السكان لأصبح في عداد الدول القوية التي تحمي نفسها من التهديدات الخارجية لاسيما الكيان الصهيوني ومن اجل حرمان السودان من تلك الإمكانيات ان يحاصر السودان من المركز والأطراف بنوع من الازمات والمشكلات التي يصعب حلها مثال على ذلك إقليم دارفور اذ ان التدخل الصهيوني كان الهدف منه اضعاف السودان وتقسيمه كاشفا عن ذلك رئيس الوزراء للكيان الصهيوني السابق (اريل شارون) هو صاحب خبر اضطراب الأوضاع في دارفور، اذ تبين ذلك من خلال خطاب تحدث فيه

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، سياسة إسرائيل تجاه افريقيا من الاختراق الى الهيمنة، جامعة افريقيا العالمية، 2012، ص19.

(2) حميدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص21.

(3) محمد عبده سالم، مصدر سابق، ص24.

عن ضرورة التدخل في دارفور[1] فضلاً عن استخدام الكيان ملف مياه النيل لتحقيق أهدافه تجاه دول القرن الافريقي عن طريق دعم بناء سد النهضة الاثيوبي على منابع نهر النيل الذي يهدد الامن المائي لمصر والسودان، يعد هذا السعي والتدخل في شؤون الدول الافريقية من اجل خلق المشكلات بين هذه الدول[2] فضلاً عن التدخلات الإسرائيلية لأثارة المشكلات الحدودية بين دول القارة الافريقية، من خلال مبيعات الأسلحة اذ تعد احد الموردين الرئيسيين الستة للأسلحة الخفيفة الى افريقيا اذ مكنها من إقامة علاقات استراتيجية مع دول افريقيا من اهمها جنوب السودان واثيوبيا وفي سنة (2019)م بلغت قيمة صادرات الأسلحة الإسرائيلية الى قارة افريقيا (200)مليون دولار امريكي[3] اضطلع الكيان الصهيوني بدور كبير في مشكلات دارفور، ودعم المتمردين في هذا الإقليم، اذ عقدت ثلاث وخمسون منظمة يهودية ندوة في فيينا بعنوان دارفور دروس وعبر الإبادة الجماعية، وفي تشاد قامت مجموعة ائتلاف اليهود بإنشاء مكتب خاص مهمته جمع التبرعات لدعم اللاجئين السودانيين في تشاد، اذ تؤكد قيادات حركات التمرد في دارفور أن البعض منهم زار الكيان الصهيوني وبشكل منتظم ويظهر الاهتمام الإسرائيلي بمسألة دارفور من خلال الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بتوزيع منشورات على أعضائها تعد فيها قضية دارفور قضية يهودية إسرائيلية، اذ اتهم حاكم ولاية شمال دارفور (عثمان كبر) إسرائيل بالتعاون مع بعض الدول الإفريقية مثل ارتيريا بالوقوف وراء الحملات العسكرية والإعلامية والسياسية ودعم المتمردين بالمال والسلاح ضد بلاده بهدف تمزيق وحدة السودان واثارة المشكلات فيه [4].

(1) احمد الغريب، ابعاد وملامح الدور الإسرائيلي في السودان، موقع القدس العربية، منشور على الانترنيت، 2009، الصفحة الرئيسية https://www.alquds.co.uk

(2) نجلاء مرعي، سد النهضة الاثيوبي الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص187.

(3) هند المحلي سلطان، تداعيات قبول إسرائيل كعضو مراقب في الاتحاد الافريقي على القضية الفلسطينية، 2021، منشور على الانترنيت، http://library.daralkalima.edu.ps

(4) محمد المهدي احمد، الصراعات في دارفور وانعكاساتها على العلاقات السودانية التشادية، بحث منشور، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الرابع، العدد التاسع، 2024، ص168.

8- الدور الاماراتي في حرب السودان

دخلت العلاقات بين السودان والإمارات مرحلة جديدة من التوتر بعد السجال الذي دار بين مندوبي الدولتين لدى الأمم المتحدة في نيويورك خلال الجلسة التي خصصت لمناقشة الأوضاع في افريقيا في حزيران سنة (2024)م اذ اتهمت الخرطوم أبو ظبي بتقديم دعم عسكري ولوجستي ومالي لقوات (الدعم السريع)(*)، في حربها ضد الجيش السوداني الأمر الذي يسمح لها بمواصلة الحرب، فضلاً عن ذلك تمارس الإمارات نفوذها على عدد من دول الجوار في مقدمتها تشاد وإفريقيا الوسطى وليبيا من أجل أن تفتح أراضيها لإيصال الدعم لقوات الدعم السريع في السودان، يعد هذا الدعم الذي يشكل خطراً كبيراً على استقرار السودان وأمنه [1]، اذ تعمل دولة الامارات العربية المتحدة على تعزيز سياستها في منطقة القرن الافريقي، تعد هذه منطقة صراع بسبب اهميتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وموقعها الجغرافي المميز الذي يطل على المحيط الهندي ومضيق باب المندب واحتوائها على النفط اذ بدأ التدخل الاماراتي من خلال تقديم المساعدات الإنسانية ونشر السلم والامن في مناطق الصراع [2] فضلاً عن الموقع الجيوستراتيجي للسودان والموارد الطبيعية المتمثلة في المياه والأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والمعادن جعلت من السودان مسرحاً جاذباً للصراع الدولي والإقليمي، اذ تحولت دولة الإمارات خلال السنوات القليلة الماضية، إلى سوق رئيسة للذهب الإفريقي الذي تحصل عليه الميليشيات المسلحة في عدد من الدول بشكل غير قانوني، وتبيعه بالطريقة نفسها، وهو ما يعزز الصراعات، وينمي المشكلات الأمنية بالقارة الافريقية، اذ تواجه الإمارات اتهامات كثيرة بالسعي لتعزيز هيمنتها على أكثر من دولة، لاسيما في منطقة القرن الإفريقي، وذلك للاستيلاء على ثروات هذه الدول عبر دعم الميليشيات وتغذية الصراعات المحلية والاقليمية، ومن أهم تلك الصراعات الصراع في السودان بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع [3].

(*) قوات الدعم السريع: هي مليشيات عسكرية مكونة من مليشيات الجنجويد التي كانت تقاتل نيابة عن الحكومة السودانية في دارفور يقودها الجنرال محمد حمدان دقلو المعروف باسم (حميديتي) كانت تدار من قبل جهاز المخابرات والامن الوطني السوداني في نظام البشير وفي 6/أيلول 2023م تمردت ضد الجيش السوداني في محاولة لسيطرة على السلطة.

(1) محمد تورشين، الدور الاماراتي في حرب السودان الدوافع والابعاد، مركز ابعاد، للدراسات الاستراتيجية، منشور على الانترنيت https://dimensionscenter.net/ar/

(2) سعد على الحسني، السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الافريقي واليمن الاثار والنتائج، بحث منشور، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد التاسع، 2019، ص5_6.

(3) محمد تورشين، مصدر سابق، ص20.

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات بين السودان ودول جواره غير العربية

تمهيد

بدأت علاقات السودان المضطربة مع بعض الدول المجاورة بالتعافي من خلال فتح قنوات تواصل مباشر معها وكشفت مصادر دبلوماسية وامنية تحدثت بشان علاقة السودان مع دول جواره، ان بعض الدول لها مصالح مشتركة مع السودان[1] تعد السودان من اكبر الأقطار العربية والافريقية مساحة وينقسم الى منطقتين جغرافيتين متميزتين الأولى هي المنطقة الشمالية التي تمتد من جنوب العاصمة الخرطوم وحتى الحدود الشمالية مع مصر وتضم ثلاثة مناطق مهمة في الإنتاج الاقتصادي وهي (منطقة الجزيرة والقاش وتوكر) اذ يغلب على هذا الجزء من السودان الطبيعة الصحراوية من دارفور غربا الى كسلا شرقاً ويقطنها العرب وقبائل البجا والنوبيون فضلاً عن المنطقة الثانية تتمثل بالجزء الجنوبي الذي تغطيه المستنقعات والحشائش وتقطنه مجموعات سكانية تتكون من قبائل الدناجلة والنوير والشيلوف والازندا وحرفتهم الرئيسية هي الرعي[2] وفقا لما تقدم اذ ظلت مسائل تعريف الهوية وعدم القدرة على استيعاب التنوع المتعدد الابعاد والعلاقة بين الدين والدولة وصراع المركز والهامش، والطائفية والقبلية، والتنازع على السلطة بين المدني والعسكري، والتنافس ما بين الاجندة الاجنبية والارادة الوطنية كل هذه الثنائيات المتشاكلة في الحياة السياسية السودانية، ظل العامل الاساس في الجدل حول تشكيل مستقبل السودان، مع استمرار النزاع الذي اندلع سنة (2023)م نتيجة عدم قدرة أي طرف من اطراف النزاع على حسم النزاع لصالحه بات الوضع في السودان يشوبه الغموض [3]، تعد أهمية نهر النيل بالنسبة لكل من مصر والسودان، فضلاً عن عمق الروابط الثقافية والحضارية التي تجمع بين الدولتين تفرض دوما ضرورة التعاون والتنسيق معا في إطار مفاهيم الشراكة التعاونية بغض النظر عن طبيعة المشكلات والتحديات القائمة، اذ لا يخفى أن السودان يواجه تحديات جمة ناتجة عن التحولات الاستراتيجية في حوض النيل وشرق افريقيا يعد النهج

(1) النور احمد النور، كيف اثرت الازمة في السودان على علاقته بدول الجوار، 2024، منشور على الانترنيت، https://www.aljazeera.net

(2) جهاد عودة، السياسة الخارجية السودانية وانعكاسات مظاهر الانقسام والتشرذم، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994، ص570.

(3) دالية عادل شيت، تجاذب السلطة وضمور الدولة دراسة حال النزاع في السودان عام 2023، بحث منشور، فرع السياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2024، ص226.

الذي تبنته الدول المجاورة منذ توليها السلطة تجاه السودان، وتأكيدها على أهمية دعم الروابط الاستراتيجية بين الدول يمثل نقلة فارقة تتجاوز سلبياًت الماضي، وتؤسس لعهد جديد، على سبيل المثال نمو حجم التبادل التجاري بين السودان ومصر اذ وصل إلى نحو (مليار دولار) سنويا[1] فضلاً عن الروابط المشتركة بين الدولتين اللغة والدين والقومية عززت هذا الروابط الشراكة بين الدولتين[2] تأثرت الأوضاع السياسية والأمنية داخل السودان بالصراع بشكل يسترعي الانتباه، لاسيما مع تصعيد المواجهات العسكرية التي نقلت على أثرها الصراع من الخرطوم إلى غيرها من الولايات السودانية، ما أسفر عن خسائر كبيرة امتدت آثارها إلى دول الجوار السوداني[3] اذ اثر على العلاقات السودانية مع دول الجوار فضلاً عن اتهام الولايات المتحدة الامريكية للسودان بممارسة الإرهاب الدولي اذ قدمت مساعدات عسكرية قيمتها (20) مليون دولار الى ارتيريا واثيوبيا واوغندا بدعوى مساعدة تلك الدول على مواجهة عدم الاستقرار السياسي في السودان[4] تعد قضية سد النهضة من القضايا التي تحتل الصدار في العلاقات السودانية مع دول الجوار سيما في الأعوام الأخيرة لما لهذا القضية تأثير كبير على عصب الحياة في السودان اذ ان هذا النهر الوحيد الذي يعتمد عليه بشكل أساسي على الزراعة والري [5] يعد هذا السد من اهم المشاريع المائية الذي تم الإعلان عن انشاؤه رسميا سنة (2011)م يشير ذلك الفعل بان اثيوبيا تعمل على استغلال الاضطرابات الداخلية للدول والحاق الضرر بحقوقها المائية لاسيما السودان، هذا الفعل ينافي مبدا حسن النية وحسن الجوار فضلاً عن ذلك يقع سد النهضة داخل الحدود الاثيوبية في منطقة بني شنقول تحديدا نهاية النيل الأزرق يبعد على الحدود السودانية ما يقارب (14.5)كم ويقع على ارتفاع (505)متر فوق مستوى سطح البحر

(1) حمدي عبد الرحمن، العلاقات المصرية السودانية نحو شراكة استراتيجية جديدة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، منشور على الانترنيت، https://idsc.gov.eg

(2) حسان ريكان خلف، التنافس المصري البريطاني على السودان1936 _1952، بحث منشور، مجلة مداد الادب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، العدد الخامس، 2013، ص566.

(3) شيماء محي الدين، الصراع في السودان الأسباب والمالات المستقبلية، بحث منشور، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد 46، العدد 1، 2024، ص374.

(4) سامي السيد احمد، الدور الأمريكي في صراعات القرن الافريقي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2008، ص279.

(5) احمد سيد النجار، مصر والنيل، دار العين للنشر، القاهرة، 2018، ص17.

من قاعدة السد كما تصل كمية الامطار في منطقة السد نحو (800)ملم سنويا[1] اذ واجه انشاء هذا السد الكثير من التحديات الجيولوجية التي عرقلة عمله عن المواعيد المقررة بعام او عدة أعوام [2]، تتسم علاقة السودان بدول جواره بانها ازلية وهي علاقة قديمة يدعمها شريان الحياة النيل الذي يعد مركز أساسي للعديد من المشاريع الثنائية بينهما والعلاقة تقوم على أساس التعاون والتشاور لاعتبارات تاريخية وجغرافية ومصالح مشتركة تربط الدول مع بعضها في كافة المجالات لتحقيق المصلحة العام للدول[3] ،يمكن ايجاز مستقبل العلاقات السودانية مع دول جواره غير العربية على النحو الاتي:

1- مستقبل العلاقات بين السودان وجنوب السودان

يمتد الحديث عن جذور الصراع بين السودان وجنوب السودان الى سيطرة الاستعمار البريطاني للسودان من خلال السياسة التي اتبعها وهي اضعاف الوجود الشمالي في الجنوب بمختلف الوسائل وكانت الغاية من هذا الاضعاف منع العرب في الشمال من دخول الجنوب بمختلف الطرق ثم تصفية الوجود الشمالي في الجنوب السوداني، أدى ذلك الى اعلان قيام دولة رسمية فيما بعد[4].

ساندت دول الجوار الجغرافي الحرب الانفصالية في السودان من خلال دعم المتمردين الانفصاليين في الجنوب ومن اهم هذه الدول اثيوبيا وكينيا واوغندا مع وجود روابط عرقية ودينية واقتصادية مع الجنوب السوداني فضلاً عن فشل النخب الحاكمة التي حكمت الدولة منذ الاستقلال في بناء هوية وطنية جامعة يلتف حولها أبناء الوطن الواحد على اختلاف الوانهم واعراقهم وانتمائهم الديني، اذ تعاني الدولة الوليدة من تفشي الصراع وفشل جهود التنمية وانتشار الفقر وسوء الأوضاع نتيجة سوء إدارة الحكم وتبني سياسة تقوم على عدم المساواة والاقصاء السياسي والاقتصادي اثر ذلك على مستقبل العلاقات بين السودان وجنوب السودان[5] ومن اهم القضايا العالقة هي قضية (أبيي) هذه المنطقة

(1) مساعد عبد العاطي شتيوي، القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية دراسة تطبيقية على نهر النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012، ص208

(2) عباس محمد شراقي، مصدر سابق، ص5.

(3) هناء محمد سليم الازايدة، النزاع الدولي حول سد النهضة بين مصر واثيوبية والسودان، بحث منشور، مجلة جامعة الزيتون الأردنية للدراسات القانونية، المجلد الثالث، العدد 2، 2022، ص93.

(4) صداح احمد الحباشنة، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، بحث منشور، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 40، العدد 1، 2013، ص16.

(5) نورهان عبد الحليم، أثر الصراع السياسي في جنوب السودان على دول الجوار بالتطبيق على حال السودان، (2012_2013) المركز الديمقراطي العربي، منشور على الانترنيت، 2017، https://democraticac.de

الحدودية الغنية بالنفط تعد احدى ابرز نقاط التوتر بين الدولتين ومن المشكلات التي تؤثر على مستقبل العلاقات بينهما ولم يحسم أي اتفاق حول تبعية هذه المنطقة فضلاً عن تقسيم المياه اذ تعد دولة الجنوب البوابة الرئيسية لمياه النيل التي تتدفق من الهضبة الاثيوبية متجهه الى السودان ثم الى مصر وهو ما يجعل دولة جنوب السودان ذات أهمية كبرى للاستقرار في السودان ومصر ومن اهم القضايا العالقة بين الدولتين قضية الخلاف حول إيرادات النفط اذ ترفض دولة الجنوب اقتراح دولة السودان على تقسيم إيرادات النفط ومشتقاته بين الدولتين ولكن أبدت جنوب السودان موافقتها على دفع قيمة رسوم التصدير، لأنها لا تملك منفذ بحري للتصدير وتعتمد على ميناء بورتسودان التابع لدولة الشمال في تصدير نفطها فضلاً عن جميع خطوط نقل النفط ومصافي التكرير موجودة في الشمال لتبقى هذه القضايا عالقة دون حلول وسوف تؤثر على طبيعة ومستقبل العلاقات بين السودان ودولة جنوب السودان اذ تنذر بنشوب صراعات جديدة بينهما مستقبلا [1].

2- مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية

تعد العلاقات السودانية الإثيوبية من أكثر العلاقات تعقيدا في منطقة القرن الإفريقي، نظراً للتداخل العميق بين الدولتين في الجغرافيا والتاريخ والمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية بالرغم من الروابط الثقافية والتعاون المستمر في مجالات التجارة والاستثمار، لم تكن هذه العلاقة دائما مستقرة، إذ مرت بمحطات من التعاون والتوتر، لاسيما فيما يتعلق بملفات حساسة مثل المشكلات الحدودي في منطقة الفشقة، وأزمة سد النهضة، والتدخل الإثيوبي في الشأن السوداني، وأوضاع اللاجئين السودانيين في إثيوبيا.

يعد سد النهضة واحداً من أكثر القضايا تعقيدا في العلاقات السودانية الإثيوبية، إذ يمثل مصدر قلق رئيس للسودان بسبب تأثيره الكبير على التدفقات المائية لا سيما فيما يتعلق بسلامة السدود السودانية التي تعتمد كليا على مياه النيل الأزرق. فضلاً عن ذلك فإن معالجة هذا القضية يجب ألا تكون تحت منظور النزاع، بل من خلال مقاربة تعاونية تعود بالنفع على الدولتين [2] اذ يعد سد النهضة احد اصعب التحديات التي تواجه العلاقة السودانية الاثيوبية اذ يعاني السودان من تدهور سياسي واقتصادي وحروب ونزاعات، بدأت اثيوبيا مسيرتها التنموية في بناء هذا السد ولم يتم التواصل الى توافق حول سد النهضة

(1) صداح احمد الحباش، مصدر سابق، ص24.

(2) راشد همت العلاقات السودانية الاثيوبية التحديات الراهنة وافاق المستقبل، فريق سودانيوز الاخباري، منشور على الانترنيت، 2025، https://suda-news.com/archives

بين الدولتين رغم مسارات التفاوض المتعددة[1] من الناحية الدبلوماسية تشترك السودان واثيوبيا في العديد من وجهات النظر والقضايا ذات الاهتمام المشترك من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية، كما تشارك اثيوبيا ضمن قوات حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة في دارفور، فضلاً عن دورها الكبير في المفاوضات بين السودان وجنوب السودان[2] اذ اتسمت السياسة الخارجية الاثيوبية بتعزيز مكانتها كقوة إقليمية محورية ولاعب رئيسي في الشؤون الافريقية تدور السياسة الخارجية الاثيوبية بالية التعامل مع دول الجوار المباشر لاسيما السودان التي غالبا ما تنظر اليها اثيوبيا بعين الريبة والشك وترعى فيها النزعات الانفصالية والروح العدائية والمشكلات الحدودية مما اثر على سير العلاقات بين الدولتين [3].

3- مستقبل العلاقات السودانية التشادية

يرتبط السودان وتشاد علاقات تاريخية عميقة عززتها الروابط الجغرافية والاجتماعية، تعد تشاد والسودان دولتين جارتين بينهما العديد من المصالح المشتركة فضلاً عن وجود قبائل متداخلة بين الدولتين على جانبي الحدود في منطقة دارفور، مما أثر في الصراع على السلطة في تشاد لسنوات عديدة، وترك بصماته الواضحة على الموقف الأمني بين الدولتين، فيما يتعلق بالوضع الحدودي بين السودان وتشاد، فإن المشاكل الحدودية جاءت نتيجة لعدم دقة الوصف واعتماده على معالم قابلة للزوال، وانقسام القبائل والقرى الحدودية اذ كان للحدود آثارها الإيجابية، جعلت من الدولتين نموذجا للتعايش السلمي بينهما منذ مدة مملكة دارفور ومملكة وداي، نتيجة الرابطة التي أوجدها الإسلام وثقافته في كلا الدولتين[4] وما اثر على العلاقة بينهما هو دعم الحركات المتمردة مثل دعم تشاد المتمردين في إقليم دارفور بالمقابل دعمت السودان المعارضة التشادية هذا الامر خلق حالة من عدم الاستقرار بين الدولتين، اذ أصبحت الحدود مسرح للتوترات الأمنية والمشكلات وتدفق اللاجئين اذ تسعى الحكومة السودانية الى اسقاط الحكم

(1) غنية، بو خرص، ازمة سد النهضة وتداعياتها على مصر والسودان، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الجزائر، المجلد12، العدد3، 2023، ص269.

(2) سلامة الصادق الفرابي، مصدر سابق، ص92.

(3) زينب عبد العال سيد رمضان، موقع اثيوبيا وأثره على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار، كلية الآداب، جامعة بني سويف، 2022، ص46.

(4) محمد المهدي احمد، مصدر سابق، ص171.

في تشاد من خلال تدريب افراد المعارضة التشادية ودعمها بالمال والسلاح [1] هذه الأوضاع والعلاقات تتأرجح إيجابا وسلبا حسب سخونة الاحداث والأوضاع الداخلية للدولتين التي زادت حدتها بعد اندلاع الحرب في دارفور ظل الاتهام المتبادل يثير العلاقة بين الدولتين [2] شكلت ازمة دارفور محور التباعد السياسي بين الدولتين والاضطرابات التي تتسم بها منطقة دارفور نتيجة التركيبة الاثنية والظروف الجغرافية والبيئية اذ ما يحدث في تشاد يؤثر على السودان حتى انتقلت الاضطرابات من دارفور الى تشاد، دخلت العلاقة بين السودان وتشاد مرحلة جديدة من خلال التعاون السياسي والأمني الذي تم الاتفاق علية في البروتوكول الأمني سنة (2011)م اذ تضمن نشر قوات مشتركة على الحدود بين الدولتين لحمايتها ومنع الخروقات الأمنية من خلالها[3].

4- مستقبل العلاقات السودانية الارتيرية

يعد التداخل السكاني بين الدولتين من الحقائق الواقعية للقارة، إذ إن أغلب مكونات شرق السودان العرقية لديها امتداد داخل إريتريا، لاسيما في الجزء الغربي منها المعروف باسم إقليم القاش، هذا الامتداد السكاني أثر على طبيعة العلاقة بين السودان وارتيريا، اذ بدء الشعب الارتري كفاحه المسلح في سنة(1961)م بعد تشكيل جبهة تحرير ارتيريا المطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال عن أثيوبيا أصبحت الأراضي السودانية مناطق امنه للتنظيمات الارتيريا ومعبرا لتسليحها[4] الا ان هذه العلاقة لم تستمر كما هو عليه، اذ تجددت التوترات والاتهامات بين السودان وارتيريا وارسلت السودان قوات عسكرية بهدف حماية الحدود وغلق المعابر الحدودية مع ارتيريا سنة (2018)م وفي حزيران من سنة (2020)م جددت السودان اتهاماتها الى العاصمة الارتيرية اسمرة بدعم قيادات سودانية محلية واستقطابها لخدمة مصالحها مما اثر على طبيعة العلاقات بين الدولتين مستقبلاً [5] تمثل ارتيريا احد اهم المؤثرين في ملف

(1) ياسر محجوب الحسن، هل يستعيد السودان وتشاد علاقتهما، منشور على الانترنيت، 2025، https://aljazeera.net

(2) يوسف فضل فرج، مستقبل العلاقات السودانية التشادية على ضوء انتخاب الجنرال ديبي رئيسا لدولة تشاد وأثره على دارفور،2025، منشور على الرابط https://bluefornews.net

(3) إبراهيم برمة احمد، مصدر سابق، ص502.

(4) صلاح الدين حافظ، صراع القوة العظمى حول القرن الافريقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص90.

(5) سلطان بركات، منى هداية، مركزية إقليم الشرق في سلام السودان التوترات القائمة والوقاية من تصاعد النزاع، بحث منشور، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، العدد51، المجلد9، 2021، ص35.

شرق السودان المحاذي لإقليم القاش والساحل الشمالي الارتيري اذ تعد تلك المنطقة عمقا متعدد الابعاد للثورة الارتيرية في نضالها ضد الاحتلال الاثيوبي تمتد الحدود بين الدولتين ما يقارب (600) كم وتتسم بسهولة التنقل عبرها اذ تضم جالية ارتيرية كبيرة لجأت الى شرق السودان في ولاية كسلا والقضارف قدرت اعدادهم المفوضية السامية الأممية (123)الف لاجئ والكثير من هؤلاء من مجموعات قبلية تعيش على طرفي الحدود بين السودان وارتيريا، مثل شرق السودان ساحة لعبور البضائع وتهريبها الى ارتيريا في مرحلة الحصار والعقوبات الأممية التي فرضت عليها في ما قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل مع اثيوبيا سنة (2018)م كان لهذا الموقف انعكاس على طبيعة العلاقات السودانية الارتيرية من جانب اخر وفرت التجارة العابرة للحدود العديد من السلع الأساسية التي كانت تتعطش لها الأسواق الارتيرية اذ تعيش ارتيريا ازمة غذائية فان (70%) من السكان في ارتيريا يعيشون في حالة ضعف شديد وانعدام الامن الغذائي، دخول المواد الغذائية عبر الحدود السودانية يغطي جزء من هذه الازمة اذ إشارة بعض المصادر الى ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ وحدوث ازمة غذائية في المناطق المحاذية للسودان يعد احد أسبابها اغلاق الحدود مع دول الجوار ضمن الإجراءات الحكومية للحد من انتشار وباء كورونا، اتسمت العلاقات السودانية الارتيرية كونها متأرجحة ما بين الاستقرار والتوتر اذ يعود السبب الى الاتهامات التي توجهها الدولة الى الأخرى باحتضان الجماعات المسلحة وحركات التمرد المناوئة لها والمشكلات الحدودية وقضايا أخرى، تحسنت العلاقة سنة (2006)م منذ انتهاء حركة التمرد التي كانت تنشط في مناطق سيطرتها شرق السودان وكانت الخرطوم تتهم ارتيريا بدعمها اذ اسفرت عن توقيع اتفاقية سلام شاملة بين الحكومة السودانية ومتمردين حركة شرق السودان في ارتيريا[1].

5- مستقبل العلاقات السودانية مع دولة افريقيا الوسطى

يعد تهديد أمن الحدود والاستقرار الأمني للدول المجاورة من خلال النزاعات المسلحة تهديدا حقيقيا على أمن وحدود دول الجوار، مما يجعل هذه الأخيرة تلجأ إلى تشديد الرقابة على حدودها خوفا من تجارة وتهريب الأسلحة والبشر والمخدرات أو جعل حدودها منطقة توتر وصراع فضلاً عن تدفق اللاجئين والنازحين بأعداد يصعب التحكم فيه كما تؤدي هذه النزاعات إلى استغلال الوضع الأمني غير

(1) عبد القادر محمد علي، محددات الاستراتيجية الارتيرية تجاه شرق السودان،2023، منشور على الرابط https://studies.aljazeera.net

المستقر ومحاولة السيطرة عليه من طرف المعارضة، لاسيما إذا لقيت دعم ومساعدة من أحد الأطراف المتنازعة في الدولة المجاورة[1].

يشترك السودان ودولة افريقيا الوسطى في العديد من المصالح بسبب قربهما الجغرافي وروابطها التاريخية المشتركة تشمل هذه المصالح مجالات مختلفة بما في ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وتعد منطقة ام دافوق التي تبعد (370) كم اهم المناطق الحدودية التي تربط السودان مع افريقيا الوسطى والمعبر الرئيسي لحركة التجارة بين الدولتين، يعد خط الحدود الذي يفصل بين الدول له وظائف عديدة يقوم بها وتأتي كلها بنتائج ايجابية فإذا تم وضعه بالاتفاق الحر وتم وضع العلامات التي توضحه وتمت المحافظة عليها وقامت الدولتان بتوفير الأمن على طول الخط فإن الحدود ستصبح خطا للأمان والاستقرار وضمان تعاون دول الجوار من اجل دحر المخاوف والهواجس وعبور الأعداء[2] تعد حدود السودان مع دولة افريقيا الوسطى عبر التاريخ منطقة تفاعل تجاري وثقافي بين الدولتين وشهدت العلاقة فترات من التعاون وأخرى من التوتر بسبب النزاعات الحدودية وتأثيرات القوة الإقليمية من خلال دعم الجماعات المسلحة او الاتهامات بالتدخل في الشؤون الداخلية، وفي مجال التعاون السياسي تعمل كل من الدولتين على تحسين علاقتهما الثنائية من خلال الاتفاقيات واللقاءات المشتركة[3] يشترك السودان مع دولة افريقيا الوسطى بعلاقات تاريخية وسياسية وامنية تتأثر بمقعهما الجغرافي المشترك والتحديات الإقليمية المعقدة، تمتد الحدود بين الدولتين مئات الكيلومترات مما يجعل التعاون والتوتر بينهما قضية حيوية تتداخل فيها المصالح، كانت الحدود بين الدولتين في الماضي منطقة تفاعل تجاري وثقافي بين القبائل المشتركة تأثره هذه المناطق خلال الحرب الاهلية السودانية أدت الى تدفق اللاجئين وانتقال المتمردين عبر الحدود فأصبحت هذه المناطق يشوبها التوتر مما اثرت على العلاقات بين الدولتين[4] تعد الروابط الجغرافية والعرقية بين الدولتين من اكثر ما يؤثر احدهما على الاخر ويجعل التوتر الداخلي لأي منهما مصدراً للمخاوف الأمنية والسياسية والاقتصادية بالنسبة للأخر

(1) عبد المنعم منصور الحر، محمد شوقي عبد العال، دور مجلس السلم والامن الافريقي في تسوية النزاعات المسلحة دراسة حالة دارفور، بحث منشور، منتدى القانون الدولي، جامعة القاهرة، 2011، ص95.

(2) اخلاص حسين عبد الله، حدود السودان الغربية وأثرها في علاقتها مع دولتي تشاد وافريقيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الخرطوم، 2006، ص85.

(3) تقرير حول العلاقات بين دولة افريقيا الوسطى والسودان، منشور على الانترنيت، 2024، على الرابط https://alhakim.net/

(4) عبد المنعم منصور الحر، محمد شوقي عبد العال، مصدر سابق، ص80.

فالوضع الداخلي لكل من الدولتين ضعيف الى حد كبير يقابله عامل التنافس الدولي على النفوذ في القارة الافريقية الغنية بالموارد مما يؤثر على طبيعة العلاقات بين الدولتين حين يتعلق الامر بالسودان وافريقيا الوسطى يتمحور حول المنافسة الروسية الامريكية فضلاً عن الحرب الدائرة في السودان يمكن لهذه الاسباب ان تطيل امد الصراع في الدولتين مع استمرار الدعم العسكري والمالي لأطراف تخدم مصالح إقليمية ودولية، يعتمد مستقبل العلاقة بين الدولتين على تامين الحدود المشتركة بينهما عن طريق رصد ومراقبة الانشطة الحدودية ومكافحة التهريب والتجارة غير الشرعية ومنع تسلل الجماعات المسلحة،على الرغم من وجود علاقات وتوترات عرضية ناشئة من عوامل تاريخية او سياسية او اقتصادية فان الاعتراف بالمصالح المشتركة وتعزيزها يمكن ان يسهم في بناء علاقات اقوى وتعاون بين الدولتين، رغم التحديات التي تواجه الدولتين بسبب استمرار النزاعات المسلحة وتدفق الاسلحة عبر الحدود يبقى التعاون الامني هو الحل الامثل في مواجهة الجماعات المسلحة والمشكلات التي تهدد امن الحدود [1] نستنتج من ذلك ان للدول الكبرى ولاسيما خلال مدة الاستعمار للقارة دور كبير في حدوث المشكلات الحدودية بين السودان ودول جواره غير العربية بسبب ترسيم الحدود وفق مصالح الدول الاستعمارية دون مراعات حقوق الشعوب مما كان لها الأثر في تجديد المشكلات الحدودية بين مدة وأخرى وما نشهده اليوم من مشكلات ما هي الا نتيجة ترسيم الحدود وفق معطيات تصب في خدمة الدول الاستعمارية.

(1) المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، الجوار السوداني وتأثيرات الحرب على افريقيا الوسطى، 2023، على الرابط https://icss.ae

الاستنتاجات

و

المقترحات

الاستنتاجات

1- يتمتع السودان بموقع جغرافي مهم ومتميز ومساحة كبيرة وتحيط به دول عديدة الامر الذي أدى اثارة المشكلات الحدودية بينهما اذ انه في منظور الجغرافية السياسية كما زاد عدد الدول المجاورة زاد الاحتكاك بينهما.

2- ساهمت اطوال الحدود الكبيرة مع خمس دول غير عربية وصعوبة السيطرة عليها في اثارة العديد من النزاعات العرقية وحول مصادر الطاقة والمياه مثل النزاع حول أبيي مع جنوب السودان.

3- أدى التنوع الاثنوغرافي (القومي واللغوي والعرقي) على جانبي الحدود المجاورة الى حدوث صراعات قبلية بين تلك الدول.

4- التفاوت في الخصائص الاقتصادية بين السودان والدول المجاورة الى حدوث صراعات مستمرة على الموارد الاقتصادية الحدودية مثل النزاع حول سد النهضة بين السودان واثيوبيا.

5- ساهم انتشار الجماعات الإرهابية المتطرفة العابرة للحدود في حدوث نزاعات حدودية بين الدول المجاورة.

6- التهريب المستمر للسلاح والاتجار بالبشر عبر الحدود المشتركة أسهم في حدوث اضطرابات حدودية بين السودان ودول جواره غير العربية.

7- كان للدول الاستعمارية دور كبير في نشوء المشكلات الحدودية بسبب عملية تخطيط الحدود عن تلك الدول الذي لم يراعي مصالح شعوب تلك الدول مما أسهم في اثارة المشكلات الحدودية بين الدول المتجاورة التي تحدث بين مدة وأخرى.

8- التنافس الإقليمي والدولي على منطقة القرن الافريقي بصورة عامة والسودان ودول جواره الجغرافي الى اثارة المشكلات بين الدول المتجاورة من اجل السيطرة على مناطق النفوذ فيها.

9- كان للكيان الصهيوني وتدخله السافر في الشؤون الداخلية للسودان ودول جواره الجغرافي دور كبير في اثارة الثغرات القبلية وارسال الأسلحة لبعض الدول كذلك تمويل بعض المشروعات مثل سد النهضة بهدف اضطراب المنطقة وبالتالي السيطرة عليها.

المقترحات

1- ضرورة استغلال ميزة الموقع الجغرافي للسودان في إيجاد علاقات سياسية واقتصادية وامنية متطورة مع دول جواره غير العربية.

2- العمل على تقليل المشكلات الحدودية المتوارثة منذ زمن الاستعمار (الحقبة الاستعمارية) وضرورة تخطيط الحدود بما يتماشى مع الظواهر الطبيعية والبشرية.

3- إيجاد الحلول المناسبة في حل المشكلات الناتجة من التداخل الاثني والعرقي واللغوي بين المجموعات السكانية على جانبي الحدود.

4- التعاون المشترك والبناء بين السودان ودول جواره الجغرافي غير العربية في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية الهادفة للتصدي للجماعات الإرهابية وعصابات الاتجار بالبشر عبر الحدود المشتركة مما يقلل من اثارة المشكلات الحدودية بينهما.

5- لابد من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المشتركة الواقعة على جانبي الحدود بصيغة التعاون او الاستثمار المشترك لتلك الموارد بما يؤدي الى المنفعة لتلك الدول.

6- يجب الاحتكام للقانون الدولي في مجال تخطيط وترسيم الحدود المشتركة التي رسمها الاستعمار والتي كانت سبباً لحدوث العديد من المشكلات الحدودية.

7- العمل مع الدول الكبرى المتنافسة على قارة افريقيا بصورة عامة ودول منطقة الدراسة على ضرورة عدم اثارة المشكلات الحدودية وان يكون التنافس بينهما بما يخدم تلك الدول.

8- عدم فسح المجال امام الكيان الصهيوني في اثارة المشكلات الحدودية وتعادي دول ضد أخرى تخدم مصالحه في القارة.

9- ضرورة العمل المشترك من خلال منظمة الوحدة الافريقية في إيجاد الحلول للمشكلات الحدودية بعيدا عن تدخلات الدول الكبرى بما يسهم في تسريع عملية التنمية في تلك القارة.

المصادر

قائمة المصادر

أولاً: القران الكريم

ثانياً الكتب

1- إبراهيم، علي، قانون الدول العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

2- ابن منظور، لسان العرب، ال جزء4، 1300.

3- أبو زيد، عبد الناصر، الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

4- أبو زيد، مصطفى يونس، مشكلات الشباب فيروس الهجرة غير الشرعية، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2018.

5- البدري، هاشم محمد، التحليل الجيوبولتيكي، الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، الخرطوم، 2010.

6- براوي، راشد، اقتصاديات العالم العربي من الخليج الى المحيط، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1978.

7- البطحاني، عطا الحسن، جبال النوبة الاثنية السياسية والحركة الفلاحية 1924-1969، دار عزة لنشر والتوزيع، الخرطوم، 2009.

8- توشين، آن، ترجمة وليد احمد طلبة، ذهب سنار قصة اول مصنع روسي لاستخراج الذهب في عهد محمد علي، دار الطباعة المتميزة، القاهرة، 2006.

9- التونسي، محمد عمر، تشحيذ الاذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، 1965.

10- جاد الرب، حسام الدين، جغرافية الوطن العربي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2011.

11- الجاسور، ناظم عبد الواحد، إشكالية الحدود في الوطن العربي، جامعة بغداد، المكتبة الالكترونية العراقية، ط1، 2001.

12- جالا، جيلبرت خاديا، شرق افريقيا الامن وارث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009.

13- الجعلي، البخاري عبد الله، حدود السودان الغربية مع تشاد وافريقيا الوسطى وليبيا، الشركة العامة للنشر والتوزيع، الدوحة، ط1، 2004.

14- الجمل، شوقي، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1971.

15- جودة، حسين جودة، جغرافية افريقيا الإقليمية، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1985.

16- حافظ، صلاح الدين، صراع القوة العظمى حول القرن الافريقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

17- حبيب، احمد، العالم العربي من المحيط الى خليج الى محيط السودان، ط1، مكتبة الانجلو، المصرية، 1972.

18- حسن، حمدي عبد الرحمن، سياسة إسرائيل تجاه افريقيا من الاختراق الى الهيمنة، جامعة افريقيا العالمية، 2012.

19- حسين، عادل عبد الله، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

20- الداهري، عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة دار الطليعة، بيروت، 1966.

21- دبي، شوقي السيد محمد، جغرافية المياه العذبة، جامعة قناة السويس، كلية الآداب، 2019.

22- درويش، فوزي، التقييم الإداري لأفريقيا، دار الكتب، القاهرة، 1999.

23- الديب، محمد محمود إبراهيم، الجغرافية السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 2008.

24- رباح، مرابط، المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية، جامعة باتنة، بدون سنة.

25- الرديسي، سمير محمد علي حسن، ديناميا الجغرافيا ومالات الدولة السودانية، ط1، دار أريتيريا للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2024.

26- رفلة، فليب، الجغرافية السياسية لأفريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1965.

27- زين العابدين، أسامة علي، سياسة السودان الخارجية، ط1، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2005.

28- سالم، محمد عبدة، السياسة الخارجية اتجاه دولة جنوب السودان، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، 2024.

29- سعود، محمد عبد الغني، الجغرافية السياسية المعاصرة، القاهرة، الانجلو المصرية، 2003.

30- سلمان، ادم عمر، نزاع المسيرية والدينكا الماضي والحاضر ومستقبل السودان، الخرطوم ديوان الحكمة الاتحادي، 2007.

31- شافعي، بدر حسن، مصر واثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل سد النهضة نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، 2021.

32- الشامي، صلاح الدين علي، السودان دراسة جغرافية، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، معارف الإسكندرية،2002.

33- شبا، عوض احمد حسين، النزاع الحدودي بين السودان واثيوبيا الفشقة نموذجا، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، ط1، السودان، 2021.

34- شتا، احمد عبد الونيس، حدود مصر الدولية، مركز البحوث والدراسات السياحية، ط1، القاهرة، 1993.

35- شعراوي، حلمي، السودان في مفترق طرق، مركز البحوث العربية الافريقية، ط1، 2011.

36- الشيرازي، محمد، القاموس المحيط، ط2، 1344هـ.

37- الصياد، محمد محمود، السودان دراسة جغرافية، الجامعة العربية، القاهرة، 1979.

38- الصياد، محمد محمود، محمود عبد الغني سعودي، السودان دراسة في الوضع الطبيعي والبشري والبناء الاقتصادي، جامعة عين شمس، جامعة القاهرة، بدون سنة.

39- طه، فيصل عبد الرحمن علي، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999.

40- الطيب، عبد اللطيف احمد، العلاقات السودانية الاثيوبية من منظور استراتيجي، دورة زمالة الامن الوطني، اكاديمية الامن العليا، الخرطوم، 2007.

41- عباس، عبد الرزاق، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولوتيكية، مطبعة اسعد، بغداد، 1976.

42- عبد الحميد، صلاح محمد، صراعات وحروب المياه، القاهرة، طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2001.

43- عبد الحميد، محمد سامي، التنظيم الدولي، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2000.

44- عبد الرحمن، حمدي، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة، مكتبة مدبولي، 2006.

45- عبد الفتاح، عصام، دارفور وجع في قلب العروبة، ط2، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

46- عبد الله، امين محمد، أصول الجغرافية السياسية، القاهرة، 1977.

47- عبد الله، درامي، نشأة وتطور العلاقات العربية الافريقية ونموذج العلاقات بين السنغال والمملكة العربية السعودية، ط1، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 2000.

48- العتيبي، مدوخ عجمي، القرن الافريقي عمقا استراتيجيا خليجيا، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2021.

49- عثمان، عادل احمد إبراهيم، النفط والصراع السياسي في السودان، ط1، مكتبة جزيرة الورد، الخرطوم، السودان، 2019.

50- العجب، منصور يوسف، السودان الدولة الموحدة رؤية مستقبلية، ط1، الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2005.

51- عقيل، محمد فتاح، مشكلات الحدود السياسية، الإسكندرية الطبعة الثانية، 1967.

52- علي، تيسير حمد احمد، ترجمة محمد علي جادين، زراعة الجوع في السودان، ط1، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1994.

53- عمر، سعد الله، المطول في القانون الدولي للحدود، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 2010.

54- الغزال، إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1990.

55- غوانغ، شوي، جغرافية الصين، ترجمة، محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ط1، 1987.

56- فوزي، سعد الدين، جوانب من الاقتصاد السوداني، مطبعة الكمالية، القاهرة، 198.

57- القرة، محمد علي، العولمة والحدود، مجلة علم الفكر، الكويت، 2004.

58- قلندر، محمود محمد، جنوب السودان مرحلة انهيار الثقة بينه وبين الشمال، دار الفكر، دمشق، 2004.

59- كونل، داني، القاموس التاريخي لإرتيريا، مطبعة اسكار كرو، لانهام، ط2، 2011.

60- محمد، شيماء محي الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا، القاهرة، مكتب المعارف، 2015.

61- محمد، عبد الجبار خضير، العلاقات السودانية الاثيوبية الماضي والحاضر والمستقبل، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الخرطوم، 2008.

62- محمد، محمد سليمان، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2006.

63- محمود، صباح محمد، وناصر القصاب، الجغرافية السياسية، جامعة البصرة، الآداب، بدون.

64- المخادمي، عبد القادر رزيق، النزاعات في القارة الافريقية انكسار دائم ام خسارة مؤقتة، دار الفجر للطباعة، القاهرة، ط1، 2005.

65- مرعي، نجلاء، سد النهضة الاثيوبي الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

66- مصطفى، ممدوح شوقي، الامن القومي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.

67- مطر، عصام عبد الفتاح عبد السميع، الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

68- موسى، بدر الدين عبد الله الامام، الصراعات القبلية في السودان الجذور والابعاد، ط2، مكتبة جزيرة الورد، 2004.

69- النجار، احمد سيد، مصر والنيل، دار العين للنشر، القاهرة، 2018.

70- النحال، محمد سلاما، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمن، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2005.

71- النداوي، مهند، إسرائيل في حوض النيل دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

72- نصر، محمد عبد القادر، العسكرية في المماليك والسلطنات الإسلامية، شركة كرري للطباعة، ام درمان، 2009.

73- هلال، علي الذين، ونفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

74- والي، سمير محمود، استراتيجية الثروة دراسة في الثروات الطبيعية في الوطن العربي، ط1، الملتقى للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

1- إبراهيم، اميمة الخير عوض، مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية على ضوء المصالح المائية المشتركة، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين، 2016.

2- إبراهيم، بن دلالي، الجريمة المنظمة دراسة حالة المخدرات في الجزائر من 2008-2018م، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

3- أبو فرحة، السيد علي، العوامل المؤثرة على وضع افريقيا في المؤشرات الدولية دراسة تحليلية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 2021.

4- احمد، سامي السيد، الدور الأمريكي في صراعات القرن الافريقي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2008.

5- احمد، يوسف حسن، العولمة الاقتصادية والقطاع الصناعي في السودان، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، 2007.

6- امين، شهد جمال محمد، العلاقات الاقتصادية الصينية-الافريقية السودان وجنوب السودان أنموذج، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013.

7- أنور، فاطمة الزهراء احمد، اليات التواجد الصيني في القارة الافريقية بين الفعالية والاخفاق، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2022.

8- البركي، مروة رافع عوض، التحليل الجغرافي السياسي للقواعد العسكرية الأجنبية في دولة جيبوتي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المثنى، 2024.

9- بو ساق، يزيد، الامن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2022.

10- بو عشيبة، عائشة، تأثير العامل الاثني على الوحدة الوطنية في افريقيا دراسة حال السودان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى،2013.

11- بواط، محمد، التحكم في حل النزاعات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم والحقوق والادارة، جامعة حسيبة بن بو علي، 2008.

12- التجاني، علاء الدين، النظام الفدرالي في السودان وأثره على الهجرة الداخلية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الخرطوم، 2006.

13- حسيبة، حدادي، النزاعات العرقية في افريقيا دراسة حالة نيجيريا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019.

14- حسين، نعمة علي، مشكلة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 1984.

15- رشاد، معاوية صبري، العلاقات الدولية السودانية التركية، أطروحة دكتوراه، ام درمان، 2018.

16- رمضان، زينب عبد العال سيد، موقع اثيوبيا وأثره على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بني سويف، 2022.

17- شتيوي، مساعد عبد العاطي، القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية دراسة تطبيقية على نهر النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012.

18- عبد الله، اخلاص حسين، حدود السودان الغربية وأثرها في علاقتها مع دولتي تشاد وافريقيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الخرطوم، 2006.

19- عبد جاسم، محمد عبد الرضا، الحدود القطرية البحرينية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير ،كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2009.

20- عثمان، سلافة عثمان، مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية على ضوء المصالح المائية المشتركة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النيلين، 2019.

21- علي، احمد محمد، الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي وأثره على الامن القومي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

22- الفارابي، سلامة الصادق، الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الافريقي دراسة حالة اثيوبيا في المدة (2000_ 2020)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2021.

23- الموسوي، مرتضى ضياء نوري، الابعاد الجيوسياسية للعلاقات الصينية السودانية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ميسان، 2021.

رابعاً: الدوريات والبحوث

1- إبراهيم، احمد محمود، الارهاب الدولي في افريقيا بين الازمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، مجلة كراسات استراتيجية، العدد الثامن عشر، 2008.

2- احمد همام محمد همام، العوامل المؤثرة على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا، بحث منشور، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، 2020.

3- احمد، إبراهيم برمة، اثر الاتفاقية المشتركة على الاستقرار والامن في السودان، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، العدد66، 2023.

4- احمد، حمد المهدي، الصراعات في دارفور وانعكاساتها على العلاقات السودانية التشادية، بحث منشور، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الرابع، العدد التاسع، 2024.

5- اساري، جوفاس، وشيما عوض واخرون، السودان والاقتصاد العالمي فرص نحو التكامل والنمو الشامل، مركز النمو الدولي، أكسفورد، 2020.

6- امل، احمد، مهددات امن الحدود في افريقيا المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة، قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، 2020.

7- امينة، بو بصلة، التنافس الدولي على الموارد نموذج منطقة الساحل والصحراء الافريقية، جامعة محمد بو قرة بومرداس، بحث منشور، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، مجلد(7)، العدد (1)، 2024.

8- الباروني، سلمان صالح، علاقة الموارد المائية بالأمن الغذائي في ليبيا، بحث منشور، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، مجلد 25، العدد الثالث، 2020.

9- بركات، سلطان، ومنى هداية، مركزية إقليم الشرق في سلام السودان التوترات القائمة والوقاية من تصاعد النزاع، بحث منشور، مجلة مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، العدد51، المجلد9، 2021.

10- تسييرس، سافانا دي، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة في النيجر، جنيف، 2017.

11- تعداد سكان دولة افريقيا الوسطى، المعهد المركزي للإحصاء والدراسات، 2024.

12- تقرير الاتلاف الأوربي حول النفط في السودان، صناعة النفط في السودان عشية الاستفتاء، 2010.

13- تقرير صادر عن الأمم المتحدة، اضطراب الحدود بين السودان وافريقيا الوسطى_ مدخل لسيطرة روسيا على موارد البلدين، 2022.

14- تقرير يناير 2019، خارطة تدفقات الأسلحة النارية الصغيرة الى افريقيا، سويسرا، 2019.

15- توفيق، سعد حقي، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(43)، 2011.

16- حسن، اساء، تأثيرات النزاعات الحدودية في افريقيا على الامن القومي الإقليمي، تقرير وحدة الدراسات الافريقية، مركز شاف لتحليل الازمات والدراسات المستقبلية، 2024.

17- الحسني، سعد على، السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الافريقي واليمن الاثار والنتائج، بحث منشور، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد التاسع، 2019.

18- خلف، حسان ريكان، التنافس المصري البريطاني على السودان عام 1936 _1952، بحث منشور، مجلة مداد الادب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، العدد الخامس، 2013.

19- الخياط، ريم محمد جمال الدين، دور النقل البحري في تنمية تجارة مصر الخارجية، كلية سياسة واقتصاد، جامعة السويس، مجلد الرابع عشر، العدد(1)، 2023.

20- سبع، سداد مولود، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان، مجلة دراسات دولية، العدد 47، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.

21- السرساوي، احمد السيد، وصبحي قنصوة ورانيا حسين خفاجة، مظاهر التنافس السياسي الأمريكي الصيني في القرن الافريقي، بحث منشور، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد 46، العدد الثالث، 2024.

22- سلمى عثمان سيد احمد ونجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص واخرون، التداخل الحدودي في السودان التحديات والحلول، ط1، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، السودان، 2021.

23- زهران سماح خالد، افريقيا إمكانيات وتحديات، بحث منشور، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس، مصر، 2021.

24- سهام صلاح الدين فرح طاهر،حسين بشير محمد نور، تحليل الاثار البيئية لقطاع الصناعة في السودان خلال المدة 2000- 2018م حال مصنع عطبرة للإسمنت مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين قسم الاقتصاد، مجلد (15)، العدد(7)، 2020.

25- الشباني، إبراهيم ناجي، مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة القادسية، كلية التربية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد(16)، 2014.

26- رمضان شريف عبد الحميد حسن ، الإرهاب الدولي أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة مقارنة، بحث منشور، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد (31)، مجلد3، 2016.

27- شيت، دالية عادل، تجاذب السلطة وضمور الدولة دراسة حال النزاع في السودان عام 2023، بحث منشور، فرع السياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2024.

28- محي الدين ،شيماء ، الصراع في السودان الأسباب والمالات المستقبلية، بحث منشور، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد 46، العدد 1، 2024.

29- صالح، رعد قاسم، إشكالية الدولة والقبيلة في ازمة دارفور، بحث منشور، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2010.

30- الحباشنة ،صداح احمد ، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، بحث منشور، مجلة، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 40، العدد 1، 2013.

31- الطويل، اماني، مستقبل السودان واقع التجزئة وفرص الحرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة.

32- عادل زقاغ وسفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد23، 2016.

33- العامري، علي محمد حسين، نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي، بين القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية، بحث منشور، مركز الدراسات الاسيوية، 2013.

34- حمدي ،عبد الرحمن ، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة، بحث منشور، مجلة ابريل 2001، العدد 44، 2001.

35- قريقة ،عبد السلام ، التدخل الإنساني كألية لسيطرة على افريقيا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة عنابة، الجزائر، العدد التاسع، 2013.

36- الطيب ،عبد اللطيف احمد ، العلاقات السودانية الاثيوبية من منظور استراتيجي، دورة زمالة الامن الوطني، اكاديمية الامن العليا، الخرطوم، 2007.

37- عبد الله، الحارث، احتواء النزاع المشتعل حول الحدود بين السودان واثيوبيا تاريخ النزاع وسياقاته والحلول المقترحة، صادر من مجموعة قسم افريقيا، 2021.

38- الحر ،عبد المنعم منصور ،محمد شوقي عبد العال، دور مجلس السلم والامن الافريقي في تسوية النزاعات المسلحة دراسة حالة دارفور، بحث منشور، منتدى القانون الدولي، جامعة القاهرة، 2011.

39- علي ،عثمان صالح محمد ، اثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في اثيوبيا في المدة من 2000-2021، جامعة افريقيا العليا، السودان، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد19، العدد31، 2023

40- عثمان، الأمين سر الختم، الحدود السياسية لدولة السودان بعد الانفصال، بحث منشور، مجلة جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، مجلد الثامن عشر، 2015.

41- علي، انتصار معاني، الابعاد الجيوبولتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب (مصر والسودان)، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد28، 2017.

42- علي، حنفي خالد، النفط الافريقي بؤرة توتر جديدة لتنافس الدولي، بحث منشور، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، 2006.

43- عمر مهاجر، السودان في مشروع القرن الأمريكي الجديد، مجلة افاق سياسية، العدد الأول، مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا، الخرطوم، 2004.

44- عيد روس، أسامة احمد، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، المركز العربي للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 6، العدد 31، 2018.

45- غنية، بو خرص، ازمة سد النهضة وتداعياتها على مصر والسودان، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الجزائر، المجلد12، العدد3، 2023.

46- فتح الله، سفيان جلال، ومحمد ظاهر كوخا صادق، المقومات الجيوبولوتيكية لدولة جنوب السودان، بحث منشور، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد السابع، الدد الثاني، 2012.

47- عمروش فتحي،توفيق قادري، المراكز الافريقية لإدارة الهجرة في اطار خطة الاتحاد الافريقي واقع وافاق، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس، الجزائر، المجلد 10، العدد2، 2024.

48- فريدة حموم،لسمر أسماء، جهود الاكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب افريقيا، بحث منشور، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2020.

49- مسعد فؤاد، من تأسيس المشاريع الاقتصادية الى بناء القواعد العسكرية النفوذ الصيني في القرن الافريقي، بحث منشور، مركز ابعاد الدراسات والبحوث، 2023.

50- القاسمي، بدر الحسن، الثروات الطبيعية ملكياتها واستثمارها واستخدامها في الشريعة الإسلامية، بحث منشور، منتدى الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الامارات – دبي 2015.

51- كاسنقا ،اندريا قودوين ، مهددات الامن الوطني السوداني، بحث منشور، زمالة اكاديمية الامن العليا في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، الخرطوم، 2006.

52- كرم، سعد عبد الله سيد احمد، النشاط التعديني للذهب ودوره في الاقتصاد السوداني خلال المدة 2004-2011، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد9، العدد17، جامعة النيلين، السودان، 2017.

53- القرة، محمد علي، العولمة والحدود، مجلة علم الفكر، الكويت، 2004.

54- محمد، حسن عبد الحليم، ومحمود أبو العينين، الاستراتيجية الامريكية في افريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الافريقي، بحث مشور، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد 45، العدد الثاني، 2023.

55- محياوي، محمد ،هاملي محمد، الدور الصيني في افريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة الابعاد والتداعيات، بحث منشور، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد السابع، 2022.

56- مركز تقدم للسياسات، صراع الحدود السودانية التشادية الدوافع والمالات، 2008.

57- مريم لوكال، النزاع الحدودي الإقليمي بين السودان وجنوب السودان حول منطقة أبيي نزاع متأزم وجهود اممية محدودة، بحث منشور، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبزي وزو، المجلد 16، العدد 20، 2021.

58- مسارات تسوية النزاعات الحدودية في افريقيا، الندوة الوطنية الثالثة عشر، جامعة الشهيد حمه.

59- مصطفى التيجاني، خلفيات الصراع القبلي في دارفور، بحث منشور، مجلة دراسة المستقبل، الخرطوم، العدد الأول، المجلد1، 2005.

60- مفوضية الاتحاد الافريقي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إطار سياسة الهجرة في افريقيا وخطة العمل، ط1، اديسا ابابا، 2018.

61- ملف الحدود السودانية وافريقيا الوسطى، مذكرة بعنوان لجنة الحدود السودانية الافرووسطية، الإدارة العامة للحدود، وزارة الداخلية، 1996.

62- المنظمة الدولة للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين الجولة 50، وحدة المنشورات في المنظمة الدولية للهجرة، 2023.

63- منكاش، زينب عبد الله، وسند وليد سعيد، الاطماع الامريكية في القارة الافريقية، بحث منشور، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بدون سنة.

64- مؤتمر الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربي واليمن، نيويورك، 2009.

65- ناثان نون، الاثار طويلة المدى لتجارة الرقيق في افريقيا، المجلة الاقتصادية الفصلية، مجلد 123، 2008.

66- السعدي، نبهان زمبور، الابعاد الجيوسياسية للنزاعات في دولة السودان، بحث منشور، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة كركوك، كلية التربية، 2020.

67- الجاسم،نجاة عبد القادر، مشكلة الحدود الكويتية العراقية 1902- 1946، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصور، كلية الآداب، المجلد التاسع عشر، 1996.

68- النجار عاشور مسعود، مشكلة الحدود السياسية في القارة الافريقية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، كلية الآداب، مجلد12، 2016.

69- نجمي رجب ضياف، اثار الاستعمار الأوربي على افريقيا، بحث منشور، المجلة التربوية، جامعة طرابلس، العدد السابع، 2015.

70- هاشم، نوار جليل،الاحتباس الحراري وأثره في الموارد المائية العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد35، بدون.

71- همام، احمد همام محمد، العوامل المؤثر على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا، جامعة أسيوط، مجلة العلوم السياسية والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، 2022.

72- الازايدة، هناء محمد سليم،النزاع الدولي حول سد النهضة بين مصر واثيوبية والسودان، بحث منشور، مجلة جامعة الزيتون الأردنية للدراسات القانونية، المجلد الثالث، العدد 2، 2022.

73- الخزاعلة، يوسف احمد،اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (2002-2015)، بحث منشور، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45 العدد 4، 2018

خامساً: مواقع الانترنيت

1- الترابي، زرياب،خامات الحديد في السودان، منتدى الجيولوجيين السودانيين، منشور على الانترنيت، 2011، https://sudangeo.ahlamontada.com1.

2- تسنيم خوجلي، ارض السودان تضاريس غارقة بثروات المعادن النفيسة، 2024، منشور على الانترنيت، https://www.alrakoba.net

3- عبد الله، محمد بشير،وزير المعادن السوداني، السودان في قلب اهتمام عالمي بالمعادن الخضراء، مجلة الشرق الأوسط، منشور على الانترنيت، https://aawsat.com

4- عبد الباري، نصر الدين،تعدد الهويات في السودان وعدم انحيازية الدولة، مقال منشور على الانترنيت https://ar.wikipedia.org مؤسسة المجتمع المفتوح، 2013

5- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017، ص34، منشور على الانترنيت، https://www.icann.org

6- ارض الذهب واليورانيوم جغرافية الصراعات العالمية على الكعكة الافريقية، منشور على الانترنيتhttps://alwatannews.net ، 2023، الصفحة الرئيسية.

7- ادريس آيات، المعادن الافريقية في التنافس الدولي الرهانات والمالات، دراسة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، منشور على الانترنيت، https://studies.aljazeera.net2021

8- مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، منشور على الانترنيت، acpss.ahram.org.eg

9- مركز بحوث البحر الأحمر، النزاع على الحدود، منشور على الانترنيت، 2024.

10- عثمان صالح سبي، علاقة السودان بأثيوبية عبر التاريخ، منشور على الانترنيت، 2023، ص31 https://archive.org

11- الجزيرة، موقع الكتروني على شبكة الانترنيت، https://www.aljazeera.net2021

12- قلق تشاد من تمدد الصراعات السودانية الى داخل البلاد، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، منشور على الانترنيت، 2023.

13- موقع الجزيرة الاخباري، معبر ادري نقطة حيوية بين تشاد والسودان، منشور على الانترنيت، 2024، الصفحة الرئيسية https://www.aljazeera.net

14- موقع الجزيرة الاخباري، تراشق بين السودان وارتيريا، منشور على الانترنيت، 2018، https://www.aljazeera.net.

15- وزارة الطاقة والتعدين، المؤسسة السودانية، منشور على الانترنيت، 2006.

16- موقع الجزيرة نت، المناطق المتنازع عليها بين الخرطوم وجوبا، منشور على الانترنيت، 2012، الصفحة الرئيسية.

17- سيف الدين، محمد،السودان وجنوب السودان عام على الانفصال، موقع شبكة الميادين، منشور على الانترنيت، https://www.almayadeen.net2012 .

18- احمد الغريب، ابعاد وملامح الدور الإسرائيلي في السودان، موقع القدس العربية، منشور على الانترنيت، 2009 https://www.alquds.co.uk.

19- هند المحلي سلطان، تداعيات قبول إسرائيل كعضو مراقب في الاتحاد الافريقي على القضية الفلسطينية، 2021، منشور على الانترنيت، http://library.daralkalima.edu.ps.

20- محمد تورشين، الدور الاماراتي في حرب السودان الدوافع والابعاد، مركز ابعاد، للدراسات الاستراتيجية، منشور على الانترنيت https://dimensionscenter.net/ar/.

21- النور احمد النور، كيف اثرت الازمة في السودان على علاقته بدول الجوار، 2024، منشور على الانترنيت،https://www.aljazeera.net .

22- حمدي عبد الرحمن، العلاقات المصرية السودانية نحو شراكة استراتيجية جديدة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، منشور على الانترنيت، https://idsc.gov.eg

23- نورهان عبد الحليم، اثر الصراع السياسي في جنوب السودان على دول الجوار بالتطبيق على حال السودان، (2012_2013) المركز الديمقراطي العربي، منشور على الانترنيت، 2017، https://democraticac.de.

24- راشد همت العلاقات السودانية الاثيوبية التحديات الراهنة وافاق المستقبل، فريق سودان يوز الاخباري، منشور على الانترنيت، 2025، https://suda-news.com/archives.

25- ياسر محجوب الحسن، هل يستعيد السودان وتشاد علاقتهما، منشور على الانترنيت، 2025، https://aljazeera.net

26- عبد القادر محمد علي استراتيجية ارتيريا تجاه شرق السودان المحددات الأدوات والاهداف، مركز الجزيرة للدراسات، منشور على الانترنيت، 2023، https://icss.ae

27- المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، علاقات دول الجوار السوداني وتأثيرات الحرب، 2023، منشور على الانترنيت،https://icss.ae/studies/vi

28- تقرير حول العلاقات بين دولة افريقيا الوسطى والسودان، منشور على الانترنيت، 2024، على الرابط /https://alhakim.net

سادساً:المصادر الأجنبية

1. A.C. McEwen, Imernational Boundaries of Fast Africa (OxfordClarendon, 1971) Christopher Clapham, "Boundary and Temitory in the Horn of Africa, in African Boundaries: Borriers, Conduits, and Oppornmiries, edited by Paul Nugent and A. 1. Asiwaju (London: Pinter, 1996).
2. Adja Khadidiatou Faye, West Africa Must Confront its Foreign Terrorist Fighters (Pretoria: Institute for Security Studies, August.
3. Collins, Robert, the partition of Africa, illusion or necessity, volume 67, major Issues in history Introduction to economics series j, wiley publishing, 1969.Conflict Armament Research, Investigating Cross-Border Weapon Transfers in Sahel, November (London: Conflict Armament Research Ltd., 2016).

4. Dale Whittington, john Waterbury and marc jeulandc, the grand renaissance dam and prospects for cooperation on the eastern nile, university of North Carolina at chaperl hill, 2014.
5. donald l horowitz, ethnic groups in conflict, berkeley, university of california press, 1985.
6. Duffy, James and Segal, Ronald, Portugal in Africa, Literary Licensing, LLC, London.
7. eluzai moga yokwe, conflict resolution in the sudan a case study of intolerance incontemporary African societies, African media review, vol. 11, issue. African council for communication education, kenya, 1997.
8. Institutions in the Sahel", Security Assessment in North Africa Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, June 2018.
9. Lionel Cliffe, "Regional Dimensions of Conflict in theThird World Quarterly 20, no.1 (1999): 89-111 Horn of Afric.
10. Sheila Khama, Illicit trade in natural resources in Africa Abidjan African Development Bank, the African Natural Resources Center, 2016.
11. Sheila Khama, Illicit trade in natural resources in Africa Abidjan African Development Bank, the African Natural Resources Center, 2016.

Abstract

Sudan is one of the Arab African countries with vast, sprawling areas surrounded by many countries that vary in terms of area, shape and population, which resulted in numerous problems between it and its neighbors. The reasons are many, some of which are historical during the colonial era as a result of the inaccurate demarcation of border areas, as well as the dispute over natural resources, in addition to the population problems resulting from the ethnographic disparity between the population groups spread across the borders. Therefore, this region took on geopolitical dimensions that created the conditions for external interventions, which resulted in the separation of part of it called the State of South Sudan. Based on these reasons, numerous problems emerged between it and neighboring countries, especially non-Arab ones, such as migration and displacement, the issue of natural resources, the issue of water, and the movement of armed terrorist groups across borders. Therefore, this study sheds light on these problems and their geopolitical dimensions in order to develop possible solutions for them. Accordingly, the study was divided into four chapters. The first chapter addressed the geographical facts of the Republic of Sudan with all its natural and human dimensions, while the second chapter addressed the main causes of border problems in Africa, while the third chapter addressed the border problems between Sudan and countries. Its non-Arab neighborhood. Chapter Four studied the role of major and regional countries in raising border problems between Sudan and its geographical neighborhood, which affected the political, economic and social conditions of those countries, which portends the occurrence of armed conflicts between those countries.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Misan – College of Education

Department of Geography

A Geopolitical Analysis of Interntional Border Issues between Sudan and its Neighboring Non-Arab Countries

A Dissertation submitted by the student

Ali Majid Wali Ali

To the College of Education Council, University of Maysan

As part of the requirements for a Master's Degree in

Geography

Under the supervision of Professor Dr.

Hashim Kazim Subaikhi

1447 AH **2026 AD**